الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

التقرير السنوي 2021

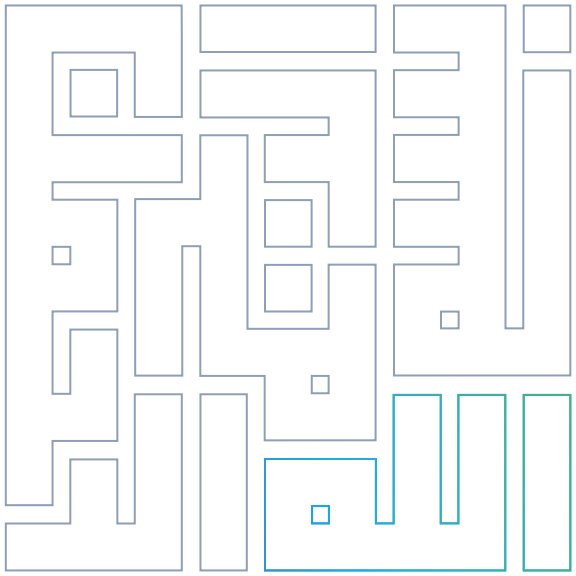

التقرير السنوي 2021

1442 - 1443هـ

www.stats.gov.sa

رؤيـــة VISION 2030

المملكة العربية السعودية

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

رئيس مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع،
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

مجلس الإدارة

معالي الأستاذ

فيصل بن فاضل الإبراهيم

رئيس مجلس الإدارة، وزير الاقتصاد والتخطيط

صاحب السمو الملكي

الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز

وزير الطاقة

معالي الأستاذ

محمد بن عبدالله الجدعان

وزير المالية

معالي المهندس

أحمد بن سليمان الراجحي

وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية

معالي الدكتور

حمد بن محمد آل الشيخ

وزير التعليم

معالي الأستاذ

بندر بن إبراهيم بن عبدالله الخريف

وزير الصناعة والثروة المعدنية

معالي الدكتور

عصام بن عبدالله الوقيت

مدير مركز المعلومات الوطني

الدكتور

كونراد بيسندورفر

رئيس الهيئة العامة للإحصاء

الدكتور

فهد بن محمد التركي

مستشار

الأستاذ

ديفيد واين كالستش

رئيس سابق لإحصاءات أستراليا، من المتخصصين في عمل الهيئة

الافتتاحية

بموجب المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الموقَّر الصادر بالأمر الملكي رقم (13/أ) وتاريخ 3ربيع الأول 1414هـ والقاضي بأنه: «على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفعَ إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كلّ سنة مالية تقريرًا عمَّا حقَّقَته من إنجازات مقارنةً بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سيرِ العمل فيها» فقد أعَدَّت الهيئة العامة للإحصاء هذا التقرير السنوي للعام المالي (2021م).

ومن خلاله تعرِضُ الهيئة أبرزَ ما قامت به من أعمال، وما أنتجته من مؤشرات ومنتجات إحصائية، وما بذلته من جهود مختلفة لدعم وتطوير القطاع الإحصائي في المملكة خلال عام 2021م، خاصة على صعيد عملية التحول التي تشهدها الهيئة حاليًّا.

ونظرًا لأن الهيئة تضع نصب عينها أن تكون واحدة من أهم المؤسسات والأجهزة الإحصائية الرسمية حول العالم فقد أعدَّت خطة استراتيجية للتحول الإحصائي آخذةً في الحسبان الخطط التنموية في المملكة ومواكبتها لرؤية 2030، وتلبية احتياجاتها لمنتجات إحصائية ذات جودة عالية، ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية في القطاع الإحصائي، وسوف يظهر أثر استراتيجية التحول هذه بشكل كبير في مجمل محتويات التقرير السنوي للهيئة؛ لأنها كانت محور العمل فيها طوال العام المالي 2021م.

ونأملُ أن يقدِّم هذا التقرير صورةً واضحةً لما قامت به الهيئة من أعمال، ويعكس بدقة ما واجهتْه من صعوبات وعقبات، وما تراه من مقترحات وما تُعِدُّ له من طموحات وتطلُّعات لإنجاز الكثير من المنتجات والمؤشرات والبيانات الإحصائية الشاملة والدقيقة وعالية المصداقية التي تدعم صناع القرار وراسمي السياسات، وتساهم بقوة في وضع خطط التنمية الوطنية المستدامة، وتُلبِّي - على النحو الأكمل - المتطلبات الإحصائية من المملكة: محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا وفقًا لأعلى المعايير العلمية المطبقة عالميًّا.

الرؤية

أنْ تكـون الهيئـة العامـة للإحصـاء أحـد مؤسسـات الإحصـاء الحديثـة الرائـدة فـي جميـع أنحـاء العالـم.

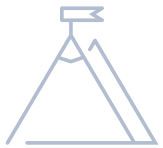

الرسالة

تقديـم المعلومـات بأعلـى درجـة مـن الجـودة، واتبـاعُ نهـجٍ يُوجَّـه نحـو العمـلاء، ويركِّـزُ عليهـم، واسـتخدام أحـدث التقنيـات لإنتـاج الإحصـاءات وتصورهـا، ودمـج البيانـات مـن مصـادر متعـددة، وتطبيـق أعلـى المعاييـر الدوليـة واسـتخدام أفضـل الطـرق، مـع الاسـتفادة مـن التقنيـات الحديثـة واسـتغلالها والإسـهام فـي تحقيـق أهـداف برنامـج رؤيـة المملكـة 2030.

القيم

الجودة

التركيز على العملاء

الاستقلالية

الاحترافية

الشفافية

التشاركية

محتويات التقريـر

08 افتتاحيـة.
10 فهرس المحتويات.
12 كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة.
14 كلمة سعادة رئيس الهيئة.
16 الملخص التنفيذي.

22 الفصل الأول: تحول الهيئة العامة للإحصاء

24 استراتيجية التحول.
27 طرق وأساليب قياس مؤشرات الأداء العامة للهيئة
28 تنظيم الهيئة العامة للإحصاء ومواءمة برنامجها للتحول الاستراتيجي.
29 التنظيم الخاص بالهيئة العامة للإحصاء.
34 تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2021م.
35 تشكيل وأسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة.
36 الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال عام 2021م.
38 اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2021م.
40 تنمية الموارد البشرية لمواءمة برنامج التحول الاستراتيجي في الهيئة.
42 الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة العامة للإحصاء.

44 الفصل الثاني: الإنتاج الإحصائي

46 **أبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية.**

52 **01. الإحصاءات الاجتماعية.**
53 الإحصاءات السكانية.
55 إحصاءات سوق العمل.
57 إحصاءات الأحوال المعيشية.
60 إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع.

62 **02. الإحصاءات الاقتصادية.**

63 إحصاءات الحسابات القومية.
64 إحصاءات الأسعار.
66 إحصاءات التجارة الدولية.
69 إحصاءات الأعمال.
72 إحصاءات الاقتصاد الرقمي.

74 **03. الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد.**

75 إحصاءات الحج والعمرة.
77 إدارة البيانات والخرائط الجغرافية.
78 نشرة إحصاءات الخدمات 2020م.
79 إحصاءات المرور والمواصلات.
80 إحصاءات البيئة.

86 **04. إدارة الجودة والمنهجيات والابتكار.**

96 **05. الإدارة العامة لجمع وإدارة البيانات.**

97 إدارة البيانات السجلية.
98 إدارة المؤشرات الدولية.
99 إدارة الفروع.
101 إدارة العمليات الميدانية.
103 إدارة قواعد ومخازن البيانات الإحصائية.
104 إدارة السجلات.
106 إدارة جمع بيانات الأعمال والحسابات الكبيرة.
110 إدارة الهاتف الإحصائي.

114 **06. مركز التطوير الإحصائي.**

118 الفصل الثالث: مهام الدعم

120 التواصل والشرّاكات الاستراتيجية ودعم العملاء.
121 إدارة الاتصال الإعلامي.
121 إدارة الترجمة.
122 إدارة المحتوى والنشر الإلكتروني.
122 إدارة المطبوعات والنشر.
123 العلاقات الدولية.
125 تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
131 الشؤون القانونية.
131 أعمال الإدارة العامة للموارد البشرية في عام2021م.
135 الإدارة العامة للشؤون المالية في عام 2021م.
139 أعمال مكتب إدارة المشاريع بالهيئة خلال عام 2021م.
141 عقود مشروعات السنة المالية 2021م.
142 إدارة المشتريات.
144 إدارة المستشارين.
145 إدارة المراجعة الداخلية.

146 الفصل الرابع: التحديات والطموحات وتوقعات عام 2022

148 **01. التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2021م.**
149 **02. الطموحات والتوقعات لعام 2021م.**
150 **الخاتمة.**

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

شهدت السنوات الماضية تحولات سريعة تزايدت فيها بشكلٍ مطّرد الحاجة إلى البيانات والمؤشرات الإحصائية نظرًا لأهميتها ودورها الحيوي في رسم السياسات ووضع البرامج والخطط التنمويّة. بل إن البيانات أصبحت هي نفسها معطىً اقتصاديًّا قائمًا بذاته يشكّل ركنًا من أركان اقتصاد المعرفة، حيث أطلق عليها الخبراء «الثروة الجديدة» باعتبارها ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والتحوُّل التقني، ولما لها من تأثيرات وانعكاسات مهمة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعرفية والبيئية. وقد تطور القطاع الإحصائي بالمملكة بشكل كبير، إذ حظي بدعمٍ غير محدود من القيادة الرشيدة تقديرًا لدوره المحوري في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتنفيذ الخطط التنمويّة الطموحة في كافة المناطق الإدارية.

ويُشرفُني أنْ أرفع إلى مقامِ سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمانَ بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله -، وسموِّ ولي عهده الأمين صاحبِ السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أسمى آيات الشكرِ والتقديرِ والامتنانِ على هذا الدعم الكبير المقدم للقطاع الإحصائي، وهذه الرعاية الكريمة التي يجدها إيمَانًا بدوره الحيوي، وأثره الإيجابي في مسيرة النهضة والتنمية المستدامة بالمملكة.

إن قوة الاقتصاد ومرونته يعتمدان بشكلٍ كبيرٍ على قدرة صنّاع القرار على التحرك السريع استجابةً للتغييرات عند حصولها، ومن هنا، تترسَّخ أهمية البيانات، ليس لكونها أداة قياس حيّة للواقع الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل أيضًا لأنها ركيزة أساسية لعمليات الاستشراف المستقبلي ووضع الاستراتيجيات طويلة الأمد. ومع التسارع الكبير في تطور منهجيات العمل الإحصائي وطرق جمع وتحليل ومعالجة البيانات والمعلومات وتوفير المؤشرات والمنتجات الإحصائية وتزايُد الطلب عليها، تبنّت الهيئة العامة للإحصاء استراتيجية شاملة للتحوُّل الإحصائي في إطار جهودها لتأسيس بنية رقميَّة قويَّة ومتطورة، تساهم بفاعلية في تسريع عملية إنتاج ومعالجة البيانات، وبالتالي دعم توجُّهات رؤية 2030 الرامية إلى تعزيز دور القطاع الإحصائي في بناء مجتمع متطور واقتصاد مزدهر للمملكة.

وتحرص الهيئة العامة للإحصاء على كسب ثقة عملائها من خلال إشراكهم في إدراك أهمية توفير البيانات الدقيقة لدعم خطط التنمية الوطنية في جميع المجالات. وتستند الهيئة إلى المعايير العلمية الدولية المعمول بها في المجال الإحصائي، وتحرص على بناء شرَاكات فعَّالة مع الجهات الحكومية والقطاعين العام والخاص، إضافة إلى شركائها الدوليين في الأجهزة الإحصائية المتميزة عالميًّا.

وخلال العام المالي عام 2021م تم العمل على تطوير عدد من المشاريع الإحصائية المهمَّة. كما تم إصدار العديد من الأرقام القياسية والمؤشرات الإحصائية دعمًا لصنَّاع القرار وراسمي السياسات؛ وتلبيةً لمتطلبات التنمية المستدامة التي تشهدها المملكة في شتى القطاعات بما يضمن للاقتصاد مرونته وقوته. ومن ذلك إنجاز مؤشرات إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه، وهي من المقاييس الإحصائية المستخدمة في التعرف على خصائص السكان التعليمية والثقافية والترفيهية، وقد بلغ إجمالي عدد المؤشرات التعليمية 201 مؤشرًا، منها 96 مؤشرًا تم إنتاجه من السجلات الإدارية، و105 مؤشرات تم إنتاجها ضمن نطاق المسوح الإحصائية باعتبارها مصدرًا أساسيًّا للمؤشرات التعليمية. وقامت الهيئة برصد ومتابعة تحركات أسعار السلع والخدمات في المملكة، وإعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح الشهرية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI)، والأرقام القياسية لأسعار الجملة (WPI)، والرقم القياسي للعقارات (REPI)، بالإضافة إلى احتساب متوسطات الأسعار لأهم السلع، والمشارَكة في برنامج المقارنات الدوليَّة تحت إشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وعلى صعيد إحصاءات الحسابات القومية أصدرت الهيئة مجموعة من المنتجات الإحصائية مثل: نشرة التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأرباع الأول والثاني والثالث من عام 2021م، ونشرة الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للأرباع الأول والثاني والثالث من عام 2021م. وفي إحصاءات الاقتصاد الرقمي تم إصدار نشرة نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد لعامي 2020 و2021م.

كما شهد عام 2021م أيضًا العديد من الخطوات العملية المهمة تمهيداً لانطلاق عمليات التعداد السكاني خلال عام 2022م تضمنت استخدام البيانات الضخمة في إحصاء السكان والمساكن (عبر صور الأقمار الصناعية، واستخدام الكهرباء)، وإنشاء مركز الهاتف الإحصائي. كما تمت مراجعة منهجيات المنتجات الإحصائية الرئيسة وزادت سرعة نشر الإحصاءات بمعدل (50٪) أسرع من ذي قبل، مما ساهم في تقدَّم المملكة (28) مركزًا في مؤشر «سهولة الوصول للبيانات». ولتعزيز التكامل نفّذت الهيئة خلال عام 2021م عددًا من مشاريع الربط

فيصل بن فاضل الإبراهيم

وزير الاقتصاد والتخطيط، رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة للإحصاء

الإلكتروني وتبادُل البيانات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل: وزارة التجارة، ومركز المعلومات الوطني، ومنصة (بلدي) التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. كما تم تحديث وتطوير تصنيف الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى إنجاز خدمات الاستعلام عن بيانات الأسر، وإنجاز نظام الاستعلام عن متوسطات الأسعار الزراعية، والخدمات العامة.

وتتعاظم أهمية الدور الوطني للهيئة العامة للإحصاء في الاستجابة السريعة للطلب المتزايد على البيانات والمؤشرات الإحصائية، ويجري العمل على قدم وساق لتنفيذ خطتها الاستراتيجية للتحوُّلِ في هذه المرحلة المهمة التي يواصل فيها الاقتصاد السعودي تحقيق النمو والتحوُّل الهيكلي، وعلى هذا الصعيد حقَّقت الهيئة مجموعة من الإنجازات المهمة خلال العام الماضي، من بينها: تطوير الهيكل التنظيمي للهيئة، وإطلاق منصة قاعدة البيانات الإحصائية؛ لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الإحصاء الوطني في المملكة، والعمل على مشروع تطوير الموارد البشرية في الهيئة.

إنه لمن دواعي سروري أن أقدِّمَ للمسئولين وجميع الباحثين والمهتمين بمنجزات وإحصاءات المملكة العربية السعودية على المستويات كافةً هذا التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء عن العام المالي 2021م، آملًا أن يكون قد سلَّط الضوء على أبرز أعمال الهيئة، وأعطى صورة واضحة عمَّا قامت به خلال هذا العام.

كلمة رئيس الهيئة

أخذت الهيئة العامة للإحصاء على عاتقها أن تصبح أحد مؤسسات الإحصاء الحديثة الرائدة في جميع أنحاء العالم، وكرَّست طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق هذا الهدف، وبالقطع فإن هذا التحدي الكبير يفرض علينا في الهيئة أن نعمل بكل طاقتنا لكي نقدم منتجات إحصائية متطورة في التوقيت المناسب الذي يُلبي رغبة عملاء الهيئة، ويستجيب لالتزاماتها محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، كما يفرض علينا ضرورة مواصلة العمل على تطوير وتعزيز إتاحة البيانات والإحصاءات والوصول إليها بكل يسر وسهولة؛ وهذه هي الطريقة الوحيدة التي ستحقق بها الهيئة هدفها لأن تكون أحد أبرز الأجهزة الإحصائية الدوليَّة.

ورغم استمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) خلال العام المالي (2021م) إلا أن عجلة العمل والإنجاز في الهيئة العامة للإحصاء ظلت مستمرة في قطاعتها المختلفة، وتم إصدار عدد من المنتجات الإحصائية الجديدة خلال 2021، الأمر الذي يدعونا جميعًا للفخر والاعتزاز.

إننا ملتزمون بالمساهمة في بناء هيئة محترفة فعَّالة عالية الأداء، تُتيح الفرصة لموظفيها للتطور نحو الأفضل، ولذلك، فعلينا مواكبة أحدث التطورات والممارسات العالمية في العمل الإحصائي، والسعي لاستقطاب المزيد من أفضل الكفاءات الإحصائية.

وقناعتي أنه ينبغي للهيئة العامة للإحصاء أن تحرص على بناء شرَاكات فعَّالة مع أصحاب المصلحة فيها والقطاع الخاص والجهات الحكومية وشركائها الدوليين في المؤسسات الإحصائية المتميزة عالميًّا، فضلًا عن دعم التنسيق وتضافر الجهود بين مكوِّنات العمل الإحصائي في المملكة، وتحقيق التواصل الفعال والتعاون المنشود بين جميع هذه المكوِّنات.

ومما أنجزته الهيئة عند اجتهادها لتسهيل الوصول إلى البيانات الإحصائية إطلاق قاعدة البيانات الإحصائية في عام 2021، وهي توفر البيانات الإحصائية لمستخدمي الإحصاء ورؤيةً مكتملة لجميع المنتجات الإحصائية للهيئة، وتمكنهم من استرداد البيانات المحدثة بانتظام من خلال واجهات برمجة التطبيقات وتفتح أمامهم الفرصة لتنزيل البيانات الإحصائية ومعالجتها. أصبحت جميع السلاسل الزمنية والبنى التحتية للإحصاءات التي تنتجها الهيئة متاحة الآن، مما سيكون له دور للإسهام في تحسين فرص البحث والمزيد من الأدلة على اتخاذ القرارات في المملكة.

ومن المشاريع المهمة التي أنجزتها الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2021م تنفيذ (التصنيف السعودي الموحَّد للمهن) الذي يشمل القطاعين الحكومي والخاص، ويُسهم في تعزيز ودعم العمل نحو توحيد مسميات وأوصاف المهن، وقد سعت الهيئة العامة للإحصاء إلى تكريس جهدها نحو بناء التصنيف على أسسٍ علميَّة تتفق مع المعايير الدولية وترجمتها لتناسب السياق السعودي، وتحقيق المستند الرسمي والنظامي للمهن القائم على التوصيف الفعلي لمجموعة المهن التي تتسم مهامها وواجباتها الرئيسة بقدر كبير من التشابه.

تعمل الهيئة بكامل قوتها لتنفيذ خطتها للتحول الإستراتيجي، إذ بدأ إعادة التنظيم للهيئة عام 2021 ونتج عنه جاهزية الهيئة واستعدادها جيدًا لمواجهة المهام والتحديات الجديرة بأي مؤسسة إحصائية رائدة في القرن الحادي والعشرين. تحدد هذه الاستراتيجية رؤية الهيئة وأولوياتها ويستند على أربع ركائز رئيسية وهي: -1 تحسين جودة الإحصاءات الرسمية وضمان تغطية إحصائية جيدة للمجالات ذات الصلة في المملكة؛ -2 تسهيل الوصول إلى البيانات الإحصائية؛ -3 مشاركة أصحاب المصلحة؛ -4 وضع العاملين في الهيئة في مركز الصدارة، وتيسير التعامل

في الهيئة وإنشاء ثقافة سائدة مقامها الأداء.

إنه لمن دواعي فخري وسروري العمل مع القوى العاملة الماهرة في الهيئة والنخبة المتميزة من أبرز رجالات الإحصاء الأكفاء في المملكة العربية السعودية، فمن المعلوم أنك إن أردت تحقيق الأفضل فيجب أن تعمل مع الأفضل، ونشهد بأن تميز الهيئة يمكن في صميمه في استراتيجيتها التي تضعها وجهودها اليومية التي تضطلع بها. إننا نطمح أن نحقق ما وضعناه من قيم وأن نرى رؤيتنا ورسالتنا ترى النور وتحلق في عنان السماء محققين حلمنا بأن تكون الهيئة أحد أكثر المؤسسات الإحصائية الدولية تميزًا وابتكارًا على مستوى العالم.

وفي الختام كل الأماني للهيئة ومنسوبيها بدوام التوفيق والنجاح، وأنا على ثقة تامة بأننا قادرون كفريق عمل على تحقيق أهدافنا ومواصلة الأعمال المتميزة التي ترتقي بمكانة الهيئة العامة للإحصاء والإسهام في التطور الكبير الذي اتخذته المملكة بتوجيهات رؤية 2030.

د. كونراد بيسيندورفر

رئيس الهيئة العامة للإحصاء

الملخص التنفيذي

تأخذ الهيئة العامة للإحصاء على عاتقها أن تصبح جهازًا إحصائيًّا رائدًا ومتميزًا على مستوى العالم، وهذا التحدي الكبير يفرض عليها أن تعمل بكل طاقتها لكي تقدم منتجات إحصائية متطورة في التوقيت المناسب، بما يلبي رغبة عملاء الهيئة، ويستجيب لالتزاماتها محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، كما يفرض عليها هذا التحدي كذلك مواصلة العمل على تطوير وتعزيز إتاحة البيانات والوصول إليها بكل يسر وسهولة، فكل هذا ولا شك يساهم في جعلها أحد أبرز الأجهزة الإحصائية الدوليَّة.

وقد كان عام 2021م عامًا مهمًّا وحساسًا بالنسبة للهيئة العامة للإحصاء؛ حيث مرت فيه - داخليًّا وخارجيًّا - بظروف مهمَّة استلزمتها مرحلة التحول الإحصائي التي تشهدها الهيئة، فضلًا عن تعاظم أهميتها؛ نظرًا لدورها الوطني المهم والمحوري في دعم المسئولين والمخططين، وراسمي السياسات وصنَّاع القرار، من خلال تزويدهم بالبيانات الإحصائية الدقيقة التي تساهم في وضع خطط التنمية المستدامة لجميع المجالات في المملكة.

في الصفحات التالية نستعرض الملخص التنفيذي للتقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 2021م، وفيه موجز لأهم التطورات التي شهدتها الهيئة، والأعمال التي قامت بها خلال العام الماضي، فبالرغم من استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) تواصلت عجلة العمل والإنجاز في جميع قطاعات الهيئة، وتابعت إداراتها المختلفة عملها في إنتاج ونشر المؤشرات والأرقام الإحصائية الداعمة لكافة مجالات التنمية، والنهوض بالقطاع الإحصائي في المملكة العربية السعودية.

FEB
MAR
APR
MAY
JUN
JUL
AUG
SEP
OCT
NOV

وقد نفَّذت الهيئة في عام 2021م عشرة مسوح ميدانيَّة جديدة إضافة إلى المؤشرات الإحصائية والأرقام القياسية الأخرى، حيث أصدرت العديد من النشرات والتقارير من واقع إحصاءات السجلَّات الإدارية لدى مختلف الأجهزة الحكومية، وقد وفَّرَت هذه المنتجات الإحصائية العديد من البيانات والمؤشرات في جميع المجالات: السكانيَّة والاجتماعية والاقتصادية والبيئيَّة والمعرفيَّة؛ تلبيةً لمتطلبات عملاء الهيئة في الداخل والخارج.

وفيما يتعلق باستراتيجية تحول الهيئة خلال عام 2021م فقد حقَّقت مجموعة من الإنجازات منها: إطلاق منصة قاعدة البيانات الإحصائية، ومشروع تطوير الموارد البشرية في الهيئة، واستخدام البيانات الضخمة في إحصاء السكان والمساكن (عبر صور الأقمار الصناعية، واستخدام الكهرباء)، وإنشاء مركز الهاتف الإحصائي، كما تم مراجعة منهجيات المنتجات الإحصائية الرئيسة، حيث تم الانتهاء من مراجعة منهجيات (6) منتجات إحصائية، والعمل جارٍ على مراجعة منهجيات (7) منتجات إحصائية أخرى، وتم نشر أكثر من (10) منتجات إحصائية جديدة خلال عام 2021م، وزادت سرعة نشر الإحصاءات بمعدل (50%) أسرع من ذي قبل، وتقدَّمت المملكة (28) مركزًا في مؤشر «سهولة الوصول للبيانات».

وعلى صعيد الجودة وتطوير المنهجيات قامت الهيئة خلال عام 2021م بتوفير الدعم المطلوب لتطوير منهجيات واستمارات وتصاميم عدد من المسوح الميدانية، ونتج عن ذلك تطوير (28) منهجية، ودراسة واختبار استمارات ما يقارب نحو (15) منتجًا، وتصميم عينة لنحو (22) منتجًا آخر، بالإضافة إلى حساب الأوزان لـ (7) منتجات، ودراسة إطار ونتاج العينة لعدد (14) منتجًا إحصائيًّا.

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء فهي تسعى دائمًا إلى تحقيق التكامل بين هيكلها التنظيمي وبين مبادرات ومشاريع التحول في كافة أنشطتها، مع

مراعاة ما يستجد من تغيرات في تلك الأنشطة داخل الهيئة أو في محيطها الخارجي، وبناءً على ملاحظات سابقة لمجلس الشورى على الهيكل التنظيمي للهيئة، وبناءً كذلك على عدد من التطورات والمستجدات الأخرى تم رفع تصور جديد عن تطوير الهيكل التنظيمي ليتناسب مع المرحلة الحالية من مراحل التحول الإحصائي، وقد تم اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة والعمل به منذ تاريخ 1 سبتمبر 2021م.

وبخصوص دعم العملاء وتحسين استخدام الإحصاءات الرسمية، فقد تبنَّت الهيئة استخدام أفضل المعايير والممارسات الدولية في دعم العملاء ومستخدمي البيانات، وقد ورد إلى الهيئة نحو (44115) استفسارًا ومعلومة إحصائية عبر عدد من القنوات مثل: الموقع الإلكتروني، والمكالمات المخدومة، والبريد الإلكتروني،

وحساب الهيئة في منصة تويتر، من بين هذه الاستفسارات (13032) استفسارًا عامًا، و(18612) استفسارًا عن المسوح، كما وصل إلى إدارة دعم العملاء (12510) طلبًا، وبلغت نسبة الطلبات الملباة نحو (86.6%)، وبلغ متوسط مدة تلبية الطلبات (0.63) يوم عمل (أي تلبى الطلبات في أقل من يوم عمل)، وبلغ معدل رضا العملاء عن خدمات الهيئة المقدمة (88%).

وعلى صعيد الشرَاكات الاستراتيجية للهيئة الهادفة إلى بناء وتوسيع نطاق الشرَاكات الفاعلة مع العملاء، ورفع مستوى الجودة الاتصالية، وتعزيز التكامل الإحصائي، وتعظيم الاستفادة المتبادلة بين الهيئة وعملائها، والمساهمة في بناء ودعم قدرات الشركاء في القطاع الإحصائي بالمملكة فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات، حيث تم خلال عام 2021م حضور (432) اجتماعًا وإعداد محاضرها، كما تم بناء (838) توصية، وبلغ إجمالي عدد التوصيات المنجزة (736)، بنسبة إنجاز بلغت (88%).

وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية للهيئة العامة للإحصاء فقد شاركت خلال عام 2021م في عدد من الفعاليات الإقليميَّةً والدوليَّة على مستوى الاجتماعات، أو المؤتمرات، أو اللجان، أو ورش العمل، وتمَّ تبادل الخبرات وبحث التعاون المشترك في المجال الإحصائي مع عدد من الجهات المختلفة، وبلغ عدد المهام الواردة إلى الهيئة (1365) مهمة، منها عدد (470) طلب بيانات، وعدد (895) طلبات أخرى (مثل: التواصل مع الهيئة، وحضور مؤتمرات، أو اجتماعات، أو ورش عمل)، وبلغ عدد المهام المنجزة منها (1092)، وبلغ عدد الفعاليات الدولية (300) فعالية، ووصل عدد المشاركين إلى (1205) من المشاركين.

وعلى صعيد تطوير الخدمات الإلكترونية في الهيئة فقد تم تطوير الخدمات الموجهة للمستفيد الداخلي والخارجي، وشمل ذلك البوابات الإلكترونية، والخدمات الإلكترونية الخارجية، والداخلية، حيث تمَّ تطوير (20) نظامًا إلكترونيًّا خاصًا بجمع البيانات، كما تمَّ تطوير خدمة جودة المسوح الإحصائية، وتطوير خدمة الطابور في المسوح الإحصائية، وتطوير النظام الإلكتروني للتصنيف السعودي الموحد للمهن، وتمَّ كذلك إضافة (16) خدمة إلى الأنظمة الإدارية والمالية، من بينها: (خدمة المنافسات والمشتريات، وتقييم الأداء، والأوصاف الوظيفية والجدَارات الفنية والسلوكية الخاصة بالوظائف... وغيرها)، وتم تطوير تطبيق الحضور والانصراف على الأجهزة الذكية لمتابعة حضور وانصراف الموظفين.

وفيما يتعلق ببرنامج التعداد العام للسكان والمساكن 2022 المعروف إعلاميًّا بـ (تعداد السعودية 2022) فقد اعتمدت الهيئة على البيانات الضخمة في التحضير لهذا المشروع الوطني المهم، وسعت إلى الاستفادة تقنيًّا من جميع الممارسات الإحصائية المشابهة له، وتم إنجاز (11) نظامًا إلكترونيًّا مختصًا بدعم أعمال التعداد، من بينها: (موقع تعداد السعودية 2022، ونظام المفتش، ونظام المراقب، ونظام الباحث الميداني، وبوابة التسجيل والترشيح لتعداد السعودية 2022 ... وغيرها).

وتم تطوير خدمات البنية التحتية من حيث الأداء وسرعة الإدارة بنقلها على الخدمات السحابية بما يخدم مشروع التعداد، وإضافة كل متطلبات الأمن السيبراني وحلوله، كما تم توفير وتجهيز دوائر الاتصال مع جميع الأطراف ذات العلاقة بالتعداد العام للسكان والمساكن، مثل: (المركز الوطني، والمركز الرئيسي للهيئة، SITE، وخدمة الإنترنت)، وتم توفير أنظمة مراقبة لها، كما تم إكمال توفير (54000) جهاز لوحي وتجهيزها بالأنظمة لاستخدامها في برنامج التعداد.

وعلى صعيد البنية التحتية كذلك قامت الهيئة بعدد من المشاريع تشمل الشبكات، والوسائط المتعددة، والاتصال الصوتي والمرئي، ومركز المعلومات، وتم الانتهاء من إعداد خطة التعافي من الكوارث لقواعد بيانات التعداد، كما تم تحسين الشبكة الداخلية، وبناء خطوط احتياطية لضمان استمرارية الأعمال، وتمَّ رفع وتعزيز موارد الهيئة التشغيلية

من خلال تحديث موارد خوادم البيئة الافتراضية، وتجرى اختبارات استعادة البيانات بشكل دوري؛ للتأكد من عمل النظام والاستعادة بشكل صحيح.

وفي إطار استعداداتها لتنفيذ مشروع (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2022) أنجزت الهيئة العامة للإحصاء الكثير من العمل مثل (مرحلة تدريب المفتشين) والتي من خلالها تم تدريب مفتشي التعداد على مهام عملهم ودورهم الحيوي في تنفيذ وإنجاح مشروع التعداد والبالغ عددهم 14000 مفتش.

وعلى صعيد التكامل مع الجهات الحكومية نفَّذت الهيئة عددًا من مشاريع الربط الإلكتروني وتبادل البيانات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل: وزارة التجارة، ومركز المعلومات الوطني، وتم تحديث وتطوير تصنيف الأنشطة الاقتصادية، وإضافة خصائص جديدة على النظام، وإنجاز خدمات الاستعلام عن بيانات الأسر والأفراد (مركز المعلومات الوطني)، وإنجاز نظام الاستعلام عن متوسطات الأسعار الزراعية، والخدمات العامة (ثمان خدمات على الـ GSN)، كما تمَّ تطوير خدمات الربط التقني مع منصة بلدي التابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

وفيما يتعلق بالحوْكَمة وبناء القدرات قامت الهيئة بعدد من المشاريع التي تركز على تطبيق الممارسات الاحترافية في الحوْكَمة وإدارة المشاريع، وتطوير قدرات وكفاءة موظفي تقنية المعلومات، مثل بناء الإطار العام لتحليل الأعمال الذي يعتمد على منهجية المعهد الدولي لتحليل الأعمال (IIBA)، كما تمَّ الانتهاء من بناء السياسات والإجراءات والنماذج المرتبطة به، وتدريب عدد من موظفي تقنية المعلومات وحصولهم على العديد من الشهادات التقنيَّة العالمية بما يتماشى مع استراتيجية الهيئة لتطوير الموارد البشرية.

وخلال عام 2021م أكملت الهيئة العامة للإحصاء إنجاز (التصنيف السعودي الموحَّد للمهن)، ونظَّمت منتدى للتدريب على البرنامج التنفيذي والفعلي لتطبيق التصنيف الموحَّد للمهن بمشاركة كافة القطاعات الحكومية التي مثَّلها في هذا المنتدى أكثر من (330) مشاركًا ومشاركة.

وفي إطار جهود الهيئة العامة للإحصاء لتعزيز مشروع التحول الرقمي في قطاع الإحصاء الوطني في المملكة قامت الهيئة بإطلاق (قاعدة البيانات الإحصائية) كمنصة إلكترونية حديثة، ويمثل ذلك علامة بارزة في رؤية الهيئة لتصبح أحد أهم مراكز الإحصاء الحديثة الرائدة على مستوى العالم؛ إذ تغطي هذه المنصة إحصاءات المملكة في المجالات السكانيَّة والاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل والبيئيَّة، إضافة إلى العديد من المجالات الأخرى، ويتم باستمرار تحديث محتواها من البيانات المختلفة، كما تتيح لمستخدميها تنزيل البيانات ومعالجتها.

وتتيح قاعدة البيانات الإحصائية لمستخدميها الوصول إلى جميع البيانات الإحصائية التي تنتجها الهيئة العامة للإحصاء، وتقدِّم لهم الكثير من المعلومات الإحصائية المفصلة، إضافة إلى أنها تمكِّنهم من استعراض سلاسل زمنية أطول للبيانات الإحصائية، وتساعد طريقة عرض البيانات في هذه المنصة الباحثين وراسمي السياسات في إجراء تحليلات إحصائية مفصَّلة تدعم تحقيق أهداف ومشاريع رؤية المملكة 2030.

وخلال عام 2021م حرصت الهيئة العامة للإحصاء على استقطاب أفضل الكفاءات البشرية المؤهَّلة والمدرَّبة على إنجاز العمل الإحصائي الموكل إليها بأعلى قدْرٍ من الكفاءة والإتقان والاحترافية، واهتمت الهيئة بتدريب وتأهيل كوادرها البشرية عبر تقديم عدد كبير من الدورات التدريبية وِفْقًا لأفضل المعايير العلمية المعمول بها عالميًّا في المجال الإحصائي.

كما أوْلَت الهيئة اهتمامًا بارزًا بموضوع رفع الثقافة والوعي الإحصائي في المجتمع بمختلف فئاته، وعلى هذا الصعيد تم خلال عام 2021م تنفيذ (5) خطط لمشاريع إعلامية، ورصد أكثر من (4000) خبرٍ مباشرٍ عن الهيئة، إضافة إلى رصد (1326) خبرًا تتعلق بالقطاع الاقتصادي، وتم نشر (31) بيانًا صحفيًّا حول منتجات الهيئة او مشروع التحول فيها، إضافة الى تخصيص جانب من

العمل الإعلامي للتكامل مع القطاعات الإعلامية ومنسوبيها والرد على استفساراتهم، وخلال عام 2021م بلغ عدد متابعي حساب الهيئة على منصة تويتر (175554) متابعًا ومتابعة.

ويضمُّ هذا التقرير أربعة فصول رئيسة: الفصل الأول بعنوان: (تحوُّل الهيئة العامة للإحصاء) ويركز هذا الفصل على استراتيجية التحول الخاصة بالهيئة، والتي تتأتى أهميتها من كونها تساهم بشكل فعَّال في تلبية المتطلبات الإحصائية الضرورية لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030 ومساندة صناع القرار في القطاعين العام والخاص، وذلك بما توفره من منتجات إحصائية متنوعة، وما تقدمه من بيانات دقيقة موثوقة تساعد في رسم السياسات ووضع خطط التنمية المستدامة في القطاعات كافة.

ويتناول هذا الفصل أهداف استراتيجية التحول، ويوضح الإطار التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء، ويبين العلاقة بين تطوير تنظيم الهيئة ومواءمة برنامجها للتحول الاستراتيجي، ويحدد المهام والمسئوليات، كما يتناول أبرز القرارات التنظيمية للهيئة، ويوضح تشكيلة مجلس إدارتها وأهم اجتماعاته خلال عام 2021م، ويذكر أبرز القرارات الحديثة المرتبطة بتطوير القطاع الإحصائي ورفع مستواه في المملكة، كما يخصص هذا الفصل جانبًا منه لبيان تنمية الموارد البشرية في الهيئة لمواءمة برنامج تحولها الاستراتيجي.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان: (الإنتاج الإحصائي) ويركز على استعراض أبرز المنتجات الإحصائية للهيئة خلال عام 2021م، ويتناول ما قامت به الإدارات الإحصائية المختلفة في الهيئة من أعمال، وما تم إنجازه من مؤشرات وأرقام إحصائية ساهمت في خدمة عجلة التنمية الوطنية، وتنظيم وتوحيد إجراءات نشر المؤشرات والأرقام والنشرات الإحصائية، وضمان نشر إحصاءات دقيقة تعكس واقع أحوال المجتمع ونشاطاته في المملكة، وتحسين إتاحة الإحصاءات وتوفيرها لمستخدميها، عبرَ قنوات نشر حديثة وفعَّالة، لتعزيز الشراكة والتعاون مع مكوِّنات القطاع الإحصائي في نشر الإحصاءات، كما عكس هذا الفصل التطور الحاصل في منهجيات الكثير من المنتجات الإحصائية.

ويأتي الفصل الثالث تحت عنوان: (مهام الدعم) ويركز على استعراض الجهود التي قامت بها الهيئة في مجال التواصل والشرَاكات الاستراتيجية ودعم العملاء، ومن خلال هذا الفصل يمكن التعرف على جهود الإدارات غير الإحصائية في الهيئة وأبرز أعمالها خلال عام 2021م مثل: تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، والشؤون القانونية، والشؤون المالية، والموارد البشرية، وغيرها.

وأخيرًا يأتي الفصل الرابع من هذا التقرير تحت عنوان: (التحديات والتطلعات) ويركز على أهم التحديات التي واجهت الهيئة ومسيرتها في العمل الإحصائي خلال عام 2021م، وكيف تغلبت عليها، ويعرض كذلك لأهم الطموحات والتوقعات في مسيرة العمل الإحصائي للهيئة وما تأمله وتخطط للقيام به خلال عام 2022.

صفوة القول إن أمام الهيئة العامة للإحصاء الكثير من الفرص الواعدة، وسوف تصل إلى مكانة عالمية مرموقة في مجال العمل الإحصائي إذا ما تمَّ استثمار إمكاناتها الكبيرة بالشكل الصحيح الذي يركز على الجوهر والمضمون، ونأمل أن يكون هذا التقرير قد قدَّم صورة واضحة عمَّا قامت به الهيئة العامة للإحصاء من أعمال خلال عام 2021م ... والله ولي التوفيق.

الفصل الأول:

تحوُّل الهيئة العامة للإحصاء

استراتيجية التحوُّل

تمهيد

الهيئة العامة للإحصاء هي المصدر الرسمي الأساسي والوحيد للإحصاءات الرسمية في المملكة العربية السعودية، وتهدف لأن تكون واحدة من أهم المؤسسات والأجهزة الإحصائية الرسمية حول العالم؛ وبسبب التطورات المتسارعة التي تشهدها المملكة مؤخرًا في مختلف المجالات بفضل (رؤية 2030) ومشاريعها وبرامجها المتنوعة اهتمت الهيئة بوضع خطتها الاستراتيجية للتحول لمواكبة هذه التطورات المتسارعة وتلبية متطلباتها الإحصائية.

وتتأتى أهمية استراتيجية التحول الخاصة بالهيئة العامة للإحصاء من كونها تساهم بشكل فعَّال في تلبية المتطلبات الإحصائية الضرورية لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030 ومساندة صناع القرار في القطاعين العام والخاص، وذلك بما توفره من منتجات إحصائية متنوعة، وما تقدمه من بيانات دقيقة موثوقة تساعد في رسم السياسات ووضع خطط التنمية المستدامة في القطاعات كافة.

وبطبيعة الحال فإن تحقيق كل تلك الأهداف بشكل متكامل يتطلب شيئًا من الوقت لاستكمال تنفيذ خطة التحول الإحصائي للهيئة، وإدارة التغيير الملازم للتحول بشكل دقيق مُحْكَم، بالإضافة إلى تعدد شركاء القطاع الإحصائي في المملكة، وتنوُّع الفاعلين فيه، وأهمية وضرورة تعزيز قدراتهم ليتمكنوا من القيام بدورهم على النحو المطلوب، وهناك عامل آخر بالغ الأهمية يتمثل في الحاجة إلى زيادة الوعي والثقافة الإحصائية في المجتمع (أفرادًا وأسرًا ومنشآت) لتسهيل عملية جمع المعلومات والبيانات منهم، وضمان دقتها.

أهداف استراتيجية التحول

أعدت الهيئة خطتها لاستراتيجية التحول آخذةً في الحسبان الخطط التنموية في المملكة ومواكبتها لرؤية 2030، واحتياج المملكة لمنتجات إحصائية ذات جودة عالية، ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية في القطاع الإحصائي، وداعمة لتوجُّهاته المستقبليَّة، من هنا قامت استراتيجية تحول الهيئة على أربع ركائز أساسية، وهي:

الركيزة الأولى: الجودة والتغطية الإحصائية

تحرص الهيئة على رفع جودة البيانات الإحصائية وفقًا لأبعاد مفهوم الجودة العالمية، وهي:

- **الدقة.**
- **الوقت.**
- **القابلية للمقارنة.**
- **الاتساق.**

وتقوم الهيئة بإنتاج منتجاتها الإحصائية المختلفة باستخدام مصادر البيانات المتعددة، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتقصير الفواصل الزمنية بين الفترة المرجعية والنشر، وسد فجوات البيانات الموجودة، وتحديد احتياجات المملكة من الإحصاءات لتلبية التزاماتها المحلية والإقليمية والدولية من البيانات والمؤشرات الإحصائية المُحدَّثة.

الركيزة الثانية: الوصول للبيانات

تهتم الهيئة بتسهيل الوصول لبيانات المنتجات الإحصائية عن طريق تقديم المزيد من التفاصيل في قاعدة البيانات الإحصائية الجديدة، مثل: التسلسل الزمني للمنتجات الإحصائية، ومعلومات هيكلية مفصلة، وتمكين المستخدمين من تحميل البيانات ومعالجتها بكل يسر، كما تحرص الهيئة على تقديم المنتجات الإحصائية بصورة تفاعلية مرتبطة بالخرائط المكانية، وتقوم بنشر دوري لكافة البيانات والإحصاءات التي تنتجها من خلال قنوات تواصل حديثة ومتطورة، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي.

الركيزة الثالثة: إشراك أصحاب المصلحة

تهتم الهيئة بالتركيز على خدمة عملائها وشركائها في كل مكان، وذلك من خلال زيادة الشفافية والمشاركة الفاعلة مع المستخدمين والشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين عبر مجموعة من الوسائل المهمة، من أبرزها:

- إنشاء مجلس استشاري إحصائي.
- إنشاء وتطوير شرّاكات لتبادل البيانات والمعلومات.
- إنشاء نقاط اتصال معتمدة لموفري البيانات الرئيسيين.
- تحسين إدارة العميل.
- إنشاء مركز للبيانات الدقيقة للباحثين.

الركيزة الرابعة: الموظفين والتنظيم

تحرص الهيئة على خلق بيئة عمل متميزة قائمة على الأداء عن طريق نقل جميع الموظفين من عقود الخدمة المدنية إلى نظام العمل والعمال، وربط مؤشرات الأداء الرئيسة بالتعويضات والمكافآت، وبناء قدرات العاملين من خلال التدريب المكثف والمستمر، وإنشاء هيكل تنظيمي جديد لتغطية المتطلبات المستقبلية للهيئة، مع الحرص الدائم والمستمر على استقطاب الكفاءات والكوادر المتميزة والحفاظ عليها، والعمل باستمرار على تطوير النظام الخاص بالقطاع الإحصائي في الدولة.

خطة تنفيذ استراتيجية التحول

تم البدء في تنفيذ استراتيجية التحول عن طريق اعتماد عدد من المشاريع المرتبطة بالمحاور الأربعة السابقة، والتي تعمل على تحقيق أهداف التحول الاستراتيجي، وتم إنجاز الكثير من الأهداف وتحقيق العديد من المستهدفات خلال الفترة الماضية، وفيما يلي نظرة سريعة على أهم المشاريع المنجزة خلال عام 2021م، والمشاريع المزمع إنجازها مع نهاية عام 2022.

أهم منجزات استراتيجية التحول خلال عام 2021م:

من أهم المنجزات التي حققتها استراتيجية تحول الهيئة خلال عام 2021م:

- إطلاق قاعدة البيانات الإحصائية.
- مشروع تطوير الموارد البشرية في الهيئة.
- التقدم 28 مركزًا في مؤشر «سهولة الوصول للبيانات».
- تقليل التأخر الزمني لنشر الإحصاءات بمعدل (50%) لبعض المنتجات.
- استخدام البيانات الضخمة في إحصاء السكان والمساكن (عبر صور الأقمار الصناعية، وبيانات استهلاك الكهرباء).
- إنشاء مركز اتصالات الإحصائي.
- نشر أكثر من 10 منتجات إحصائية جديدة خلال عام 2021م.
- تصميم واعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة العامة للإحصاء.
- استقطاب كفاءات جديدة ومؤهلة.
- أتمتة عدد من العمليات والإجراءات الداخلية.
- مراجعة المنهجيات للمنتجات الإحصائية الرئيسة.
- بناء عدد من الشرّاكات، وإبرام عدد من مذكرات التفاهم المحليّة والدولية.
- تطوير مشروع نظام وتنظيم الإحصاء الجديد.

أهم منجزات استراتيجية التحول المستهدف إنجازها مع نهاية عام 2022:

من المخطط له أن يتم إنجاز عدة مشاريع ومبادرات استراتيجية مع نهاية عام 2022، من بينها:

- برنامج تعداد السكان والمساكن (تعداد السعودية 2022).
- إنشاء إدارة البيانات الضخمة.
- الانتقال إلى مبنى جديد للهيئة العامة للإحصاء.
- تطوير الموقع الإلكتروني الجديد الخاص بالهيئة.
- إطلاق عدة منتجات إحصائية جديدة.
- تحسين كيفية عرض البيانات التفاعلية، وربطها بالخرائط المكانية.
- إطلاق برنامج لتطوير وصنع قيادات للهيئة العامة للإحصاء.
- الاستمرار في استقطاب الكفاءات المؤهلة، وزيادة برامج التدريب والتطوير.

أعمال إدارة الاستراتيجية خلال عام 2021م:

- تحديث وتطوير استراتيجية الهيئة وفق التحول الحالي.
- وضع خطة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية خلال عام 2021م.
- المواءمة بين استراتيجية الهيئة وبين الاستراتيجية الوطنية، واستراتيجية العمل الإحصائي الخليجي.
- بناء الدليل الإجرائي والتنظيمي للفريق الاستراتيجي، وبناء حَوْكمة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.
- دراسة جدول مؤشرات الأداء الرئيسة للفترة (2021 – 2025م).
- تحديث معلومات جداول متابعة تنفيذ المراحل الرئيسة للعمل الإحصائي الخليجي المشترك.
- تحديث متطلبات الديوان العام للمحاسبة.
- تطوير وتحديث المبادرات الاستراتيجية الوطنية والمشاريع التشغيلية المرتبطة بها، وربط المبادرات والمشروعات بالأهداف الاستراتيجية.

أعمال إدارة تميز الأعمال خلال عام 2021م:

- تصميم النموذج المعياري للسياسات.
- تصميم سياسات إجراءات العمل لإدارات قطاع العمليات وكانت نسبة الإنجاز (من 35% إلى40٪).

تطوير السياسات:

من السياسات التي قامت إدارة تميز الأعمال بتطويرها:

- سياسة المشتريات (إدارة المشتريات).
- سياسة المرافق والخدمات (إدارة المرافق والخدمات).
- سياسة الوثائق والمحفوظات (إدارة الوثائق والمحفوظات).
- سياسة العلاقات الدولية (الإدارة العامة للعلاقات الدولية).
- سياسة النشر والتواصل الإعلامي (الاتصال الاستراتيجي ودعم العملاء).
- سياسة الشؤون القانونية (الإدارة القانونية).
- سياسة المراسم (مكتب الرئيس).
- سياسة الشؤون الإدارية (مكتب الرئيس).
- سياسة البنية التحتية (تقنية المعلومات).
- سياسة البنية المؤسسية (تقنية المعلومات).
- سياسة البريد الإلكتروني (تقنية المعلومات).
- سياسة قواعد البيانات (تقنية المعلومات).
- سياسة استخدام الإنترنت (تقنية المعلومات).
- سياسة التطوير الإحصائي (مركز التطوير الإحصائي).
- سياسة الابتكار (الجودة والمنهجيات والابتكار).

الإجراءات التي قامت بها إدارة تميز الأعمال:

تصميم إجراءات العمل التفصيلية (لإدارة الهاتف الإحصائي) وتصميم المؤشرات التشغيلية وقياس الأداء.

الجوائز التي تقدمت إليها إدارة تميز الأعمال:

تقدمت إلى جائز التميز لليوبيل الذهبي، واكتمل ملف الترشح، وتم رفعه على المنصة المعنية بالجهة المنظّمة.

طرق وأساليب قياس مؤشرات الأداء العامة للهيئة

- الهيئة العامة للإحصاء وفق تنظيمها هي المشرف والمنظم للعمل الإحصائي في المملكة، وفي هذا السياق عملت على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية واستراتيجية الهيئة، والمواءمة مع الخطة الاستراتيجية للمركز الإحصائي الخليجي، متضمنه عددًا من مؤشرات الأداء الاستراتيجية التي يتم قياسها لعكس مدى التقدم المحرز لكل محور أو هدف.
- وعليه تم العمل على تنفيذ مؤشرات الأداء بعد حصرها وفق مصادر تواجدها التالية:
  - الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.
  - استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء.
  - المتطلبات المحلية والإقليمية والدولية الموكلة للهيئة.
- وهناك طرق وأساليب اتبعتها الهيئة لبناء وقياس مؤشرات الأداء العامة لها على النحو التالي:
  - بناء بطاقة لكل مؤشر تحتوي على (مالك المؤشر، ودوريته، وآلية احتسابه، وارتباط المؤشر).
  - ربط محاور الاستراتيجية بالمؤشرات.
  - ربط الأهداف الاستراتيجية بالمؤشرات.
  - تعيين ملاك لكل مؤشر.
  - إيجاد دورية مناسبة لكل مؤشر.
  - مشاركة المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة الحكومية (أداء) سواء بالتقارير أو نقل المعرفة من حيث التدريب وتوحيد المفاهيم والمعرفة.
- وأخيرًا ووفق دورية كل مؤشر يتم إعداد التقارير اللازمة في ظل حوْكَمة واضحة معتمدَة ومتوائمة مع جميع القطاعات المعنية بالإصدار.

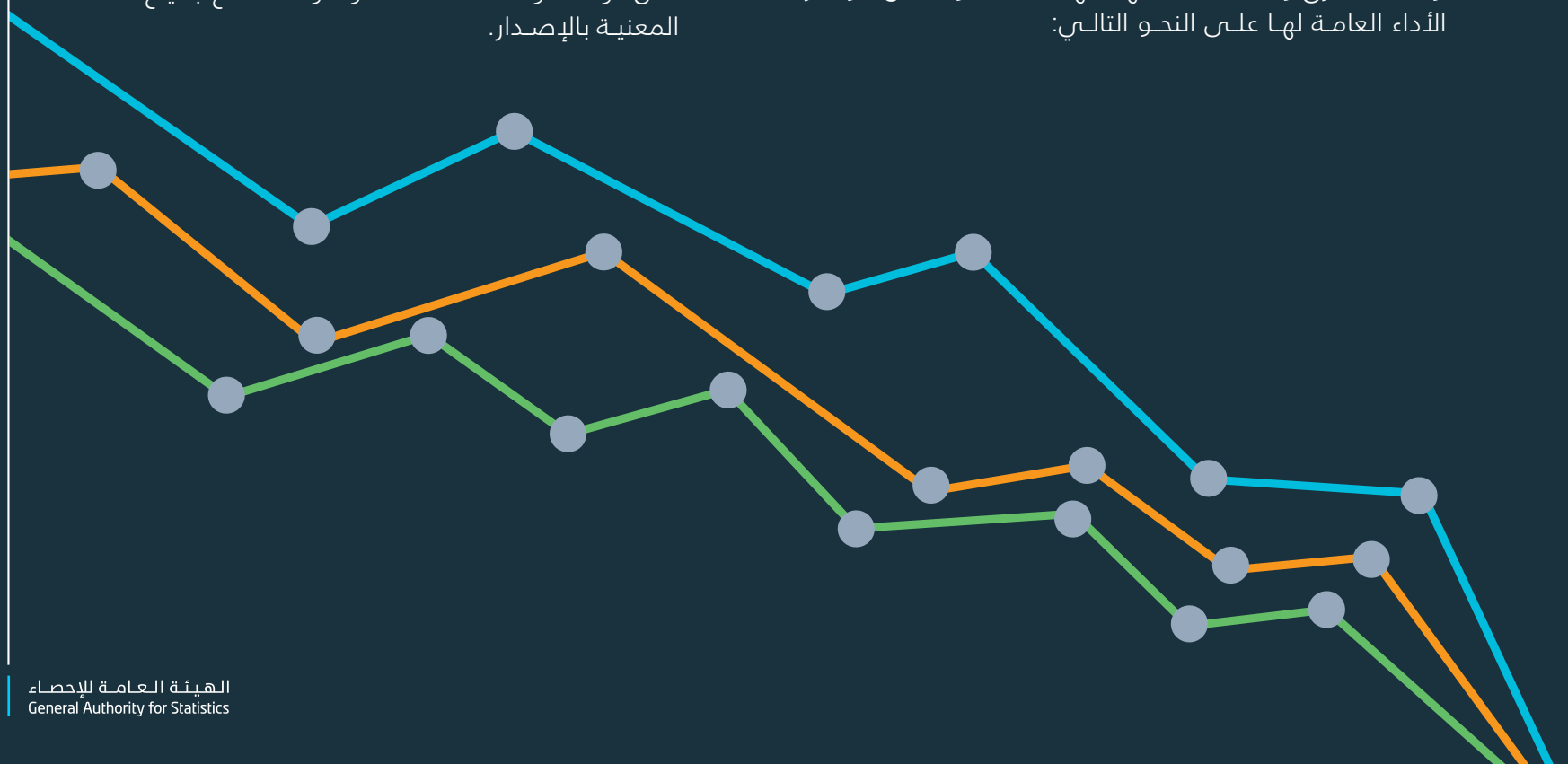

تنظيم الهيئة العامة للإحصاء ومواءمة برنامجها للتحول الاستراتيجي

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة باسم (الهيئة العامة للإحصاء)، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ) بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقرار رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة، واشتمل التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، وأن يرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة:

معالي أ. فيصل بن فاضل الإبراهيم	وزير الاقتصاد والتخطيط	(رئيس المجلس)
صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود	وزير الطاقة	(عضوًا)
معالي أ. محمد بن عبد الله الجدعان	وزير المالية	(عضوًا)
معالي م. أحمد بن سليمان الراجحي	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	(عضوًا)
معالي د. حمد بن محمد آل الشيخ	وزير التعليم	(عضوًا)
معالي أ. بندر بن إبراهيم الخريف	وزير الصناعة والثروة المعدنية	(عضوًا)
معالي د. عصام عبد الله الوقيت	مدير مركز المعلومات الوطني	(عضوًا)
سعادة د. كونراد بيسندورفر - Dr. Konrad Pesendorfer	رئيس الهيئة	(عضوًا)
سعادة د. فهد بن محمد التركي	من المتخصصين في عمل الهيئة	(عضوًا)
سعادة أ. ديفيد كاليش - Mr. David KALISCH	من المتخصصين في عمل الهيئة	(عضوًا)

التنظيم الخاص بالهيئة العامة للإحصاء

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة بمسمى الهيئة العامة للإحصاء صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ) بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقرار رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد تضمَّن تنظيمُ الهيئة العامة للإحصاء سبع عشرة مادة، هي:

المادة الأولى:

لأغراض هذا التنظيم، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:

التنظيم: تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.

المجلس: مجلس إدارة الهيئة.

الجهات العامة: الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، ويشمل ذلك الشركات المملوكة بكاملها للدولة.

المنشآت الخاصة: جميع الشركات بما فيها الشركات التي تسهم فيها الدولة، والمنشآت الفردية الخاصة، والجمعيات الأهلية.

البيانات: الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية أو غير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، وقد تكون بيانات فردية أو مجموعة من البيانات الفردية.

البيانات الفردية: البيانات التي تحدد هوية الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ويقدمها بناءً على الطلب.

المجالات الإحصائية: المجالات الإحصائية الخمسة، السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية وما تشمله من مجالات إحصائية تفصيلية من: سكنية، أو تعليمية، أو تجارية، أو صناعية، أو صحية، أو حيوية، أو سياحية، أو زراعية، أو غيرها.

السجلَّات الإدارية: السجلَّات الورقية أو الإلكترونية التي تدوّن فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات العامة، أو المنشآت الخاصة، المتعلقة بالمجالات الإحصائية، وغير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، بالإضافة إلى السجلَّات عن العمليات الإنتاجية لتلك الجهات والمنشآت.

المعلومات: البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها أو بتحليلها أو بتلخيصها، أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية.

المؤشرات: البيانات أو المعلومات بدلالة مثيلاتها زمنيًّا أو مكانيًّا، أو بدلالة أي من مصادرها، ويتمُّ احتسابها عادة وفق معادلات رياضية.

الإحصاء: البيانات والمعلومات والمؤشرات التي يتم جمعها عن أحوال المجتمع ونشاطاته باستخدام الأساليب العلمية، وتكون قابلة للتبويب والتحليل بهدف الوصول إلى نتائج وقرارات وفق بدائل محددة.

العمل الإحصائي: أي دراسة أو بحث، أو استطلاع، أو مسوح، أو أي عمل يتعلق بالمجالات الإحصائية، سواء يتمُّ بشكل كلي أو جزئي.

المسوح: عملية جمع البيانات من مصادرها، سواء كانت وفق أسلوب الحصر الشامل، أو وفق أساليب وطرق اختيار العينات الإحصائية.

الخدمات الإحصائية: الأعمال التفصيلية للعمل الإحصائي، أو ذات العلاقة به، وتشمل تقديم الاستشارات الإحصائية بشأن تصميم المسوح، أو البحوث أو الدراسات، واختيار العينات وتحليل النتائج وتفسيرها، ونحو ذلك.

الوثائق الإحصائية: الخرائط والمخططات والسجلَّات والأدلة والمنهجيات وقوائم العينات وغيرها المستخدمة في العمل الإحصائي.

اللجنة التنسيقية: لجنة دائمة لتنسيق العمل الإحصائي بين الجهات العامة ذات العلاقة ومندوبي الهيئة الأشخاص من غير منسوبي الهيئة الذين تستعين بهم للعمل في تنفيذ المسوح.

المادة الثانية:

1. تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط.
2. يكون مقر الهيئة الرئيس في مدينة الرياض، وتنشئ لها فروعًا ومكاتب في أيٍّ من مناطق المملكة.

المادة الثالثة:

يهدف التنظيم إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتفعيله من خلال إيجاد منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة ومتابعة تنفيذها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإحصائية؛ خدمةً لخطط التنمية والبحث العلمي والأنشطة المختلفة.

المادة الرابعة:

الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء، وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات الآتية:

1. إعداد استراتيجية وطنية للعمل الإحصائي في المملكة بالتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري.
2. القيام بالعمل الإحصائي وفقًا للمعايير الدولية المتعارف عليها، ويشمل ذلك ما يأتي:
   - تحديد منهجية العمل الإحصائي.
   - تصميم وتنفيذ المسوح.
   - إجراء الدراسات والبحوث.
   - تحليل البيانات والمعلومات.
   - توثيق البيانات والمعلومات وحفظها في الوثائق الإحصائية.
3. جمع البيانات والمعلومات التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة من مصادرها المختلفة وتدوينها وتبويبها، وجمع البيانات والمعلومات من السجلّات الإدارية في الجهات العامة والمنشآت الخاصة وتبويبها وتحليلها واستخراج مؤشراتها.
4. إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقًا للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.
5. إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح والبحوث، وغيرها.
6. تكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات الإحصائية.
7. إيجاد نظام مركزي للمعلومات في الهيئة على المستوى الوطني يرتبط آليًّا بجميع الجهات العامة.
8. تقديم العمل الإحصائي والخدمات الاستشارية والفنية في مجال الإحصاء للجهات العامة والمنشآت الخاصة.
9. تقديم الاقتراحات للجهات العامة لتطوير جميع أنظمة المعلومات والعمل الإحصائي، للوصول إلى منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحَّدة.
10. تزويد الجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد والهيئات الدولية بالإحصاءات الرسمية، وفق الإجراءات النظامية.
11. التنسيق والتعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بالجوانب الإحصائية، وفقًا للإجراءات النظامية.
12. إعداد برامج ودورات في مجال العمل الإحصائي وتنفيذها، وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال.
13. تمثيل المملكة داخليًّا وخارجيًّا فيما يتعلق باختصاصات الهيئة، وذلك وفقًا للإجراءات النظامية.
14. نشر الوعي الإحصائي وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة بما يحقق تفاعل المجتمع مع العمل الإحصائي.

المادة الخامسة:

تباشر الهيئة جمع البيانات المتعلقة بخططها وبرامجها الإحصائية بواسطة موظفيها، أو بواسطة مندوبي الهيئة إذا اقتضى الأمر ذلك، وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

المادة السادسة:

تُقدم الهيئة الخدمات الإحصائية وإجراء المسوح وإعداد البحوث والدراسات الإحصائية والتزويد بالبيانات من قواعد بياناتها للمنشآت الخاصة بأسلوب تجاري خاضع لحساب الرسوم والتكاليف، ولها الاستفادة من عوائدها المالية في تمويل الخدمات الإحصائية والمعلوماتية المقدمة وتطويرها، وفق آلية عمل تنفيذية محددة لذلك تعدُّها الهيئة.

المادة السابعة:

يُشَكَّلُ المجلس على النحو التالي:

• وزير الاقتصاد والتخطيط.	رئيس المجلس.
• وزير الطاقة.	عضو.
• وزير المالية.	عضو.
• وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.	عضو.
• وزير التعليم.	عضو.
• وزير الصناعة والثروة المعدنية.	عضو.
• مدير مركز المعلومات الوطني.	عضو.
• رئيس الهيئة.	عضو.
• اثنان من المختصين في مجال عمل الهيئة (يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من رئيس المجلس).	عضوان.

المادة الثامنة:

المجلس هو السلطة المهيمنة على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص ما يأتي:

- إقرار السياسات العامة للهيئة وخططها وبرامجها التشغيلية.
- إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة.
- إقرار اللوائح الداخلية والفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بنشاط الهيئة.
- إقرار مشروع ميزانية الهيئة، ورفعه بحسب الإجراءات النظامية.
- إقرار الحساب الختامي للهيئة وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي تمهيدًا لرفعها بحسب الإجراءات النظامية.
- تشكيل اللجنة التنسيقية، وتسمية أعضائها بناءً على ترشيح جهاتهم، وإقرار اللوائح المتعلقة بها.
- إقرار مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية.
- إقرار آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي والتكاليف للعمل الإحصائي الذي تُنفذه الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك للتزويد بالبيانات بالاتفاق مع وزارة المالية.
- قبول التبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات التي تقدم للهيئة، وفقًا للإجراءات النظامية.
- تعيين مراجع حسابات خارجي، ومراقب مالي داخلي.
- تشكيل اللجان وتخويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها.
- ويجوز للمجلس تفويض بعض تلك المهام إلى من يراه من المسؤولين في الهيئة، وفق ما يقتضيه سير العمل فيها.

المادة التاسعة:

1. تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة، ويجوز عند الاقتضاء عقدها في مكان آخر داخل المملكة.

2. يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل بناءً على دعوة من رئيسه، ومتى اقتضت الهيئة ذلك، ويتعيَّن أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك (خمسة) من أعضائه على الأقل، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوَّت معه رئيس الاجتماع، وللعضو المعترض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر اجتماع المجلس.
3. تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون، وتبلغ الهيئة هذه القرارات إلى الجهات المعنية بها مباشرة وبالطريقة المناسبة.
4. لا يجوز للعضو الامتناع عن التصويت أو تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه.
5. لا يجوز للعضو أن يفشي شيئًا مما وقف عليه من أسرار الهيئة.
6. للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة العاشرة:

يكون للهيئة رئيس يعين ويعفى من منصبه بقرار من المجلس، ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية الأخرى، وتتركز مسؤولياته في حدود هذا التنظيم، ويمارس الاختصاصات الآتية:

- الإشراف على منسوبي الهيئة طبقًا للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
- الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية.
- اقتراح خطط الهيئة وبرامجها، ورفعها إلى المجلس.
- اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة، ورفعه إلى المجلس.
- رئاسة اللجنة التنسيقية، واقتراح اللوائح المتعلقة بها.
- اقتراح مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها، ورفعها إلى المجلس.
- اقتراح إعداد آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي والتكاليف للأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك للتزويد بالبيانات، ورفعها إلى المجلس.
- إصدار الأوامر بمصروفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة.
- متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس.
- تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن أعمال الهيئة ومنجزاتها ونشاطها.
- تقديم الاقتراحات إلى المجلس في شأن الموضوعات الداخلة في اختصاصه.
- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، والتقرير السنوي، والحساب الختامي، وعرضها على المجلس.
- تمثيل الهيئة أمام القضاء وغيره.
- إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام التنظيم واللوائح والقواعد والإجراءات المعتمدة، وذلك بحسب الصلاحيات المفوضة له.
- مباشرة ما تخوّله إياه قرارات المجلس والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة من اختصاصات.
- القيام بأي مهمة يكلفه بها المجلس.

المادة الحادية عشرة:

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بمرسوم ملكي.

المادة الثانية عشرة:

- **تتكون موارد الهيئة من الآتي:**
  - ما يخصص لها في الميزانية العامة للدولة.
  - جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إليها من جهات حكومية أخرى.

- الأصول الثابتة والمنقولة التي تحت تصرفها.
- المقابل المالي التي تحصل عليه عما تقدمه من خدمات.
- الغرامات والجزاءات المالية المستحقة للهيئة.
- ما يقبله المجلس من تبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات.
- أية موارد أخرى يقرها المجلس.

- تودع أموال الهيئة في حساب خاص في البنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقًا)، ويصرف منه وفق ميزانية الهيئة المعتمَدَة.

المادة الثالثة عشرة:

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ التنظيم، وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.

المادة الرابعة عشرة:

ترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي السنوي خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة الخامسة عشرة:

ترفع الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء - خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية -تقريرًا سنويًّا عما حققته الهيئة من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها.

المادة السادسة عشرة:

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة، يعين المجلس مراجع حسابات خارجيًّا (أو أكثر) من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة، ويحدد أتعابهم، وإذا تعدد مراجعي الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تسعين يومًا من تاريخ نشره، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2021م

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة بمسمى الهيئة العامة للإحصاء، صدر قرار مجلس الوزراء الموقَّر رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ)، بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقرار رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد نصَّ التنظيم على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، ويرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة، وكانت تشكيلة مجلس إدارة الهيئة عام 2021م كما يلي:

معالي أ. فيصل بن فاضل الإبراهيم	وزير الاقتصاد والتخطيط	(رئيس المجلس)
صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود	وزير الطاقة	(عضوًا)
معالي أ. محمد بن عبد الله الجدعان	وزير المالية	(عضوًا)
معالي م. أحمد بن سليمان الراجحي	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	(عضوًا)
معالي د. حمد بن محمد آل الشيخ	وزير التعليم	(عضوًا)
معالي أ. بندر بن إبراهيم الخريف	وزير الصناعة والثروة المعدنية	(عضوًا)
معالي د. عصام عبد الله الوقيت	مدير مركز المعلومات الوطني	(عضوًا)
سعادة د. كونراد بيسندورفر - Dr. Konrad Pesendorfer	رئيس الهيئة	(عضوًا)
سعادة د. فهد بن محمد التركي	من المتخصصين في عمل الهيئة	(عضوًا)
سعادة أ. ديفيد كاليش - Mr. David KALISCH	من المتخصصين في عمل الهيئة	(عضوًا)

تشكيل وأسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

ينبثق من مجلس الإدارة اللجان التالية:

• لجنة الترشيحات والمكافآت:

وأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت هم:

1. معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية **(رئيساً)**
2. معالي مدير مركز المعلومات الوطني. **(عضواً)**
3. أحمد بن صالح السديس. **(عضواً)**

وقد تم تعيين مدير عام الموارد البشرية بالهيئة أميناً للجنة.

• لجنة المراجعة والمخاطر:

وأعضاء لجنة المراجعة والمخاطر:

1. معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية **(رئيساً)**
2. عبد الله بن عبد الرحمن باعشن. **(عضواً)**
3. عبد الله بن جابر الفيفي. **(عضواً)**

وقد تم تعيين مدير المراجعة الداخلية بالهيئة أميناً للجنة.

هذا ولكل لجنة من هاتين اللجنتين لائحتها التنفيذية التي توضح مهام كل لجنة على حدة، وترفع هذه اللجان توصياتها إلى مجلس الإدارة، ولا يصدر منها قرارات، كما أن اجتماعات هذه اللجان ليس لها عدد محدد، وإنما تُعقد حسب الحاجة للرفع إلى مجلس الإدارة.

الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال عام 2021م

صدرت الأوامر التالية خلال العام المالي 2021م:

م	الأمر السامي	الموضوع
1	47218	الموافقة على تشكيل فريق عمل من وزارة الاقتصاد والتخطيط والهيئة العامة للإحصاء للعمل على تحسين منهجيات البيانات.
2	46729	التأكيد على الجهات الحكومية بالتعاون مع النيابة العامة والديوان العام للمحاسبة وسرعة الاستجابة لمخاطبتهما وطلباتهما.
3	62760	القاضي بتوجيه الجهات الحكومية باقتناء الأعمال الفنية والمنتجات الحرفية الوطنية وفق دليل يُعد من قبل وزارة الثقافة.
4	46887	توجيه الجهات في القطاع الحكومي والخاص باتخاذ ما يلزم لحث العاملين لديها على أهمية أخذ لقاح فيروس كورونا.
5	50359	القاضي بالموافقة على ما رآه مجلس الشؤون السياسية والأمنية بشأن التقرير النهائي للجنة التحقيق والتقصي المشكّلة بالأمر رقم (1574).
6	52818	بشأن اعتماد برنامج لتحفيز الجهات الحكومية في حال تحقيق توفير في التكاليف أو الاعتمادات في ميزانياتها السنوية أو في تقليل تكلفة الوحدة.
7	50106	بشأن إعادة تشكيل فريق عمل إعداد مشروع السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال في المملكة العربية السعودية، والسير على خطة العمل الوطنية لمنع عمل الأطفال في المملكة العربية السعودية.
8	59531	القاضي بالموافقة على رأي هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بتوجيه جميع الجهات الحكومية بالتعاون مع المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية لتزويده بجميع المعلومات - المتصلة بأعماله - التي يطلبها.
9	59280	القاضي باعتماد أن تقوم وزارة الخارجية وجميع الجهات الحكومية بالرفع عن أي طلب لمقابلة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد – حفظهما الله – قبل شهر من تاريخ من تاريخ المقابلة، والحرص على ذلك.

م	الأمر السامي	الموضوع
10	53434	بشأن اعتماد قيام الجهات الحكومية باتخاذ ما يلزم للإعلان عن وظائفها المتعلقة بالدعم والإسناد الفني في البوابة الوطنية للعمل (طاقات)؛ لاستقطاب الكفاءات من خريجي الجامعات السعودية وخريجي برامج الابتعاث في ذلك المجال، وذلك حين اكتمال "المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف" .
11	21920	الموافقة على ما رأته اللجنة المشكّلة لبحث وجود تحديات في البيانات الإحصائية والإدارية.
12	55161	بشأن قيام الهيئة العامة للإحصاء بالتنسيق مع ما تراه من الجهات المعنية بتوفير منصة بيانات اقتصادية (تجارية وصناعية) متكاملة ذات جودة عالية تُحدَّث باستمرار، وعمل آلية مؤسسية لاستفادة الجهات الحكومية منها.
13	64588	توجيه جميع الجهات الحكومية بتسجيل جميع مشروعات البنية التحتية المستقبلية التابعة للجهة الحكومية وغير المعتمدة في منصة المشروعات الوطنية.
14	1026	توجيه جميع الجهات الحكومية بالتنسيق مع وزارة الصحة وهيئة الصحة العامة قبل إقامة أية فعالية أو مهرجان بوقت كاف.
15	1198	الموافقة على أن تكون مراجعة عناصر عقود المشروعات والمشتريات بين وزارة المالية والجهة المعنية وهيئة كفاءة الإنفاق قبل توقيع العقد.
16	2004	الموافقة على ما رأته هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بشأن العرض المقدم من هيئة حقوق الإنسان بعنوان تصنيف المملكة في مؤشر حقوق الطفل 2020م، المتضمن التوصية رقم (8): "التنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء من خلال مجلس شؤون الأسرة للنظر في اعتماد منهجية المسح العنقودي للطفولة في المملكة ضمن المنهجيات الإحصائية لدى الهيئة العامة للإحصاء" .

م	الأمر السامي	الموضوع
17	2037	الموافقة على ما اقترحه سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشأن الوضع الحالي للاتفاقيات الاقتصادية بين المملكة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي الفقرة (ج): تكليف الهيئة العامة للإحصاء بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة خلال ثلاثة أشهر من تاريخه بالعمل على معالجة أسباب التباين في الرصد الإحصائي لحركة التجارة البينية مع دول المجلس.
18	2041	التوجيه الكريم للجهات الحكومية وسفارات المملكة بالخارج بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، والتواصل مع الممثليّات الأجنبية بالمملكة، والمنظمات الدولية خارج المملكة عن طريق وزارة الخارجية.
19	1746	بشأن إحالة التوجيه الكريم بالموافقة على التوصية المُعدَّة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بشأن خطة عمل دراسة حوْكَمة التركيبة الديموغرافية للمملكة. وفي الفقرة الرابعة قيام الهيئة العامة للإحصاء بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط بتزويد مكتب الإدارة الاستراتيجية بالبيانات والتقارير ونتائج المسوح السكانية والتوقعات المستقبلية ذات العلاقة بالتعداد.
20	3822	الموافقة على ما رأته اللجنة المالية بشأن الدعم الاستشاري المطلوب لتنفيذ الإصلاحات في الهيئة العامة للإحصاء.
21	31136	الموافقة على تمديد مدة الرفع بمشروع تفعيل الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية لمدة (60) يوماً.
22	3821	بشأن ضوابط مشاركة الجهات الحكومية في المعارض الخارجية والفعاليات المصاحبة لها، والقاضي بأنه على الجهة الحكومية التنسيق مع وزارة الخارجية عبر سفارة المملكة في البلد المضيف قبل موعد المشاركة بوقت كاف.

م	الأمر السامي	الموضوع
23	1498	بشأن التوجيه الكريم بإعادة مشروع نظام الإحصاء للهيئة العامة للإحصاء لاستكمال المتطلبات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة (2) من البندين (أولاً وثانياً) من الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح.
24	6409	التأكيد على الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والغرف التجارية السعودية بدعم الهيئة العامة للإحصاء ومساندتها لتنفيذ وإنجاح التعداد العام للسكان والمساكن لعام 1443هـ. (2022م).
25	7053	الموافقة على تعديل الفقرة (1) من المادة (التاسعة) من تنظيم الهيئة الوطنية للأمن السيبراني.
26	7975	اعتماد شمول كل من يقوم بتشغيل المتسلِّل إلى المملكة بالحكم الوارد في البند (أولاً) من الأمر الملكي رقم (أ / 406) الصادر بشأن معاقبة أي شخص يُسهِّل دخول المتسلل إلى المملكة.
27	8652	الموافقة على دراسة الميز التنافسية لمناطق المملكة.
28	8482	الموافقة على ضوابط استخدام الجهات الحكومية لوسائل التواصل الاجتماعي.

اجتماعات مجلس إدارة الهيئة خلال عام 2021م

اجتمع مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء أربعة اجتماعات، خلال عام 1443/1442هـ (2021م)، وخرج بمجموعة من القرارات المنظِّمة للعمل الإحصائي من أبرزها ما يلي:

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2250 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «الهيكل التنظيمي للهيئة».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2249 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «مشروع نظام الإحصاء».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2248 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «مشروع تنظيم الهيئة العامة للإحصاء المعدل».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2247 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «الآلية المحدثة لبرنامج تفعيل الوحدات الإحصائية في الأجهزة الحكومية».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2246 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «مؤشرات قياس الأداء الرئيسة لرئيس الهيئة لعام 2021م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2245 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2020م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2244 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «التعاقد مع مكتب رودل التويجري كمراجع حسابات خارجي للهيئة لعام 2021م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2243 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «التقرير السنوي لعام 2020م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/2251 وتاريخ 1442/9/6هـ بالموافقة على «الحساب الختامي للهيئة للعام المالي 2020م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2200/1804 وتاريخ 1442/7/4هـ، بالموافقة على صرف المكافأة المضمونة الثابتة، ومكافأة الأداء السنوي لعام 2020م إلى سعادة رئيس الهيئة السيد/ كونراد بيسيندورفر.

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2293/3093 وتاريخ 1442/12/1هـ بالموافقة على «مشروع ميزانية الهيئة لعام 2022».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2293/3095 وتاريخ 1442/12/1هـ بالموافقة على «تأجيل التدقيق على تقنية المعلومات إلى ما بعد الانتهاء من برنامج التعداد».

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2293/3150 وتاريخ 1442/12/1هـ بالموافقة على «إلغاء توجيه مجلس الإدارة المتضمن إيقاف الترقيات لموظفي الهيئة العاملين على نظام الخدمة المدنية».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/275 وتاريخ 1443/12/1هـ بالموافقة على «تكليف الدكتور سعد بن سعيد القحطاني على منصب نائب الرئيس للإحصاء».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2293/618 وتاريخ 1443/2/27هـ بالموافقة على «تعيين الأستاذ/ محمد بن عبد الله الرشيد على وظيفة نائب الرئيس للعمليات».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 42/2293/3152 وتاريخ 1442/12/4هـ بالموافقة على «تشكيل لجنة باسم اللجنة التوجيهية لمسح القوى العاملة».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/274 وتاريخ 1443/1/24هـ بالموافقة على «دفع تكاليف فريق عمل معالي الدكتور/ أحمد الخليفي».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/1167 وتاريخ 1443/4/6هـ، بالموافقة على رفع عدد اجتماعات اللجنة التوجيهية لمسح القوى العاملة إلى عشرين اجتماعًا، وتعديل مكافأة أعضاء اللجنة.
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/1186 وتاريخ 1443/4/6هـ بالموافقة على «إعادة تشكيل أعضاء اللجنة التوجيهية لمسح القوى العاملة».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/1165 وتاريخ 1443/4/6هـ بالموافقة على «خطة القوى العاملة للهيئة العامة للإحصاء».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/1166 وتاريخ 1443/4/6هـ بالموافقة على «ترقية الموظف/ خالد بن محمد الدلقان إلى وظيفة «مستشار تقنية» مرتبة (51)».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/1619 وتاريخ 1443/5/17هـ بالموافقة على «اللائحة المالية للهيئة العامة للإحصاء».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/1620 وتاريخ 1443/5/17هـ بالموافقة على «اللائحة الإدارية للهيئة العامة للإحصاء».

تنمية الموارد البشرية لمواءمة برنامج التحول الاستراتيجي في الهيئة

تسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى تنمية مواردها البشرية واستقطاب أفضل الكوادر البشرية في مجال العمل الإحصائي؛ وذلك بهدف تحقيق أهدافها وتطلعاتها، والمساهمة في إنجاح برنامجها للتحول الاستراتيجي، وذلك عبر العديد من العمليات والخدمات التي تساهم في تطوير مهارات منسوبي الهيئة لإنجاز مختلف أعمالها الإحصائية ومسوحها الميدانية بكل تميز وإتقان وفقًا لأعلى المعايير المهنية والاحترافيَّة المعمول بها عالميًّا في المجال الإحصائي.

وإيمانًا منها بمحورية وأهمية دور الموارد البشرية في تنفيذ استراتيجية تحول الهيئة العامة للإحصاء وتحقيق أهدافها تهتم الهيئة باستقطاب أفضل المواهب والكفاءات، وتقوم باستمرار بوضع وتطوير خطط التوظيف الخاصة بالهيئة، وتحديد قنوات الاستعانة بالمصادر وإدارتها، مع ضمان جذب الكفاءات والمواهب الأنسب بما يتماشى مع أولويات القوى العاملة، ثم يتم إجراء المقابلات الشخصية مع المرشحين، وبعد اختيار الأفضل والأنسب يجري تهيئة الموظفين الجدد لبدء العمل في الهيئة بكل يسر وسلاسة.

وتقوم الهيئة باستمرار بتطوير مواهب ومهارات منسوبيها، وتعمل على رفع كفاءة مواردها البشرية بطرق احترافيَّة متعددة لتطوير أدائهم، ورفع كفاءتهم، وتحسين إنتاجيتهم، وذلك من خلال رسم استراتيجيات متنوعة للتدريب والتطوير، ووضع آليات وأنشطة متعددة لتنفيذ ذلك بما يتماشى مع الأهداف والمسارات الوظيفيَّة المحددة من أجل تحسين الكفاءة التنظيميَّة والإنتاجيَّة لمنسوبي الهيئة، وفي الفصل الخاص بالموارد البشرية سيتم الحديث عن ذلك بشيء من التوسع والتفصيل مع ذكر الأرقام المتحققة.

وفيما يتعلق بجهود الهيئة عام 2021م لتنمية مواردها البشرية لمواءمة برنامج التحول الاستراتيجي فقد تم الآتي:

على مستوى الترتيبات:

- تم تشكيل فريق عمل مشروع تطوير الموارد البشرية بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم 198 وتاريخ 1442/03/24هـ القاضي بإخضاع منسوبو الهيئة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية وعقد سلسلة من الاجتماعات التحضيرية مع الجهات الحكومية المعنيَّة بذلك.
- لضمان التنفيذ الأمثل للقرار تمَّ التعاقد مع أحد أكبر الشركات الاستشارية على مستوى العالم المتخصصة في الموارد البشرية (ميرسر).
- وضعت جميع الترتيبات - بالمواءمة والتنسيق مع الجهات ذات الصلة - لتنفيذ قرار التحول، ومن ذلك وضع آلية ومعايير للمفاضلة والاختيار، وتطوير أداة لتسكين الموظفين بشكل أولي بناءً على المعايير المحددة، وتشكيل لجان لبحث نتائج التسكين الأولي وتدقيقها.
- أُعِدَّت مكونات التقييم للموظفين والقادة لتشمل الجوانب الفنيَّة والسلوكيَّة والقدرات العامة -بالإضافة إلى الجدَارات القيادية للقادة- بما يضمن الموضوعيَّة، وتحديد درجة الملاءمة بأعلى دقة ممكنة.

على مستوى المنجزات:

- تم تصميم هيكلة حديثة للهيئة العامة للإحصاء شملت الهيكل التنظيمي، وتحديد المهام الإدارية لكل وحدة تنظيمية وعلاقاتها الداخلية والخارجية.
- تم تصميم هيكلة للوظائف مع تحديد تراتُبياتها، وأوصافها، وتصنيفها في عوائل وظيفية، وربطها بدليل الجدَارات الفنية والسلوكية.
- تم العمل على اللائحتين الإدارية والمالية واعتمادهما، كما تم تطوير دليل سياسات وإجراءات الموارد البشرية.
- تم تطوير إطار للتعويضات والمزايا بعد إجراء دراسة معيارية وتحديد استراتيجية الهيئة، وقد شمل هذا الإطار التعويضات الثابتة والمتغيرة، وسلم الرواتب. بالإضافة إلى تصميم أداة لتقييم وظائف الهيئة لتحديد أوزانها ودرجاتها.
- تم تطوير إطار لإدارة الأداء، ووضع دليل للجدَارات السلوكيَّة والفنيَّة، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسة الفردية لكل وظيفة ضمن الهيكل الوظيفي.
- تم تطوير أطر وأدوات لتخطيط التعاقب الوظيفي، والتطور الوظيفي تسمح بتحرك الموظفين بشكل أفقي، أو عمودي، أو قُطْري بما يُتيح فرصًا أكبر للنمو المهني داخل الهيئة.
- تم تطوير استراتيجية للقوى العاملة وتخطيط احتياجات الهيئة على المدى المتوسط.
- تم تقييم الموظفين والقادة والمفاضلة فيما بينهم وفق الآليات والمعايير الموضوعة.
- تم إجراء مقابلات شخصية لعدد 528 متقدمًا.
- تم تعيين 123 كادرًا بشريًّا من الكفاءات والمهارات الداعمة للهيئة في مرحلة التحول.

على مستوى التواصل:

- تم تعيين سفير للتحول في كل إدارة عامة بإجمالي 34 سفيرًا؛ وذلك لضمان وصول المعلومات بشكل مستمر وصحيح لجميع منسوبي الهيئة.
- عُقد العديد من الجلسات التعريفية للقيادات والموظفين والسفراء عن التحوُّل عمومًا، وعن مرحلة التقييم خصوصًا.
- عُقدت جلسات تفاعليَّة مباشرة للإجابة على تساؤلات الموظفين.
- تم عبر البوابة الداخلية لمنسوبي الهيئة معالجة 200 استفسار عن مرحلة التحول التي تمر بها الهيئة.

الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة العامة للإحصاء

تسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى تحقيق التكامل بين هيكلها التنظيمي وبين مبادرات ومشاريع التحول في كافة أنشطتها، مع مراعاة ما يستجد من تغيرات في تلك الأنشطة داخل الهيئة أو في المحيط الخارجي لها، وبناءً على ملاحظات سابقة لمجلس الشورى الموقَّر على الهيكل التنظيمي للهيئة، وبناءً كذلك عدد من المستجدات الأخرى تم رفع تصور عن تطوير الهيكل التنظيمي ليتناسب مع المرحلة الحالية من مراحل التحول الإحصائي، وقد تم اعتماده والعمل به، وفيما يلي الهيكل التنظيمي المعتمد حاليًّا في الهيئة العامة للإحصاء من تاريخ 1 سبتمبر 2021م:

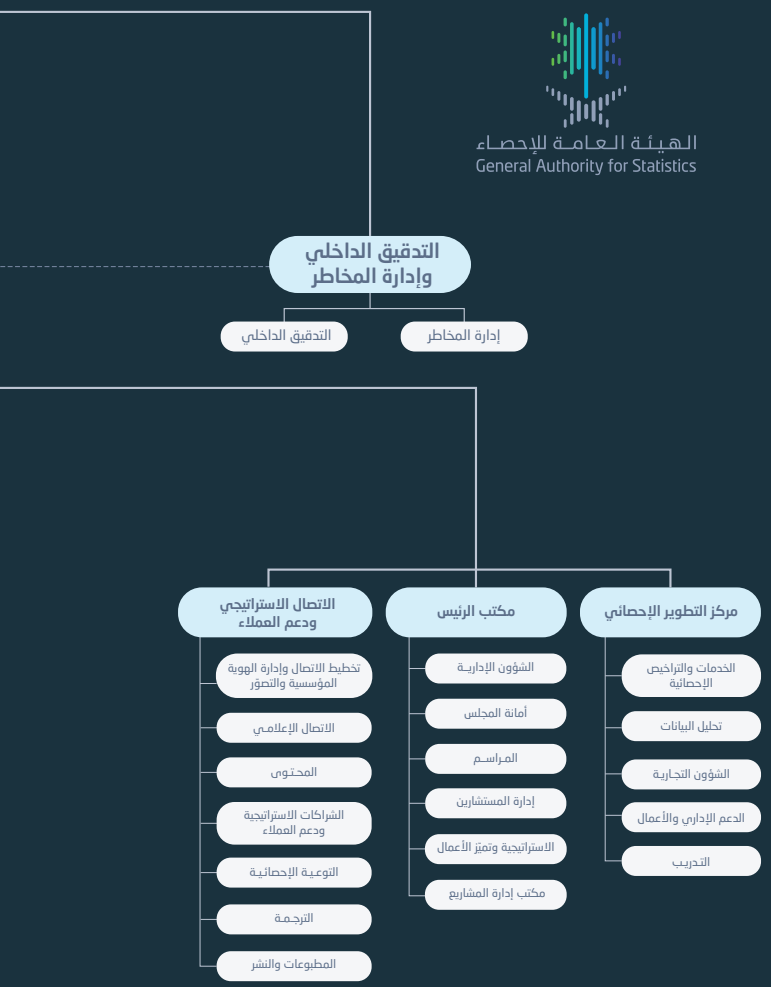

الهيئة العامة للإحصاء
الهيكل التنظيمي

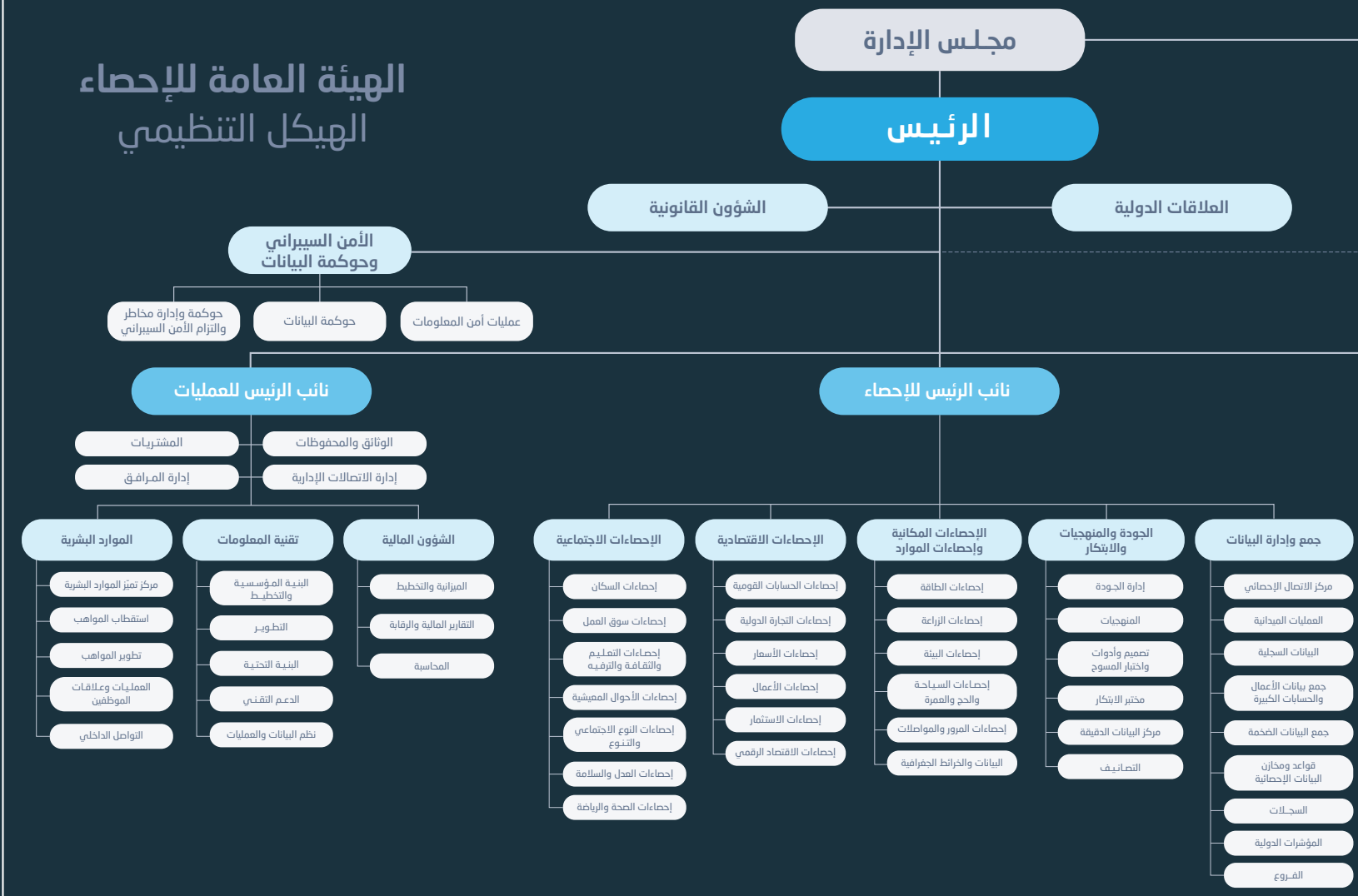

الفصل الثاني:

الإنتاج الإحصائي

2021

أبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية

تمهيد:

تحرص الهيئة العامة للإحصاء باستمرار على تطوير وزيادة أعمالها ومنتجاتها في المجالات الإحصائية الخمسة: الاجتماعية، والسكانية، والاقتصادية، والبيئية، والثقافية، تلبيةً للمتطلبات الإحصائية لمختلف فئات عملاء الهيئة من جهات حكومية، وقطاع خاص، وأكاديميين، وباحثين وغيرهم.

وخلال عام 2021م عملت الهيئة على تنفيذ عددٍ من المسوح الميدانية والمنتجات الإحصائية؛ لدعم صنَّاع القرار وراسمي السياسات في المملكة بالبيانات الدقيقة الموثقة القائمة على جمع المعلومات ورصد المتغيرات في مختلف القطاعات، وتحديد درجة الالتزام برؤية المملكة 2030 ومبادراتها المختلفة.

وفي ظل إعداد الهيئة لبرنامج تعداد السعودية 2022 وبالتوازي معه تم تحديد عدد من المسوح الميدانية، والمنتجات والخدمات الإحصائية التي ستنتجها الهيئة لدعم الأجهزة الحكومية ومتخذي القرار من جهة، وتلبية متطلبات مستخدمي البيانات من جهة أخرى، ونفَّذت الهيئة هذه المنتجات الإحصائية بما يحقق متطلبات العملاء ويتوافق مع المتطلبات الوطنية والإقليمية والمعايير الدولية.

وقبل أن نعرض أبرز منتجات الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2021م نذكر أهم التعاريف والمفاهيم للمصطلحات الإحصائية المستخدمة والواردة في المسوح والمنتجات المختلفة:

- **التعداد السكاني:** هو العملية الكلية المتكاملة لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد داخل الدولة في لحظة زمنية معينة، وهذا يعني أن يُعدَّ كل فرد من الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود بلد معين في لحظة وتاريخ معين، وأن تسجل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ إسنادها الزمني المحدد لكل منها منفصلة عن خصائص غيره من أفراد الأسرة.
- **السكان:** هم جميع الأفراد المقيمين في المملكة وقت المسح من السعوديين وغير السعوديين.
- **حجم السكان:** يُعرف حجم السكان في الدولة بأنه مجموع الأفراد القاطنين ضمن الحدود السياسية للدولة في تاريخ معين سواء كانوا يتمتعون بصفة المواطنة للدولة أم كانوا مقيمين إقامة دائمة أو مؤقتة، ويقدر حجم السكان عادة لسنة معينة في منتصف تلك السنة.
- **العدُّ الفردي:** هو أن يُعَدَّ كلُّ فردٍ على حدة، وأن تُسجَّلَ خصائصه منفصلة عن غيره من الأفراد، حتى يمكن تصنيف الخصائص العديدة للسكان؛ مثل: تصنيف المهنة مع المستوى التعليمي، والحالة العملية مع المستوى التعليمي، والحالة الزواجية مع فئات العمر والجنس ... إلخ.
- **نطاق التعداد:** يشمل تعداد السكان جميع الأفراد (سعوديين وغير سعوديين) الموجودين داخل حدود المملكة العربية السعودية ليلة الإسناد الزمني للتعداد، سواء كان هؤلاء الأفراد مقيمين بالمملكة إقامة دائمة أو موجودين فيها بصفة مؤقتة.
- **الباحث الميداني:** هو الموظف المسؤول عن جمع البيانات من الأسر، ويمثل منسوبو وزارة التربية والتعليم من المدرسين الغالبية العظمى من هؤلاء الباحثين الميدانيين، ويتمُّ كذلك الاستعانة ببعض موظفي الدولة - المشهود لهم بالكفاءة في العمل - من الجهات والقطاعات الأخرى.
- **ليلة الإسناد الزمني للتعداد:** تختلف البيانات السكانية من حيث إسنادها الزمني تبعًا لنوع البيانات والهدف منها، ويقصد بليلة الإسناد الزمني للتعداد الموعد المحدد لتنفيذ التعداد بحسب ما يحدده الأمر السامي الكريم.
- **العدُّ الذاتي:** هو أحد أبرز الوسائل التقنية الحديثة التي باتت تُستخدم مؤخرًا في التعدادات حول العالم، ويعني استغناء الأسرة عن زيارة الباحث الميداني لمسكنها، وقيام رب الأسرة بملء استمارة التعداد إلكترونيًّا عن طريق الموقع المخصص على شبكة الإنترنت.
- **الإسقاطات السكانية:** تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة.
- **أساس العدِّ الفعلي:** حصر الأفراد حسب أماكن وجودهم في لحظة الإسناد (منتصف ليلة العد) بصرف النظر عن كونهم من سكان هذا المكان بصفة دائمة أو زائرين له بصفة مؤقتة، وقد يتبع في تعداد سكان دولة ما أساس العد الفعلي مع بعض الاستثناءات التي تتناسب والظروف المحلية لهذه الدولة.
- **أساس العد النظري:** حصر الأفراد حسب محل إقامتهم المعتادة وليس حسب أماكن تواجدهم ليلة التعداد، أي أن الزوار الموجودين في مدينة ما ليلة التعداد يُعدُّون في مناطق إقامتهم المعتادة، ولا يُعدُّون في المدينة التي تواجدوا فيها ليلة التعداد.
- **معدل النمو السكاني:** المعدل الذي يزيد به السكان (أو يقلون) سنوياً خلال فترة زمنية معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويعبر عنه في صورة نِسب من السكان الأساسيين.
- **السكان المستهدفون في المسح:** هم جميع الأفراد المقيمين في المملكة وقت المسح من السعوديين وغير السعوديين.

- **سكان عينة المسح:** هم مجموعة أفراد الأسر المعيشية المختارة في العينة بما فيهم العمالة المنزلية ومن في حكمهم، ويعيشون في مسكن واحد ويشمل أيضا أفراد الأسرة المتواجدين خارج المملكة للدراسة أو التجارة أو السياحة وغيرها.
- **الأسرة المعيشية:** هي فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويشتركون في المسكن والمأكل، ويقيمون في المسكن وقت المسح. ويدخل ضمن أفراد الأسرة المعيشية ما يلي:

1. الأفراد السعوديون وغير السعوديين الذين يقيمون إقامة معتادة مع الأسرة ويكونون غائبين عن الأسرة أثناء المسح لسفرهم خارج أو داخل المملكة بصفة مؤقتة مثل رجال الأعمال والسياح أو المسافرون للعلاج والطلاب المبتعثين في الخارج.
2. الأفراد الذين يقيمون مع الأسرة بصفة معتادة وتغيبوا عنها أثناء المسح لوجودهم في ورديات عمل مثل: الحراس، والأطباء، والممرضون، والعاملون في المطارات، والصيادون.
3. العمالة المنزلية كالخدم والسائقين، ومن في حكمهم الذين يقيمون مع الأسرة.

- **دخل الأسرة المعيشية:** هو جملة الدخل النقدي والعيني المتجمع من دخول جميع أفراد الأسرة ذكوراً وإناثا (بغض النظر عن العمر) والذي يتاح للأسرة الإنفاق منه على أوجه الإنفاق المختلفة أو ادخاره. ويتكون الدخل من عدة مصادر .
- **إنفاق الأسرة المعيشية:** هو قيمة ما ينفقه جميع أفراد الأسرة خلال فترة الإسناد الزمني مقابل الحصول على السلع، والخدمات (الاستهلاكية وغير الاستهلاكية), سواء كان هذا الإنفاق يتعلق بالأسرة مثل: الإنفاق على الطعام أو المسكن أو الكهرباء أو اقتناء السلع المعمرة, أو ما يتعلق بإنفاق أفرادها كالإنفاق على الملابس أو الأدوات الشخصية، أو نحو ذلك. وتتكون مجموعات الإنفاق على السلع، والخدمات من اثني عشر مجموعة رئيسة، وكل مجموعة تتكون من مجموعات فرعية, تشتمل على عدد من السلع أو الخدمات.
- **التكاليف المعيشية:** هي تكلفة الحفاظ على مستوى معين من المعيشة. وتشمل المصروفات اليومية التي تحتاجها الأسرة للصرف على المأكل والملبس والمواصلات وما شابه.
- **الأسرة الجماعية:** مجموعة من الأفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة أو نسب، ويشتركون في مسكن واحد، ولا يتقاسمون تكاليف المعيشة، وإنما جمعتهم ظروف التواجد في هذا المكان.
- **العائلة:** مجموعة من الأفراد تربطهم صلة قرابة ويمثلون أسرةً معيشية بالكامل (أو جزءًا منها).
- **متوسط حجم الأسرة:** متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة ويقاس بقسمة عدد أفراد الأسر في دولة ما على عدد الأسر لتلك الدولة، وتحسب كما يلي: متوسط حجم الأسرة = إجمالي عدد أفراد الأسر ÷ عدد الأسر.
- **الوضع المالي للأسرة المعيشية:** الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي للأسرة من أهم المفاهيم في خصوص الأسرة المعيشية، ويعرف الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي بكيفية تلبية الحاجات الإنسانية من قبل الأسرة. وتعرف الحاجة بأنها الرغبة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظوراً (كالسلعة) أو غير منظور كالخدمة أو يأتي لتلبيتها والحصول عليها. ويكون استعداد الأسرة لدفع تكلفة الحصول على تلك الحاجة متناسب طرديا مع قدرتها على الدفع وأهمية تلك الحاجة بالنسبة لها. وتنحصر عادةً حاجة الأسرة تحت الأنواع التالية: المأكل والمشرب، والملبس، والسكن، والأمن، والحاجات الاجتماعية، والحاجات الثقافية، والمواصلات والاتصالات.
- **السكان غير الناشطين اقتصاديًّا (خارج قوة العمل):** هم الأفراد (15 سنة فأكثر) غير المصنفين ضمن القوى العاملة (غير مشتغلين أو متعطلين)، وذلك لكونهم لا يعملون أو لا يبحثون عن عمل أو غير قادرين على العمل أو غير مستعدين للالتحاق

به خلال فترة الإسناد الزمني للمسح، مثل: الطلاب، وربات البيوت، والمتقاعدين الذين لا يعملون، والأفراد غير القادرين على العمل، والأفراد الذين لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه لأي أسباب أخرى.

- **عينة المسح:** هم مجموع أفراد الأسر المعيشية المختارة في العينة بمن فيهم العمالة المنزلية ومن في حكمهم، الذين يعيشون في مسكن واحد.
- **السكان الناشطون اقتصاديًّا (قوة العمل):** هم الأفراد (15) سنة فأكثر المساهمون أو الذين لديهم القدرة والاستعداد للمساهمة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة الإسناد الزمني للمسح، ويشمل المشتغلين والمتعطلين.
- **الأفراد المشتغلون (في مسح القوى العاملة):** هم الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين قاموا خلال فترة الإسناد الزمني (الأسبوع السابق لزيارة الأسرة) بأحد الأعمال التالية:
  - عَمِلوا لمدة ساعة واحدة على الأقل مقابل راتب أو ربح (نقدي أو عيني) كموظفين منتظمين أو مؤقتين أو أصحاب عمل أو يعملون لحسابهم.
  - أو قاموا بمساعدة الغير لمدة ساعة على الأقل بدون مقابل في أي نوع من الأعمال التجارية أو في مزرعة خاصة بأحد أفراد الأسرة.
  - أو عَمِلوا لمدة ساعة واحدة على الأقل لدى الغير بدون أجر أو ربح (نقدي أو عيني) كمتطوعين.
  - أو تغيبوا مؤقتًا عن عملهم طيلة الأسبوع بسبب إجازة أو مرض، أو لأي سبب آخر وسوف يعودون إليه مجددًا.
  - ويشمل التعريف الطلاب والباحثين عن عمل والمتقاعدين وربات البيوت ... إلخ، الذين عملوا خلال الأسبوع السابق للزيارة لمدة ساعة واحدة على الأقل، مع ملاحظة أن ذلك لا يشمل الأعمال المنزلية مثل أعمال الطبخ والغسيل الذي تقوم به ربة المنزل أو أعمال الصيانة المنزلية العادية التي يقوم بها أحد أفراد الأسرة.
- **الأفراد المتعطلون (في مسح القوى العاملة):** هم الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني:
  - بدون عمل خلال الأسبوع السابق لزيارة الأسرة.
  - بحثوا عن عمل بجدية خلال الأسابيع الأربعة السابقة لزيارة الأسرة (قاموا على الأقل باتخاذ أسلوب واحد للبحث عن عمل) ويشمل ذلك الذين لم يقوموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة لزيارة الأسرة بسبب انتظار الحصول على عمل أو تأسيس عمل خاص بهم خلال الفترة القادمة، حيث إنهم سبق لهم البحث عن عمل قبل فترة الإسناد.
  - قادرون على العمل ومستعدون للالتحاق به في حال توفره (متاحون للعمل) خلال الأسبوع السابق لزيارة الأسرة.
- **معدل المشاركة الاقتصادية في مسح القوى العاملة:** مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15سنة فأكثر) في القوة العاملة كمشتعلين أو متعطلين، وهو عبارة عن نسبة قوة العمل إلى السكان (15سنة فأكثر).
- **معدل التشغيل في مسح القوى العاملة:** مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15سنة فأكثر) في القوة العاملة كمشتعلين، وهو عبارة عن نسبة المشتغلين إلى قوة العمل.
- **معدل البطالة في مسح القوى العاملة:** مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15سنة فأكثر) في القوة العاملة كمتعطلين، وهو عبارة عن نسبة المتعطلين إلى قوة العمل.
- **المشتغلون (حسب السجلات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية):** هم جميع الأفراد العاملون الذين يشغلون وظائف وفقًا لأنظمة ولوائح معتمدة من الجهات المنظمة لسوق العمل والمسجلين في السجلات الإدارية، ويمكن تصنيف المشتغلين في السجلات الإدارية وفقًا للأنظمة واللوائح التي يخضعون لها كالتالي:

- المشتغلون حسب أنظمة ولوائح الخدمة المدنية من السعوديين الذين يعملون في كافة الأجهزة والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة الذين يشغلون وظائف معتمدة في الميزانية العامة للدولة والخاضعين لنظام التقاعد المدني من موظفين ومستخدمين (ذكورًا وإناثًا)، وكذلك غير السعوديين ممن يتم التعاقد معهم على هذه الوظائف وفقًا للائحة توظيف غير السعوديين.
- المشتغلون حسب أنظمة ولوائح نظام التأمينات الاجتماعية ونظام العمل والعمال، ويشمل ذلك السعوديين وغير السعوديين.
- العمالة المنزلية: هم العاملون غير السعوديين من الجنسين الذين يعملون في المنازل ويشمل (الخدم، وعمال التنظيف، والطباخين ومقدمي الطعام، والسائقين والحراس، والممرضين والمدرسين الخصوصيين في المنازل) علمًا بأن بيانات المشتغلين لا يدخل من ضمنها الفئات التالية:
- العاملون في القطاعات الأمنية والعسكرية.
- العاملون غير المسجلين في سجلات التأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية، ويشمل ذلك:
- السعوديين العاملين خارج المنشآت الذين يعملون لحسابهم، ولا يخضعون لأنظمة العمل، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية.
- أصحاب العمل السعوديين الذين يعملون في المنشآت، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية.
- الموظفين غير السعوديين الذين يعملون في البعثات الدولية أو السياسية أو العسكرية الأجنبية.
- الموظفين غير السعوديين الذين يقدمون إلى المملكة لأعمال لا يستغرق إنجازها في المعتاد أكثر من ثلاثة أشهر.

مع الإحاطة بأن بيانات المشتغلين من السجلات الإدارية - حسب الممارسات العالمية لمؤشرات سوق العمل - لها عدة مدلولات لسوق العمل، ولكن لا يتم استخدامها إحصائيًّا لقياس معدلات التشغيل.

- **الباحثون عن عمل (حسب السجلات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية):** هم الأفراد السعوديون المسجلون في برامج البحث عن عمل لدى وزارة الخدمة المدنية (جدارة وساعد) ولدى صندوق تنمية الموارد البشرية (حافز)، ويقومون بتسجيل بياناتهم الشخصية ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية وسيرهم الذاتية عن طريق نظام إلكتروني لدى جهة التقديم.

علمًا بأن الباحثين عن عمل في السجلات الإدارية لا يخضعون لمعايير وشروط البطالة المتعارف عليها دوليًّا والمعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية، وبالتالي لا يُعد جميعهم متعطلين عن العمل، حيث إنه ليس كل باحث عن عمل يعد متعطلًا، ولكي يعد الفرد متعطلًا لا بد أن يستوفي شروط البطالة وهي كالتالي:

1. أن يكون الفرد بدون عمل خلال الأسبوع السابق.
2. أن يقوم الفرد بالبحث عن عمل بجدية خلال الأسابيع الأربعة السابقة.
3. أن يكون الفرد قادرًا على العمل ومستعدًا للالتحاق به في حال توفره (متاح للعمل) خلال الأسبوع السابق.

مع الإحاطة بأن بيانات الباحثين عن عمل من السجلات الإدارية – حسب الممارسات العالمية لمؤشرات سوق العمل – لها عدة مدلولات لسوق العمل ولكن لا يتم استخدامها إحصائيًّا لقياس معدلات البطالة.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** هو مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافاً إليه الرسوم الجمركية، أو هو مجموع المخرجات مخصوماً منه مجموع الاستهلاك الوسيط مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات «ضرائب -إعانات» غير المدرجة في قيمة المخرجات.

- **الدخل القومي:** هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مخصومًا منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافًا إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.
- **التحويلات الجارية:** هي قيمة التحويلات بدون مقابل التي تتم بين المتعاملين في شكل تحويلات غير رأس مالية.
- **الدخل المتاح:** هو الدخل القومي الممكن التصرف به، وهو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق مضافًا إليه صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي.
- **الادخار:** هو متغير اقتصادي رئيس ويمثل الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي، وهو بند التوازن في حساب استخدام الدخل ضمن مجموعة الحسابات الجارية.
- **الدخل القومي:** هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافًا إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ونعني به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.
- **نصيب الفرد من الدخل القومي:** ونعني به متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بعد قسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان.
- **ميزان المدفوعات:** هو بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، ويتألف من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
- **الحساب الجاري لميزان المدفوعات:** يعرض الحساب الجاري نفقات وإيرادات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي نتيجة التعامل بين المقيمين وغير المقيمين.
- **الفائض أو العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات:** الفرق بين الجانب الدائن «الموارد» للحساب الجاري عن الجانب المدين «الاستخدامات» لميزان المدفوعات.
- **مسح مؤشر الإنتاج الصناعي:** هو منتج إحصائي شهري تُجريه الهيئة العامة للإحصاء، ويندرج تحت تصنيف الإحصاءات الاقتصادية، ويتم فيه جمع المعلومات من خلال التواصل مع عينة ممثلة من المنشآت الصناعية الواقعة في عينة المسح في جميع مناطق المملكة الإدارية، واستيفاء الاستمارة الإلكترونية التي يتم من خلالها توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بالرقم القياسي للإنتاج الصناعي.
- **مسح إحصاءات الأعمال الهيكلية:** يُعد مسح الأعمال الهيكلية من أهم الأبحاث الاقتصادية الدوريَّة (سنويا), ويوفر أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية للتعرف على التغير في الهيكل الاقتصادي في المملكة وقياسه، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية, وتم تحديث المنتج ليتواكب مع متطلبات المستخدمين، والمساهمة في قياس بعض المؤشرات الجديدة كمؤشرات المحتوى المحلي في الاقتصاد.
- **التصنيف السعودي الموحّد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08):** هو تصنيف سعودي موحّد للمهن يعتمد في مكوناته على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO_08) يُصنف الأشخاص وفقًا لعلاقتهم الفعلية والمحتملة مع الوظائف، وتصنف الوظائف حسب الأعمال المنجزة أو التي سيتم إنجازها، والمعيار الأساسي لتصنيف النظام لمجموعات رئيسة وفرعية هو مستوى المهارات والتخصص المطلوب لتنفيذ الأعمال والمهام المتعلقة بالمهنة، مع وجود مجموعات رئيسة منفصلة لكبار المسؤولين والمدراء وللقوات المسلحة.

وفيما يلي عرض مختصر لأبرز ما أصدرته الهيئة العامة للإحصاء من منتجات إحصائية خلال عام 2021م:

أولًا: الإحصاءات الاجتماعية

الإحصاءات السكانية

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

يستعرض تقرير الوضع الراهن السنوي التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، ويقيس سبعة عشر هدفًا من الأهداف المتنوعة ما بين اجتماعية، وصحية، وبيئية، واقتصادية، وعلى صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين، والسلام والعدل، وقد تم نشر (مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) في عام 2021م.

1. الأهداف:

- قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب المنهجيات الدولية، وتكون قابلة للمقارنة.
- تحقيق المتطلبات الوطنية والإقليمية والدولية في قياس هذه المؤشرات التي تعكس التقدم المحرز.
- توفير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للباحثين والدارسين والمستفيدين المهتمين في هذا المجال.

2. أمثلة على المؤشرات المنشورة:

- معدل انتشار توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة.
- نسبة الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل: التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية.
- معدلات الوفيّات (دون سن الخامسة – وحديثي الولادة – والنفاسية).
- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.
- معدل البطالة حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

إحصاءات الزواج والطلاق:

إحصاءات الزواج والطلاق هي من الإحصاءات الحيوية التي تستخدم كعنصر مهم عند اتخاذ القرارات ووضع السياسات والبرامج الهادفة إلى تحسين الوضع الأسري، كما تسلط هذه الإحصاءات الضوء على مؤشرات تكشف بعض الجوانب المحيطة بظاهرتي الزواج والطلاق اللتان تحظيان باهتمام كبير في مجال الدراسات السكانية والاجتماعية، وقد تم نشر تقرير (نشرة إحصاءات الزواج والطلاق) في عام 2021م.

1. الأهداف:

- دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات مُحَدَّثة وذات شمولية تتعلق بالزواج والطلاق.
- إيجاد قاعدة بيانات يُمكن استخدامها كأساس موثوق به في تزويد المهتمين والمختصين بمجال إحصاءات الزواج والطلاق (محليًّا، إقليميًّا، دوليًّا).
- توفير البيانات الإحصائية للباحثين والدارسين والمستفيدين والمهتمين بهذا المجال.

2. أهم المؤشرات:

- معدل الزواج الخام للسكان.
- معدل الزواج الخام للسكان السعوديين.
- معدل الزواج العام للسكان.
- معدل الزواج العام للسكان السعوديين.
- معدل الطلاق الخام للسكان.
- معدل الطلاق الخام للسكان السعوديين.
- معدل الطلاق العام للسكان.
- معدل الطلاق العام للسكان السعوديين.

الإسقاطات السكانية:

الإسقاطات السكانية عبارة عن تقديرات مستقبليَّة للسكان من حيث الحجم وتوزيعهم حسب العمر والجنس، وتُعد بدورها نقطة البداية للإسقاطات القطاعية الأخرى، وتتزايد أهمية توفير البيانات المستقبلية عن السكان، مع تزايد الطلب عليها من قِبل صناع القرار، وواضعي السياسات السكانية.

وتعرف الإسقاطات السكانية بأنها تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معيَّنة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيّات والهجرة.

1. الأهداف:

- رسم السياسات والخطط المستقبلية للجهات المستفيدة مثل وزارة الاقتصاد والتخطيط ... إلخ.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنة المحلية والإقليمية والدولية.
- إيجاد قاعدة بيانات يمكن استخدامها كأساس موثوق به في تزويد المهتمين والمختصين في مجال الإسقاطات السكانية (محليًّا، إقليميًّا، دوليًّا).

2. المنهجية:

تقوم الإسقاطات السكانية للمملكة العربية السعودية على أربعة أسس هي:

- توزيع السكان حسب فئات العمر والجنسية والجنس في سنة بداية الإسقاطات، وهي سنة إجراء آخر تعداد سكاني بالمملكة (وهي هنا عام2010م) بعد تصحيحه من أخطاء التبليغ عن الأعمار.
- فروض عن المستوى والنمط العمري للخصوبة خلال فترة الإسقاط (2010-2020م).
- فروض عن المستوى والنمط العمري للوفيات خلال فترة الإسقاط (2010-2020م).
- فروض عن المستوى والنمط العمري لصافي الهجرة الدولية خلال فترة الإسقاط (2010-2020م).

3. مصادر البيانات:

تعتمد الإسقاطات والتقديرات السكانية بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمسوح الديموغرافية. وفيما يلي بيانات آخر إصدار للتقديرات السكانية.

4. الرسوم البيانية:

الهرم السكاني **لإجمالي السكان 2020**

الهرم السكاني **للسكان السعوديين 2020**

إحصاءات سوق العمل

توفر إحصاءات سوق العمل قاعدة بيانات شاملة عن خصائص القوى العاملة في المملكة العربية السعودية من خلال (المسوح الميدانية - والسجلّات الإدارية) وتنبع أهمية هذه البيانات من كونها تدعم صانعي القرار، وكذلك الباحثين في رسم السياسات الخاصة بالقوى العاملة، كما تساهم في تلبية متطلبات رؤية المملكة 2030، إضافةً إلى تغطيتها للمتطلبات الإقليمية مثل: متطلبات المركز الإحصائي الخليجي، والمتطلبات الدولية مثل: متطلبات منظمة العمل الدولية (ILO).

وتُعد إحصاءات سوق العمل عملًا تشاركيًّا بين الهيئة العامة للإحصاء ومنظومة سوق العمل المكوَّنة من (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية-ووزارة التعليم) بالإضافة إلى مركز المعلومات الوطني.

أبرز مشاريع إحصاءات سوق العمل خلال عام 2021م:

• مسح القوى العاملة:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• توفير إحصاءات مُحَدَّثة عن سوق العمل من خلال بيانات المسح الهاتفي الأسري (مسح القوى العاملة) والذي تُجريه الهيئة العامة للإحصاء كلَّ ربع سنة ميلادية. • قامت الهيئة العامة للإحصاء بتطوير وإطلاق خطة شاملة لمرحلة تحول مسح القوى العاملة. • المشاركة في العمل على منصة قاعدة البيانات الإحصائية	1. معدل البطالة حسب عدد من المتغيرات. 2. المتعطلين حسب عدد من المتغيرات. 3. المشتغلين حسب عدد من المتغيرات. 4. قوة العمل حسب عدد من المتغيرات. 5. معدلات المشاركة في القوى العاملة والتشغيل. 6. معدل المشتغلين من السكان في سن العمل حسب عدد من المتغيرات. 7. متوسط الأجور ومتوسط ساعات العمل للمشتغلين. 8. أسلوب البحث عن عمل للمتعطلين وفترة التعطل والخبرات السابقة للعمل والتدريب.

• إحصاءات السجلّات الإدارية لسوق العمل:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
توفير بيانات السجلّات الإدارية عن سوق العمل في الجهات الحكومية ذات العلاقة، والتي تقوم بتزويد الهيئة بها كلَّ ربع سنة ميلادية.	1. المشتركون على رأس العمل الخاضعون لأنظمة ولوائح التأمينات الاجتماعية حسب عدد من المتغيرات. 2. العاملون على رأس العمل الخاضعون لأنظمة ولوائح الخدمة المدنية حسب عدد من المتغيرات. 3. المشتركون الجدد الخاضعون لأنظمة ولوائح التأمينات الاجتماعية. 4. المتوقفون عن الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. 5. العمالة المنزلية

• أعمال أخرى:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• توفير إحصاءات حول سوق العمل على مستوى المدن لمشروع الخطة المكانية. • قامت الهيئة العامة للإحصاء بالعمل على منهجية لتوفير بيانات سنوية على مستوى المدن للمؤشرات الرئيسة لسوق العمل. • كما قامت بتوفير إسقاطات لمعدل البطالة ومعدل المشاركة للفترة (2021-2030م) على مستوى المدن. • إتاحة مجموعة من المهام والمؤشرات على مستوى المملكة، ونشرها على موقع منظمة العمل الدولية ومنظمات أخرى.	1. معدل البطالة حسب المدن. 2. أعداد المتعطلين وقوة العمل حسب المدن. 3. أعداد المشتغلين حسب المدن. 4. معدلات المشاركة في القوى العاملة حسب المدن. 5. إسقاطات معدل البطالة حسب المدن. 6. إسقاطات معدل المشاركة حسب المدن. 7. كل المؤشرات التي تطلبها منظمة العمل الدولية والتي تصدرها على موقعها كمؤشرات رئيسة لكل دولة. وتغطي السلسلة التي تم تزويد المنظمة بها في الفترة (2015-2021م).

• مؤشرات إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه:

تعد مؤشرات التعليم والثقافة والترفيه من أهم المقاييس الإحصائية المستخدمة في التعرف على خصائص السكان التعليمية والثقافية والترفيهية، وتعمل هذه المؤشرات على دعم صانعي السياسات ومتخذي القرار في المملكة؛ لمتابعة وتحسين مخرجات قطاعات التعليم والثقافة والترفيه، واستدامة وضمان كفاءة عملها بشكل منتظم وفعّال، ورصد أوجه التطور المحققة في تلك القطاعات. إن توفير مؤشرات وطنية تتسق مع المعايير الدولية تمكّن راسمي السياسات محليًّا ودوليًّا من المقارنة بين الدول والاستفادة من تجاربها الناجحة، ومن جهة أخرى يمكن أن تدعم المستثمرين في دراسة جدوى استثماراتهم في قطاعات التعليم والثقافة والترفيه بالمملكة. من هذا المنطلق تبنت إدارة إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه إطلاق مشروعين لحصر المؤشرات التعليمية والثقافية والترفيهية المتطلبة محليًّا ودوليًّا بشكل دوري، للمساهمة في تقديم معلومات موثوقة عن التعليم والثقافة والترفيه في المملكة من واقع تلك المؤشرات.

1. الأهداف:

- إصدار إحصاءات ذات جودة عالية تلبي احتياجات المستفيدين على المستويين الوطني والدولي في مجالات التعليم والثقافة والترفيه.
- تسهيل استخدام ومشاركة المؤشرات والإحصاءات التعليمية والثقافية والترفيهية القابلة للمقارنة للمستفيدين على الصعيدين الوطني والدولي؛ لدعم السياسات وصنع القرار، وتعزيز الشراكة بين مختلف الجهات في مجالات التعليم والثقافة والترفيه.
- تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في قطاعات التعليم والثقافة والترفيه داخل وخارج المملكة.
- الالتزام بالمعايير والتصنيفات الدولية في مجال إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه.

2. النتائج الأولية:

يوضح الجدول التالي التقدم المحرز في مشروعي مؤشرات التعليم ومؤشرات الثقافة والترفيه:

مشروع

المرحلة	مؤشرات التعليم	مؤشرات الثقافة والترفيه
3.1. دراسة الوضع الحالي	منجز	منجز
3.2. بناء قائمة المؤشرات	منجز	جاري العمل
3.3. تحديد مصادر البيانات المحتملة للمؤشرات	منجز	مرتبط بموعد بالمرحلة السابقة

بلغ إجمالي عدد المؤشرات التعليمية 201 مؤشرًا، وتم تصنيف 96 مؤشرًا ضمن المؤشرات المنتجة من السجلات الإدارية، وفي المقابل صنف 105 مؤشرات ضمن نطاق المسوح الإحصائية كمصدر أساسي لتلك المؤشرات، كما جرى التنسيق مع بعض الإدارات المعنيَّة في الهيئة للتأكد من توفر معايير حساب بعض المؤشرات ذات العلاقة بالتعليم، والتي تجمع عن طريق مسوح أخرى لمنع الازدواجية، وضمان توافق الجهود وتناسقها. وعلى صعيد مؤشرات الثقافة والترفيه فالعمل يجري حاليًّا للانتهاء من جمع تلك المؤشرات.

وقد نتج عن هذه الجهود تحديد 5 منتجات رئيسة في مجالات التعليم والثقافة والترفيه تستهدف تحقيقها خلال الفترة القادمة، وتتمثل هذه المنتجات فيما يلي:

3. المنتجات الجديدة:

المؤشرات المنتجة من السجلات الإدارية	المؤشرات المنتجة من المسوح الإحصائية
توفير بيانات السجلَّات الإدارية عن سوق العمل في الجهات الحكومية ذات العلاقة، والتي تقوم بتزويد الهيئة بها كلَّ ربع سنة ميلادية.	مسح التعليم والتدريب للبالغين 15 سنة فأكثر مسح الثقافة والترفيه

وتسعى الهيئة إلى إنتاج إحصاءات دقيقة على مستوى مجالات التعليم والثقافة والترفيه تتسق مع مستهدفات الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والدولية، وتُسهم في تتبع ورصد المنجزات المحققة على صعيد تلك الأهداف.

إحصاءات الأحوال المعيشية

تُعنى إحصاءات الأحوال المعيشية بتوفير مؤشرات إحصاءات الأسر المعيشية والتغيرات التي ترتبط بنمط معيشتها وسلوكها الاقتصادي والاجتماعي وتركيبها الديمغرافي، ومعرفة تطور وتغير سلوكها عبر سلسلة من الفترات.

◄ أبرز مشاريع إحصاءات الأحوال المعيشية خلال عام 2021م:

● مسح دخل وإنفاق الأسرة:

خلال عام 2021م تم العمل بالتعاون مع البنك الدولي على تطوير (مسح دخل وإنفاق الأسرة) وتجهيزه لدورته القادمة عام 2022 / 2023م.

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
1. تحديد مصادر الإنفاق والدخل وأثر العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية عليها. 2. قياس مستوى وتوزيع الإنفاق والدخل بين الأسر السعودية وغير السعودية. 3. الحصول على تقديرات إنفاق ودخل (القطاع العائلي) لتجميع الحسابات القومية. 4. دراسة وقياس الفقر والدخل المكافئ وتوزيع الإنفاق. 5. تحليل رفاهية الأسرة من حيث قدرة الدخل لشراء السلع والخدمات. 6. تحليل العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي. 7. قياس مرونة الإنفاق الاستهلاكي للدخل واستخدامه لأغراض التخطيط.	1. التوزيع الجغرافي لدخل الأسرة حسب خصائص الأسرة وحسب الجنسية (سعودي/ غير سعودي). 2. التوزيع الجغرافي للإنفاق على السلع والخدمات حسب التصنيف الدولي (UN COICOP 2018) والإنفاق الاستهلاكي حسب خصائص الأسرة وحسب الجنسية (سعودي/ غير سعودي). 3. قياس مؤشر عدالة توزيع الدخل وعدم المساواة باستخدام معامل (جيني) وتوزيعه جغرافيًّا وحسب الجنسية (سعودي/ غير سعودي).

مصادر البيانات	أسلوب جمع البيانات	اخر دورية للمسح	الدورية	المنتجات
مسح دخل وإنفاق الأسرة	ميداني	2018م	كل 3 سنوات	عينة من الأسر المعيشية
المسح الاقتصادي الاجتماعي	ميداني	2018م	سنوي	عينة من الأسر المعيشية
مؤشر ثقة المستهلك	هاتفي	ديسمبر- 2021م	شهري	عينة من الأسر المعيشية

• المسح الاقتصادي الاجتماعي الأسري:

خلال عام 2021م تم العمل على تطوير (المسح الاقتصادي الاجتماعي الأسري) وتجهيزه لدورته القادمة عام 2022.

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
1. توفير ودراسة الخصائص الأسرية حسب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المملكة. 2. رصد وتتبع التغيرات في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأسر في المملكة. 3. توفير معلومات وبيانات إحصائية حول نظرة الأسر في المملكة للوضع الراهن والتوقعات المستقبلية للحالة الاقتصادية والاجتماعية. 4. توفير مؤشر انعدام الأمن الغذائي 2.1.2 من مؤشرات التنمية المستدامة، والأمان في الحي 16.1.4. 5. توفير بيانات أساسية لمعرفة أثر البرامج والمبادرات الوطنية من رؤية المملكة 2030 على حياة الأسر في المملكة.	1. الظروف المادية (الوضع المالي الحالي - الوضع المالي مقارنة بالعام السابق - رأي الأسر في النفقات والاحتياجات اليومية - الأسر المقترضة وأسباب ومصادر القرض - الأسر المدخرة - تطلعات الأسر حول الوضع المالي للسنة القادمة). 2. الظروف المعيشية (طريقة تملك المسكن - نوع الإزعاج أو التلوث التي تعرضت له - حالة دفع الأقساط للمنزل - أسباب إيجار المسكن - التأخر في دفع الفواتير العامة، ووجود عبء في دفع تكاليف المسكن - الرضا عن الخدمات العامة، والرضا بشكل عام عن المسكن - الرضا عن الخدمات الصحية والتعليمية). 3. التوقعات المستقبلية (التفاؤل والتشاؤم تجاه المستقبل - التوقعات المستقبلية حول رؤية المملكة 2030).

• مؤشر ثقة المستهلك:

خلال عام 2021م تم العمل على تطوير استمارة مؤشر ثقة المستهلك مع إدارة تطوير المسوح الإحصائية وتجهيز الخطة لتنفيذ دورته القادمة عام 2022.

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
1. توفير مؤشرات دوريَّة عن رؤية المستهلك الحالية وتوقعاته المستقبلية نحو الوضع الاقتصادي في المملكة مثل: المستوى العام للأسعار، وفرص العمل، والظروف المعيشية. 2. قياس تفاؤل وتشاؤم المستهلك حول الظروف الاقتصادية في الوقت الحالي والمستقبلي. 3. تلبية احتياجات الجهات الحكومية والقطاع الخاص والباحثين عن البيانات والمعلومات الإحصائية. 4. قياس قدرة ورغبة المستهلك الحالية في شراء السلع المعمِّرة والسيارات والمنازل.	**المؤشر العام لثقة المستهلك:** • يقيس رأي المستهلك السعودي حول الوضع الاقتصادي الحالي له ولأسرته، وتوقعاته المستقبلية نحو أداء الاقتصاد بشكل عام، على المدى القصير (سنة واحدة) والمتوسط (5 سنوات). **مؤشر توقعات الحالة الاقتصادية:** • يقيس رأي المستهلك حول الوضع الاقتصادي الحالي له ولأسرته وقدرته الشرائية. **مؤشر توقعات المستهلك المستقبليَّة:** • يقيس توقعات المستهلك المستقبلية حول الوضع الاقتصادي العام للمملكة العربية السعودية على المدى القصير (سنة واحدة) والمتوسط (5 سنوات).

أبرز نتائج مؤشر ثقة المستهلك 2021م:

مصادر البيانات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
المؤشر العام لثقة المستهلك GENERAL INDEX OF CONSUMER SENTIMENT - ICS	99	95	92	96	96	95	91	94	95	96	99	96
مؤشر توقعات الحالة الاقتصادية INDEX OF CURRENT ECONOMIC CONDITIONS- ICC	86	83	81	87	88	83	79	81	82	79	88	87
مؤشر توقعات المستهلك المستقبلية INDEX OF CONSUMER EXPECTATIONS- ICE	105	100	98	100	99	100	97	99	101	103	103	101

داخلي -غير منشور*

إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع

- **إحصاءات الرياضة:**
- **نشر مؤشر نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الممارسين للنشاط الرياضي على مستوى المملكة 2021م:**

في عام 2021م نشرت الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة إحصاءات الصحة والرياضة مؤشر نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الممارسين للنشاط الرياضي على مستوى المملكة من واقع بيانات مسح ممارسة الأسر للرياضة عام 2021م، وقد أصبحت منتجات هذا المسح مؤخرًا تحت مسؤولية هذه الإدارة بالهيئة.

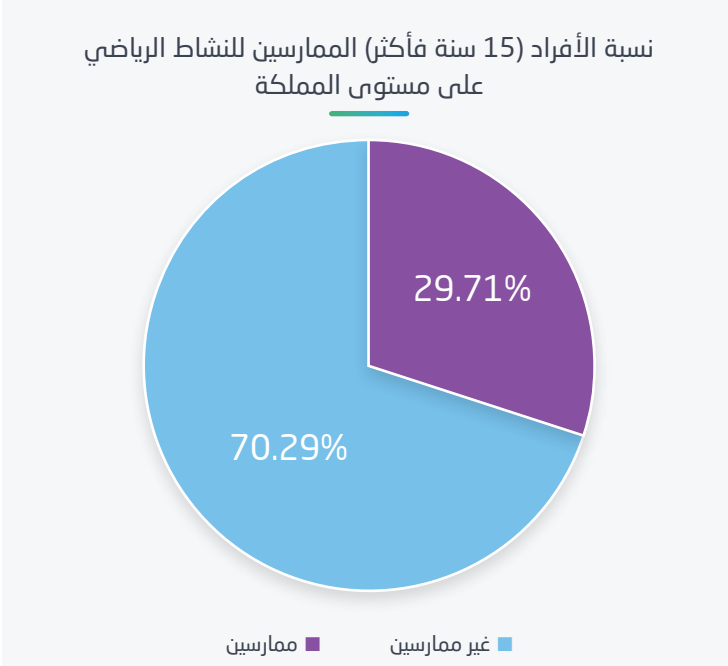

- **المشاركة في قاعدة البيانات الإحصائية:**

تم العمل مع فريق مشروع قاعدة البيانات الإحصائية على مراجعة وتحسين الجداول والرسوم البيانية لإحصاءات الصحة والرياضة في قاعدة البيانات الإحصائية.

- **المشاركة في الاجتماعات وورش العمل المنعقدة خلال عام 2021م:**

ومن هذه الاجتماعات وورش العمل:

الاجتماع / ورشة العمل	التاريخ
ورشة عمل المسح الصحي الوطني (هيئة الصحة العامة – هيئة الغذاء والدواء).	2021/12/26
ورشة عمل مسح صحة ورفاهية الطفل (هيئة الصحة العامة – هيئة الغذاء والدواء).	2021/12/27
منظمة الأمم المتحدة (المسوح العنقودية).	2021/10/12
منظمة الإسكوا (أهداف التنمية المستدامة).	2021/12/15-16
هيئة الصحة العامة.	عدة اجتماعات
الهيئة العامة للغذاء والدواء.	عدة اجتماعات
وزارة الرياضة.	عدة اجتماعات
وزارة المالية - مناقشة مؤشرات الإنفاق على الصحة والرياضة.	2021/11/17
الأحوال المدنية ووزارة الصحة.	2021/11/16
وزارة الصحة – وكالة الوزارة المساعدة للصحة الوقائية.	2021/06/16
المركز الوطني للمعلومات الصحية في المجلس الصحي السعودي.	عدة اجتماعات
وزارة الاقتصاد والتخطيط.	2021/11/7
الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.	2021/7/13
برنامج الضمان الصحي وشراء الخدمات والشركة القابضة الصحية.	2021/6/5

- **مبادرات الهيئة العامة للإحصاء في إحصاءات الصحة والرياضة خلال عام 2021م:**

عملت الهيئة العامة للإحصاء - من خلال إدارة إحصاءات الصحة والرياضة - على إبرام عدد من الشرّاكات الاستراتيجية المتعلقة بإحصاءات الصحة والرياضة مع الجهات التالية:

1. هيئة الصحة العامة.
2. هيئة الغذاء والدواء.
3. وزارة الرياضة.
4. المركز الوطني للمعلومات الصحية في المجلس الصحي السعودي.
5. الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.
6. سجل الأحوال المدنية في وزارة الداخلية.
7. وزارة الصحة والجهات الأخرى المزودة للخدمات الصحية.

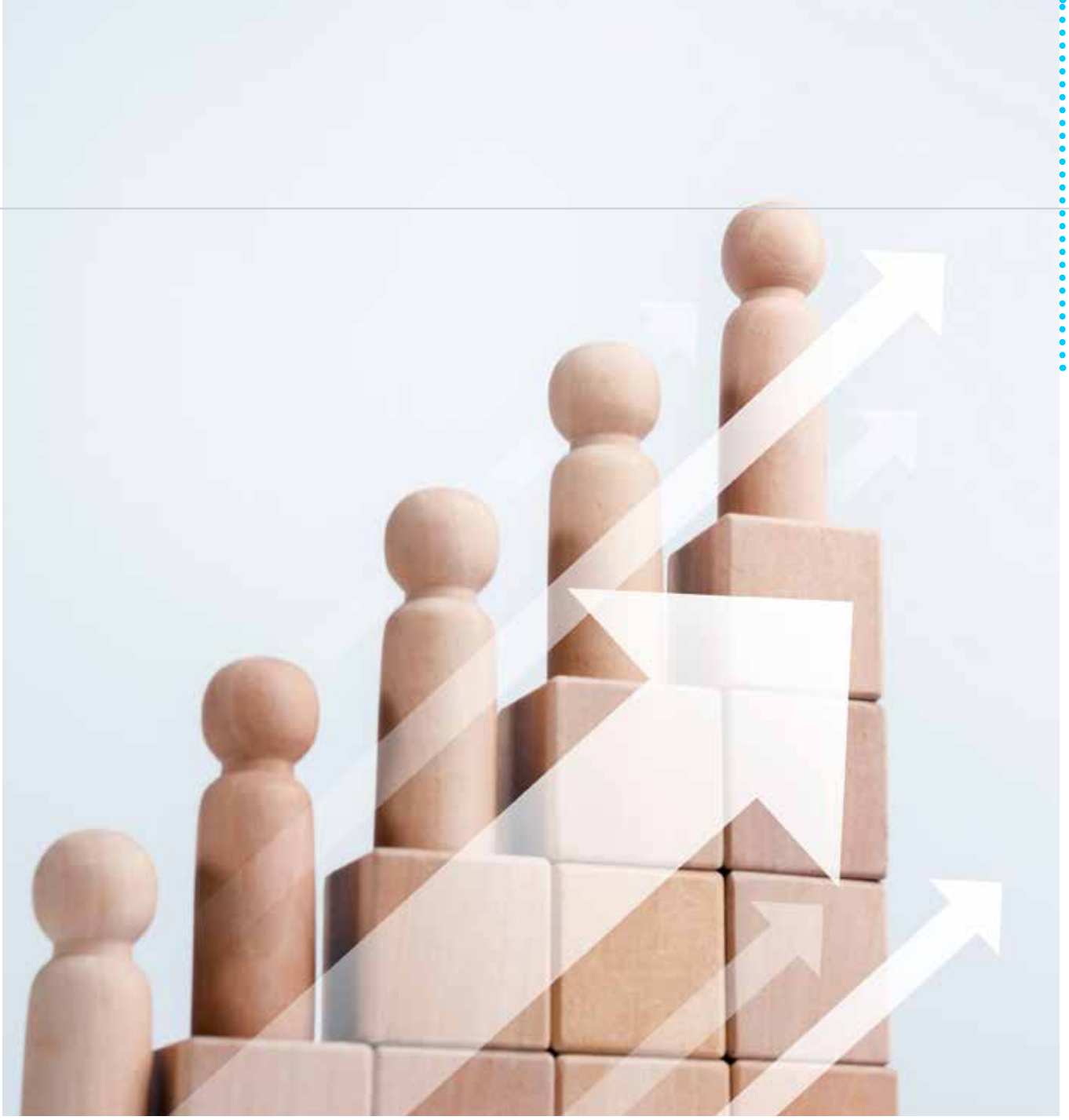

ثانيًا: الإحصاءات الاقتصادية

إحصاءات الحسابات القومية

- **منتجات إحصاءات الحسابات القومية خلال عام 2021م:**

- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الرابع لعام 2020م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الرابع 2020م.
- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الأول لعام 2021م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الأول 2021م.
- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثاني لعام 2021م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثاني 2021م.
- نشرة الحسابات القومية السنوية لعام 2020م.
- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث لعام 2021م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثالث 2021م.

- **التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:**

تنشر الهيئة العامة للإحصاء التقديرات السريعة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ربع السنوي بعد (40) يومًا من نهاية الربع المرجعي، وذلك من أجل توفير معلومات في الوقت المناسب عن الاقتصاد السعودي لصناع القرار والمستخدمين، وهي عبارة عن عملية تقدير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي بالأسعار الثابتة عندما تكون البيانات المتعلقة بالربع لا تزال غير مكتملة. وتتم عملية التقدير بذات الإجراءات المتبعة في الحسابات القومية ربع السنوية، ولكنها تُبنى على افتراضات مبسطة بشأن استقراء بعض المؤشرات (الشهرية أو ربع السنوية)، ويتم استخدام العديد من المؤشرات المتعلقة بالإنتاج والإنفاق والدخل والأسعار والتجارة الدولية.

- **الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية ربع السنوية:**

يتم إصدار مؤشرات الحسابات القومية الربعية بعد (75) يومًا من نهاية الربع المرجعي، ويتم من خلال هذا الإصدار توفير المزيد من التفاصيل حول الناتج المحلي الإجمالي ومكوّناته الفرعية والنمو الاقتصادي في الأنشطة الرئيسة، وأوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

- **نشرة الحسابات القومية السنوية:**

تتضمن نشرة الحسابات القومية السنوية على مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المؤسسية (قطاع المشروعات غير المالية، وقطاع المشروعات المالية، وقطاع الحكومة العامة، وقطاع الأسر المعيشية، وقطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية). كما تتضمن النشرة مؤشرات عن الناتج المحلي الإجمالي، ومكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والادخار والاستثمار في الاقتصاد السعودي، وصافي الإقراض والاقتراض، وكذلك التغيرات في الأصول والخصوم لمجموع الاقتصاد في الحساب المالي. وقامت الهيئة العامة للإحصاء عام 2021م لأول مرة بتركيب الحساب المالي للقطاعات المؤسسية لعام (2020م) وفقًا لتوصيات نظام الحسابات القومية عام (2008م)، وعليه تم تحديث الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة والقطاعات بناءً على تحديث المنهجية والبيانات في السجلات الإدارية.

إحصاءات الأسعار

- **أبـرز أعمـال الهيئـة خـلال عـام 2021م فـي مجـال إحصـاءات الأسـعار (مـن خـلال إدارة إحصـاءات الأسـعار):**
  - رصد ومتابعة تحركات أسعار السلع والخدمات في المملكة من خلال برامج تُعد لهذا الغرض.
  - إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح الشهرية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك، والأرقام القياسية لأسعار الجملة، والرقم القياسي للعقارات، بالإضافة إلى احتساب متوسطات الأسعار لأهم السلع والمشاركة في برنامج المقارنات الدولية تحت إشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
  - التعاون والتكامل مع الإدارات ذات العلاقة دخل الهيئة وخارجها.
  - تلبية طلبات إدارة دعم العملاء لجميع المستفيدين.

- **أبـرز منتجـات الهيئـة خـلال عـام 2021م فـي مجـال إحصـاءات الأسـعار:**

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):**

هو مقياس إحصائي للتغيرات في أسعار سلة سوق ثابتة من السلع والخدمات، ويهدف إلى:
- قياس العبء الذي يتحمله المستهلك وتطور هذا العبء من فترة لأخرى.
- الوفاء بالمتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الجانب.
- قياس التضخم أو الانكماش.
- قياس مدى التغير في الأجور الحقيقية.

وتغطي نشرة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ستة عشر مدينة هي: (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجيزان، ونجران، والباحة، والجوف) وتم تكوين سلة برنامج الرقم القياسي لأسعار المستهلك بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة الذي أجرته الهيئة خلال عام 2018م، وقد تم اختيار البنود التي أظهرت أهمية نسبية مساوية أو أكبر لـ (0.02). وبلغ إجمالي بنود السلة (490) بندًا.

- **الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI):**

يعرف الرقم القياسي لأسعار الجملة بأنه «أداة إحصائية لقياس نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) ما بين فترتين زمنيتين مختلفتين». ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة على مستوى المملكة ككل، ويتم جمع أسعار السلع والخدمات الداخلة في حسابه من ثلاث مدن هي: الرياض، وجدة، والدمام.

- **الرقم القياسي لأسعار العقار (REPI):**

هو أداة لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات بين فترتين زمنيتين، ويهدف إلى:
- سد ثغرة البيانات في القطاع العقاري.
- الوفاء بالمتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الجانب.
- إيجاد مؤشرات إحصائية عقارية متطورة تقيس أداء السوق العقاري في المملكة.

ويغطي الرقم القياسي لأسعار العقارات جميع المناطق الإدارية في المملكة، وتعتمد نشرة الرقم القياسي لأسعار العقارات على بيانات الصفقات العقارية المتوفرة والمسجلة في وزارة العدل بصفتها المرجع والمصدر الرسمي الوحيد للبيانات في هذا المجال، وتقوم وزارة العدل بتزويد الهيئة العامة للإحصاء بالبيانات التفصيلية للمدن الممثلة لكافة المناطق الإدارية بشكل شهري

وفقًا لعدد من المتغيرات التي تحقق أهداف عملية احتساب الأرقام القياسية للعقارات السكنية والتجارية والزراعية، وهذه المتغيرات هي:

- قيمة البيع.
- المساحة.

ثم تقوم الهيئة بحساب متوسط سعر المتر المربع للعقار على مستوى الحي.

- **متوسطات أسعار السلع والخدمات (APGS):**

هو مؤشر يقيس تحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق وفق منهجية إحصائية تتبع ضوابط وقيود خاصة تتسم بالشمولية والمرونة والجودة التي تعكس واقع الأسعار والعوامل المؤثرة على الأسعار في الأسواق، ويهدف إلى:

- قياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك بين فترة وأخرى.
- دعم اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية المناسبة من قبل الجهات الرسمية وغيرها.
- يمكن الاعتماد عليها في التحليلات الاقتصادية والإحصائية الخاصة بتحركات الأسعار والتنبؤات المستقبلية له خلال فترات زمنية مختلفة.

ويغطي برنامج متوسطات أسعار السلع والخدمات ست عشرة مدينة في المملكة هي: (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجيزان، ونجران، والباحة، والجوف).

- **المقارنات الدولية (ICP):**

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتوحيد أنشطة إحصاءات الأسعار والحسابات القومية، وتطوير المقارنات الإقليمية في مجال إحصاءات الأسعار في منطقة

غربي أسيا، لتعزيز استخدام مماثلات القوة الشرائية، ورفع الوعي حول أهميتها، وانعكاس مثل هذه الأنشطة على بناء القدرات الإحصائية الوطنية، وعلى تطوير العمل الإحصائي في الدول المشاركة، وتوحيد أنشطة إحصاءات الأسعار والحسابات القومية في منطقة غربي آسيا.

ويعمل برنامج المقارنات الدولية على مساعدة صناع السياسات والاقتصاديين والباحثين عبر توفير بيانات دقيقة موثوقة بالمقارنة مع بلدان أخرى، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو العالمي، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في مستويات الأسعار، والسماح بعمل مقارنات حقيقية لمؤشرات الاقتصاد الكلي، وتكاليف المعيشة في مختلف البلدان، ويهدف إلى:

- تقديم الخبرات لإصدار مؤشر أسعار المستهلك الموحَّد (HCPI) وهو (مؤشر اقتصادي لمقارنة التضخم بين الدول، ويكون قائمًا وصادرًا عن منهجية موحَّدة في كافة الدول التي يمثلها، ويكون الاحتساب بطريقة واحدة).
- يعطي متخذي القرار والمستثمرين فكرة جيدة لاتخاذ القرارات.
- يؤمِّن حجر الأساس لعملة موحَّدة لمجموعة من الدول.
- يدعم عملية القوة الشرائية المماثلة.

إحصاءات التجارة الدولية

- **نشرة إحصاءات الواردات 2020م:**
- **دورية تنفيذ نشرة إحصاءات الواردات 2020م:**
  - سنوية.
- **مصدر بيانات النشرة:**
  - البيانات المستوفاة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- **أهداف النشرة:**
  - دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات ومؤشرات محدّثة وذات شمولية تتعلق بالواردات.
  - رصد التغيرات في حركة الواردات بين المملكة العربية السعودية وأهم الدول.
  - التعرف على أهم السلع المستوردة من كل دولة.
  - بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
  - المساهمة في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة.
- **التغطية:**

تغطي إحصاءات الواردات بيانات جميع السلع الواردة إلى المملكة عبر المنافذ الجمركية خلال العام الميلادي، والتي تم استيرادها لتغطية كافة الاحتياجات المحلية وأجريت عليها كافة الإجراءات المتبعة، وبذلك فإن هذه الإحصاءات لا تشتمل بيانات بعض المواد مثل البضائع الموجودة بالترانزيت، وأوراق البنكنوت وخلافه.

- **المستفيدون من نشرة إحصاءات الواردات 2020م، وأوجه الاستفادة:**

تستفيد من نشرة إحصاءات الواردات كافة القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالعمل التنموي في المملكة العربية السعودية، وتُعد كل من: وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقًا)، وإدارة إحصاءات الحسابات القومية بالهيئة العامة للإحصاء أهم المستفيدين من هذه النشرة، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، والباحثين، والمخططين والمهتمين بإحصاءات الواردات، حيثُ تُعدُّ بيانات ومؤشرات (إحصاءات الواردات) من أهم المُنتجات الإحصائية الرئيسة التي تساهم في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة، والتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، كما تساهم في بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

- **نشرة إحصاءات الصادرات 2020م:**
- **دورية تنفيذ نشرة إحصاءات الصادرات 2020م:**
  - سنوية.
- **مصدر بيانات النشرة:**
  - البيانات المستوفاة من وزارة الطاقة: تُعد مصدر رئيس للصادرات البترولية.
  - البيانات المستوفاة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: تُعد مصد رئيس للصادرات والواردات السلعية غير البترولية.
- **أهداف النشرة:**
  - دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات ومؤشرات محدّثة وذات شمولية تتعلق بالصادرات.

- رصد التغيرات في حركة الصادرات بين المملكة العربية السعودية وأهم الدول.
- التعرف على أهم السلع المصدَّرة إلى كل دولة.
- بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكونات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
- المساهمة في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة.

- **التغطية:**

تغطي إحصاءات الصادرات بيانات جميع السلع المصدرة (البترولية وغير البترولية) من خلال جميع المنافذ الجمركية بالمملكة خلال العام الميلادي.

- **المستفيدون من نشرة إحصاءات الصادرات 2020م، وأوجه الاستفادة:**

تستفيد من نشرة إحصاءات الصادرات كافة القطاعات المهتمة بمجال الصادرات، وتُعد كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقًا)، وإدارة إحصاءات الحسابات القومية بالهيئة العامة للإحصاء أهم المستفيدين من هذه النشرة، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين والمخططين والمهتمين بالصادرات حيثُ تُعدُّ بيانات ومؤشرات الصادرات من أهم المُنتجات الإحصائية الرئيسة التي تساهم في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة، والتعرُّف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، وبناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوِّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

- **نشرة التبادل التجاري 2020م:**

- **دورية تنفيذ نشرة التبادل التجاري 2020م:**
  - سنوية.

- **مصدر بيانات النشرة:**
  - البيانات المستوفاة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية: تُعد المصدر الرئيس للصادرات البترولية.
  - البيانات المستوفاة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: تُعد مصدر الصادرات والواردات السلعية غير البترولية.

- **أهداف النشرة:**
  - توفير بيانات وجداول عن حركة الصادرات والواردات بين المملكة العربية السعودية وأهم الدول.
  - رسم السياسة التجارية مع الدول الأخرى ومعرفة حجم العلاقات التجارية معها.
  - التعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى.
  - التعرف على أهم السلع المستوردة والمصدرة من وإلى كل دولة.

- **التغطية:**

تغطي إحصاءات التبادل التجاري جميع السلع المستوردة والمصدرة خلال العام الميلادي لأهم (100) دولة من الشركاء الرئيسيين للمملكة من خلال جميع المنافذ الجمركية في المملكة.

- **المستفيدون من نشرة التبادل التجاري 2020م، وأوجه الاستفادة:**

تستفيد من نشرة إحصاءات التبادل التجاري كافة القطاعات المهتمة بمجال التبادل التجاري في المملكة العربية السعودية،

وتُعد وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقًا)، أهم المستفيدين منها، إضافة إلى المنظمات الدوليَّة والإقليمية، والباحثين والمخططين المهتمين بالتبادل التجاري، حيثُ تُعدُّ بيانات ومؤشرات التبادل التجاري من أهم المُنتجات الإحصائية للتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، وبناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوِّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

• تقارير الصادرات غير البترولية والواردات السلعيَّة للمملكة العربية السعودية 2020م

- **دورية التنفيذ:**
  - شهري / ربعي / سنوي.
- **مصدر البيانات:**
  - السجلات الإدارية.
- **أهداف التقرير:**
  - توفير بيانات وجداول ومؤشرات عن إحصاءات صادرات وواردات المملكة السلعيَّة؛ للاستفادة منها في الدراسات والبحوث الاقتصادية.
  - رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحليَّة من السلع المنافسة المستوردة.
  - بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوِّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
- **التغطية:**
  - التغطية المكانية: تغطي إحصاءات الصادرات والواردات السلعية جميع السلع المستورَدة والمصدَّرة (الصادرات

البترولية وغير البترولية والواردات السلعية) من خلال جميع المنافذ الجمركية في المملكة.
  - التغطية الزمانية: تُسند بيانات السجلات الإدارية في إحصاءات الصادرات والواردات السلعيَّة (الشهرية) إلى الفترة «من بداية الشهر الميلادي إلى نهايته».
- **المستفيدون من التقارير، وأوجه الاستفادة:**

تستفيد من نشرة إحصاءات التبادل التجاري كافة القطاعات المهتمة بمجال التبادل التجاري في المملكة العربية السعودية، وتُعد وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقًا) أهم المستفيدين منها، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، والباحثين والمخططين المهتمين بالتبادل التجاري، حيثُ تُعدُّ بيانات ومؤشرات التبادل التجاري من أهم المُنتجات الإحصائية للتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، وبناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوِّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

إحصاءات الأعمال

• أولًا: مشروع إطار الأعمال:

في ظل سعي الهيئة إلى بناء سجل الأعمال للمنشآت في المملكة ليكون قاعدة البيانات للبيانات الأساسية للمنشآت، قامت الهيئة ببناء الإطار السجلي من خلال البيانات الإدارية في الجهات الحكومية، وذلك بعد تنقيحها ومعالجتها وتصنيفها وتبويبها لتخدم الأغراض الإحصائية، ويشكل الإطار القاعدة الأساسية للأبحاث الاقتصادية الأكثر تفصيلًا التي ستجريها الهيئة مستقبلًا، وذلك للحاجة الماسة إلى توفير بيانات إحصائية حديثة من شأنها تحديث قاعدة البيانات الإحصائية للقطاعات الاقتصادية.

وسعيًا من الهيئة لتحديث الإطار السجلي ورفع جودة بيانات المنشآت، أطلقت الهيئة في منتصف عام 2021م مسح تحديث إطار الأعمال، ويعد هذا المسح مصدرًا أساسيًّا وأوليًّا للبيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، ومستوى العمالة، وحجم منشآت الأعمال في المملكة، حيث يتم من خلاله تصنيف جميع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي، وحسب المشتغلين على مستوى المملكة والمناطق الإدارية.

• ثانيًا: منتجات عام 2021م:

◂ مسح مؤشر الإنتاج الصناعي

• تعريف مسح مؤشر الإنتاج الصناعي:

هو منتج إحصائي شهري تُجريه الهيئة العامة للإحصاء، ويندرج تحت تصنيف الإحصاءات الاقتصادية، ويتم فيه جمع المعلومات من خلال التواصل مع عينة ممثلة من المنشآت الصناعية الواقعة في عينة المسح في جميع مناطق المملكة الإدارية، واستيفاء الاستمارة الإلكترونية التي يتم من خلالها توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بالرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

ويوفر هذا المسح مؤشرات قصيرة المدى على درجة كبيرة من الدقة والشمول عن نشاط التعدين واستغلال المحاجر، ونشاط الصناعة التحويلية، ونشاط الكهرباء والغاز والماء، وتخدم هذه المؤشرات راسمي السياسات وصنّاع القرار في التعرف على التطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة في هذا القطاع، كما تمّ الاعتماد على دليل التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد (ISIC4) لترميز الأنشطة الاقتصادية، وكذلك على دليل التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2) في ترميز المنتجات.

• كيفية الاستفادة من المنتج الإحصائي:

1. تركيب الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (IPI).
2. إعداد مؤشرات قصيرة المدى تساعد في معرفة التأثير الموسمي على القطاع الصناعي.
3. تحديث سلسلة البيانات الاقتصادية قصيرة المدى عن أنشطة الصناعة والكهرباء والغاز والماء، ومعرفة مدى مساهمتها في التنمية.
4. توفير احتياجات الأجهزة والمصالح الحكومية والباحثين عن الإحصاءات والمعلومات الإحصائية حول الإنتاج الصناعي في المملكة.
5. استخدام هذه الإحصاءات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية وإجراء الدراسات والتحليلات.
6. تلبية متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

• أهم النتائج:

1. مؤشر الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي.
2. الرقم القياسي لنشاط التعدين واستغلال المحاجر.
3. الرقم القياسي لنشاط الصناعة التحويلية.
4. الرقم القياسي لنشاط إمدادات الكهرباء.

- **دورية المسح:**
  - شهري.

- **الجهات المستفيدة من المنتج الإحصائي:**

1. وزارة الطاقة.
2. وزارة الصناعة والثروة المعدنية.
3. وزارة الاقتصاد.
4. البنك المركزي السعودي.
5. وزارة البيئة والمياه والزراعة.

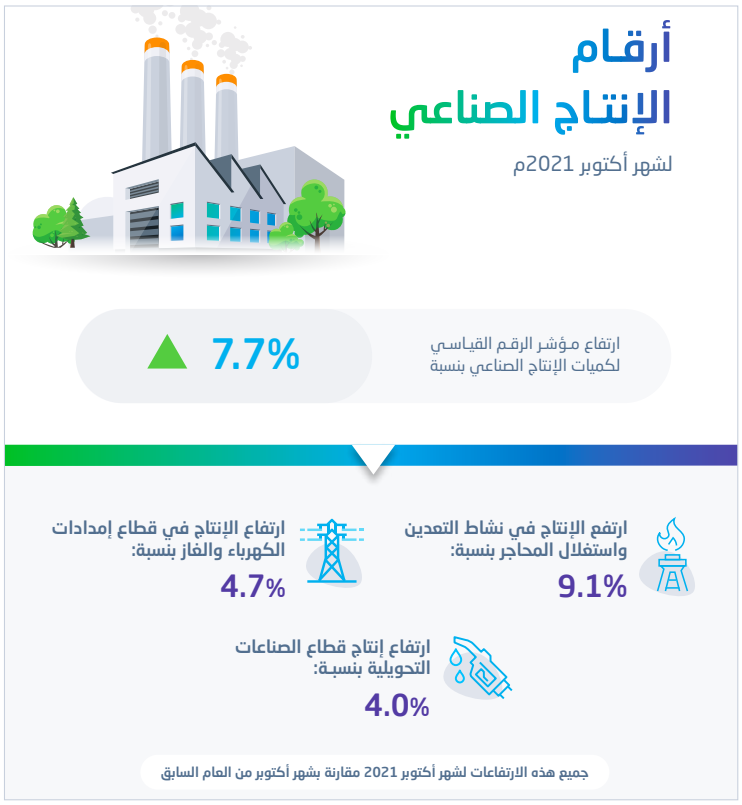

• ثالثًا: منتجات تحت التطوير والتحسين خلال عام 2021م:

مسح إحصاءات الأعمال قصيرة المدى

- **نبذة عن إحصاءات الأعمال قصيرة المدى:**

تعد إحصاءات الأعمال قصيرة المدى من الإحصاءات والبيانات الاقتصادية التي يتم استخدامها على المدى القصير في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي، ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه خلال فترة وجيزة، وقد تم العمل على تطوير المنتج بحيث يتوافق مع التحديثات العالمية المتعلقة بالمؤشرات قصيرة المدى، وكذلك تغيير دورية المنتج من ربع سنوي إلى دورية شهرية لتتوافق مع متطلبات المستخدمين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص. ويوفر مسح إحصاءات الأعمال قصيرة المدى مؤشرات قصيرة المدى تعكس أهم التغيرات الموسمية على الاقتصاد، مثل: عدد المشتغلين حسب الجنس والجنسية، والتعويضات المدفوعة لهم، والنفقات التشغيلية، بالإضافة إلى الإيرادات التشغيلية، كما أن إحصاءات الأعمال قصيرة المدى تُعد دراسة دورية تركز على خصائص ومكونات المنشآت العاملة التي تزاول نشاطًا اقتصاديًّا أو عدة أنشطة اقتصادية في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي في جميع مناطق المملكة.

- **دورية المسح:**
  - شهري.

- **مصادر البيانات:**
  - مسوح الهيئة.
  - البيانات السجلية.

- **الوحدة الإحصائية:**
  - المنشأة.

مسح إحصاءات الأعمال الهيكلية

- **تعريف مسح إحصاءات الأعمال الهيكلية:**

يُعد مسح الأعمال الهيكلية من أهم الأبحاث الاقتصادية الدوريَّة (سنويا), ويوفر أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية للتعرف على التغير في الهيكل الاقتصادي في المملكة وقياسه، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية, وتم تحديث المنتج ليتواكب مع متطلبات المستخدمين، والمساهمة في قياس بعض المؤشرات الجديدة كمؤشرات المحتوى المحلي في الاقتصاد.

- **أهداف المسح:**
  - توفير بيانات عن الأنشطة الاقتصادية لإعداد المؤشرات التي تساعد في معرفة معدلات النمو لكل نشاط اقتصادي.
  - توفير البيانات الاقتصادية على مستوى القطاعات التنظيمية لإعداد المؤشرات الاقتصادية التي تساعد في معرفة معدلات نمو هذه القطاعات.
  - التعرف على حجم مشاركة كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية، ومعرفة الأهمية النسبية لكل نشاط وقطاع اقتصادي.
  - تحديث سلسلة البيانات الاقتصادية عن كل نشاط اقتصادي.
  - معرفة القيمة المضافة، والعائد على المستثمرين لكل نشاط اقتصادي.
  - استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية وإجراء الدراسات والتحليلات.

مسح منشآت القطاع غير الربحي

- **نبذة عن مسح منشآت القطاع غير الربحي:**

مسح منشآت القطاع غير الربحي هو مجموعة من الإحصاءات والبيانات الاقتصادية التي تم توفيرها لتحقيق متطلبات رؤية 2030, واستجابة إلى الاهتمام المتزايد لدى المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية والإقليمية والباحثين والمخططين المهتمين بالمنظمات التي ليست من شركات السوق وكذلك ليست وكالات حكومية. ويوفر هذا المسح بيانات مالية تساهم في توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بمنشآت القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، وتم العمل على تطوير المسح بعمل إطار مخصص لقطاع الأعمال غير الربحي.

- **دورية المسح:**
  - سنوي.

- **أهم الأهداف:**
  - التعرف على حجم القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.
  - معرفة نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي.

إحصاءات الاقتصاد الرقمي

تأسست إدارة إحصاءات الاقتصاد الرقمي ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة العامة للإحصاء الذي تم العمل به في 1سبتمبر2021م؛ بهدف توفير مقياس شامل للاقتصاد الرقمي وتقنية المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية.

- **أبرز إنجازات إدارة إحصاءات الاقتصاد الرقمي خلال عام 2021م:**

1. تأسيس إدارة إحصاءات الاقتصاد الرقمي.
2. إصدار نشرة نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد لعامي 2020 و2021م.

مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد

- **نبذة عن المسح:**

يسعى مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد إلى معرفة مدى نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد، وتوفير قاعدة بيانات مُمكنة لعمل دراسات وتطوير مؤشرات عن القطاع الرقمي في المملكة.

- **أهداف المسح:**
  - توفير إحصاءات ومؤشرات حديثة عن مدى نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد مما سيساعد متخذي القرار على معرفة وفهم ما يلي:

1. مدى توفر أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات لدى الأسر.
2. نفاذ الأسر إلى تقنية المعلومات والاتصالات.
3. أسباب عدم نفاذ الأسر لتقنية المعلومات والاتصالات.
4. مدى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأفراد.
5. الفئات العمرية من الأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
6. الحالة التعليمية للأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
7. الحالة العملية للأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
8. مجالات الإنترنت التي تم استخدامها من قِبل الأفراد.
9. الأماكن التي تم استخدام الإنترنت فيها من قِبل الأفراد.
10. أسباب عدم استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأفراد.

- إيجاد قاعدة عريضة من الإحصاءات واستخدامها كأساس موثوق لإجراء الدراسات والبحوث لنشاط تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد.

- **أبرز نتائج المسح:**
  - نسبة الأسر التي لديها حاسوب (64.72%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (62.48%).
  - نسبة الأسر المزودة بالإنترنت (96.77%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (96.29%).
  - نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين يستخدمون جهاز الحاسوب (44.90%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (46.46%).
  - نسبة الأفراد السعوديين (15 سنة فأكثر) الذين يستخدمون جهاز الحاسوب (52.07%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (52.77%).

- نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت (91.22%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (92.99%).
- نسبة الأفراد السعوديين (15 سنة فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت (91.31%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (92.54%).
- نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين يستخدمون الهاتف المتنقل (98.14%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (97.86%).
- نسبة الأفراد السعوديين (15 سنة فأكثر) الذين يستخدمون الهاتف المتنقل (98.01%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (97.70%).
- نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين يمتلكون هاتفًا متنقلًا (97.38%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (97.52%).
- نسبة الأفراد السعوديين (15 سنة فأكثر) الذين يمتلكون هاتفًا متنقلًا (97.3%) في عام 2020م، وفي عام 2021م بلغت النسبة (97.28%).

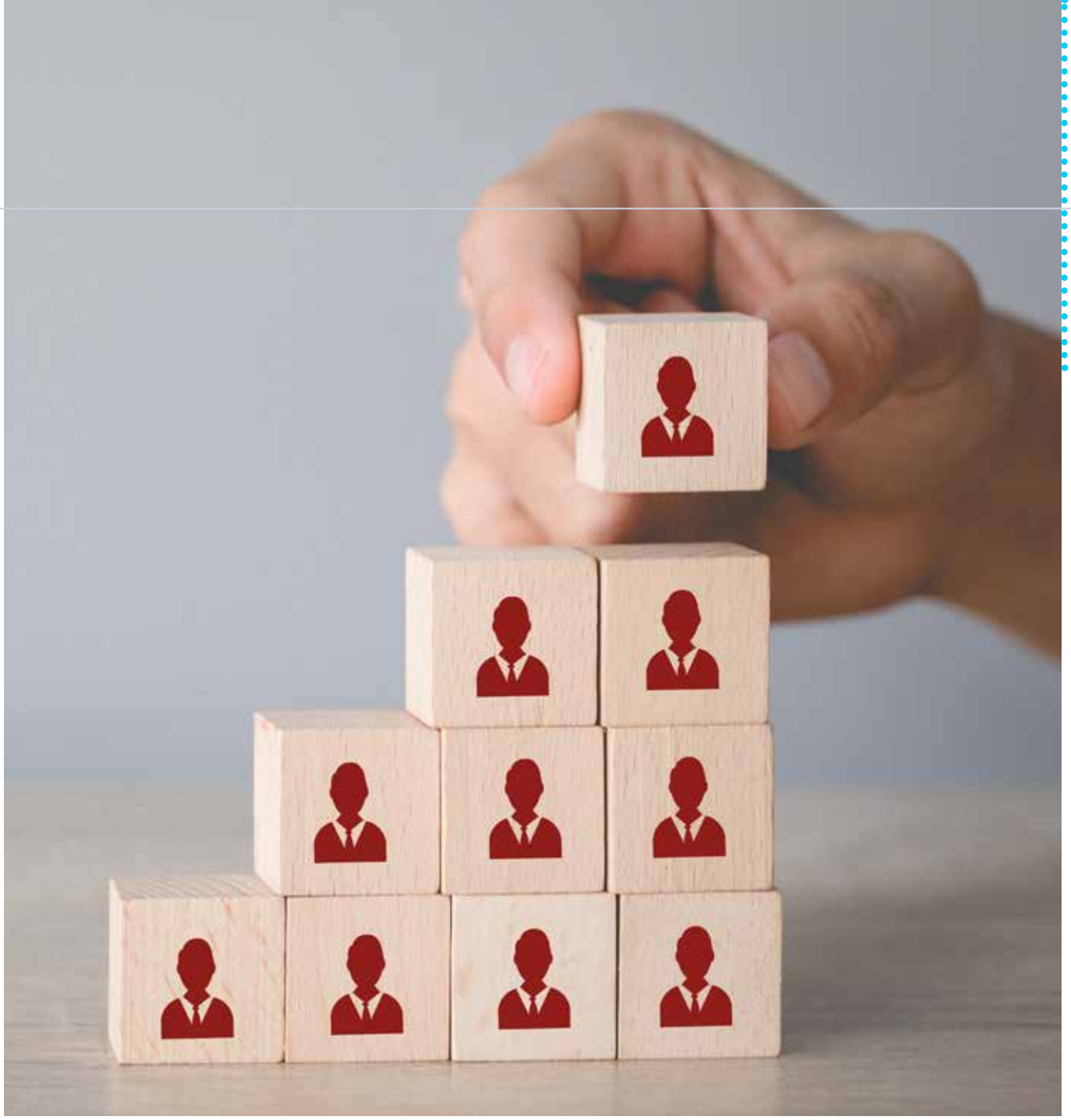

ثالثًا: الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد

إحصاءات الحج والعمرة

إحصاءات الحج:

نبذة عن إحصاءات الحج:

تهدف إحصاءات الحج إلى توفير بيانات ومعلومات شاملة ودقيقة عن أعداد الحجاج حسب طرق وأيام قدومهم؛ للاستفادة منها في إعداد الخطط والبرامج اللازمة لتوفير رعاية نوعية متميزة لحجاج بيت الله الحرام.

أهداف إحصاءات الحج:

- يتلخص الهدف الرئيس من عملية إحصاءات الحج التي تقوم بتنفيذها الهيئة العامة للإحصاء في توفير إحصاءات دقيقة عن عدد الحجاج من الداخل؛ لتشكل مع أعداد الحجاج القادمين من الخارج إجمالي عدد الحجاج.
- استكمال جميع برامج الخطط المستقبلية بغرض تأمين الخدمات اللازمة لضيوف بيت الله الحرام، سواءً كانت خدمات اجتماعية، أو صحية، أو أمنية، أو غذائية، أو مواصلات، وذلك باستخدام سلسلة زمنية لبيانات دقيقة عن أعداد الحجاج.
- تقدير القوى العاملة اللازمة لخدمة الحجيج والمحافظة على أمنهم وراحتهم خلال موسم الحج من كل عام.
- توفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن إحصاءات الحج للباحثين والدارسين والمستفيدين المهتمين بهذا المجال.
- استخدام بيانات أعداد الحجاج في تقييم النشاطات والفعاليات التي تقوم بها الجهات المعنيَّة بخدمة الحجيج.

مصادر البيانات:

تعتمد إحصاءات الحج في بياناتها على السجلَّات الإدارية لدى وزارة الحج والعمرة، والتي تقوم بتزويد الهيئة بها بشكل سنوي لتقوم بحساب مؤشراتها وإصدارها في نشرة إحصاءات الحج.

التصانيف الإحصائية المستخدمة:

تصنيف الدليل الوطني للدول والجنسيات.

أهم نتائج إحصاءات الحج:

أعداد الحجاج وتصنيفهم حسب الجنس والجنسية.

إحصاءات العمرة:

نبذة عن إحصاءات العمرة:

تهدف إحصاءات العمرة إلى توضيح أعداد المعتمرين من داخل المملكة العربية السعودية من حيث: الجنس والجنسية، والمنطقة الإدارية، وعدد مرات العمرة، وأعداد معتمري الخارج.

أهداف إحصاءات العمرة:

1. توفير إحصاءات عن المعتمرين من داخل وخارج المملكة للمساهمة في تلبية متطلبات رؤية المملكة 2030.
2. التعرف على إجمالي المعتمرين سنويًّا بإضافة أعداد المعتمرين من داخل المملكة إلى أعداد المعتمرين القادمين من خارجها.
3. تساعد الأجهزة المعنيَّة في تحديد القوى العاملة والمرافق اللازمة لخدمة المعتمرين والمحافظة على أمنهم وراحتهم.
4. تلبي متطلبات الدولة من الإحصاءات الأساسية عن أعداد وخصائص المعتمرين من داخل المملكة التي تتطلبها خطط التنمية.
5. توفير البيانات الإحصائية للباحثين والدارسين والمستفيدين المهتمين بهذا المجال.

- **مصادر البيانات:**

تعتمد إحصاءات العمرة في بياناتها على السجلّات الإدارية عن العمرة لدى وزارة الحج والعمرة، والتي تقوم بتزويد الهيئة بها بشكل آلي عبر قوالب/ نماذج جمع البيانات السجليَّة بشكل سنوي، على اعتبار أن الوزارة تعدُّ مصدرًا رئيسًا للبيانات، لتقوم الهيئة بحساب مؤشراتها وإصدارها في نشرة إحصاءات العمرة.

- **التصانيف الإحصائية المستخدمة:**

تم تصنيف المعتمرين إلى المعتمرين من الداخل والمعتمرين من الخارج، وتصنيفهم كذلك حسب الجنس والجنسية.

- **أهم نتائج إحصاءات العمرة:**

- **توزيع المعتمرين من الداخل:** حسب عدد من الخصائص والمتغيرات: الجنس، والجنسية (سعودي/غير سعودي)، والمنطقة الإدارية، والفئات العمرية، وعدد مرات العمرة وأشهُرها خلال العام، وعدد المعتمرين في رمضان، وفقًا لكل ثلث من الشهر الهجري في السنة.
- **توزيع المعتمرين من الخارج:** حسب عدد من الخصائص والمتغيرات: (الجنس، ومدة الإقامة، والفئات العمرية، منفذ الدخول).

نشرة إحصاءات العمرة:

- **نبذة عن نشرة إحصاءات العمرة:**

تعد العمرة من أهم عوامل التنمية الاقتصادية الحقيقية والشاملة للمملكة العربية السعودية؛ حيث أصبحت العمرة من أهم عناصر التدفُّق الشامل للموارد المالية الخاصة، إضافة إلى ما تعود به من فوائد المشاركة مع الثقافات العالمية، ومشاركتها الفاعلة في تحريك النشاط الاقتصادي، كما أن التوسع في العمرة يعدُّ أحد محاور (رؤية المملكة 2030)، وقد تمَّ إصدار نشرة إحصاءات العمرة في عام 2021م.

- **أهداف نشرة إحصاءات العمرة:**

- توفير إحصاءات عن المعتمرين من داخل المملكة وخارج المملكة تساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030م.
- مساعدة الأجهزة المعنية في تحديد القوى العاملة والمرافق اللازمة لخدمة المعتمرين والمحافظة على أمنهم وراحتهم.
- توفير البيانات الإحصائية للباحثين والدارسين والمستفيدين المهتمين بهذا المجال.

- **أمثلة على المؤشرات المنشورة:**

- إجمالي عدد المعتمرين من واقع نتائج مسح العمرة لمعتمري الداخل والخارج.
- التوزيع النسبي لمعتمري الداخل حسب الفئات العمرية والجنس والجنسية والأشهُر، ومدد الإقامة، وتكاليف الإنفاق، وتحمُّل التكاليف، ووسيلة النقل المستخدمة للوصول إلى مكة المكرمة.
- إجمالي أعداد معتمري الخارج حسب بيانات السجلات لوزارة الحج والعمرة.
- التوزيع النسبي لمعتمري الخارج حسب الفئات العمرية، والأشهُر، والجنس، ومنافذ الدخول.

إدارة البيانات والخرائط الجغرافية

تقوم إدارة البيانات والخرائط الجغرافية بوضع منهجيات وتقنيات البيانات الجغرافية والاستشعار عن بعد، وبناء شرَاكات مع موردي البيانات، وجمع مجموعات البيانات لصور الأقمار الصناعية، وإجراء تحليل ونمذجة للبيانات من خلال نظم المعلومات الجغرافية لاستيعاب متطلبات وحدات الأعمال الإحصائية.

- **الأعمال المنجزة لإدارة البيانات والخرائط الجغرافية خلال عام 2021م:**

- الإشراف والمتابعة المكتبية والميدانية لتحديث خريطة العنوان الوطني الخاصة بمؤسسة البريد السعودي من جانب الهيئة العامة للإحصاء، وتزويد مؤسسة البريد بتلك التحديثات.
- ربط قواعد بيانات العنوان الوطني بقواعد بيانات دليل المسميات السكاني، وتزويد إدارة تطوير التطبيقات بتلك البيانات.
- عرض الخرائط الإحصائية الرقمية لبحوث توضح مناطق العمل الإحصائية الميدانية لكافة مسوح الهيئة خلال عام 2021م، وعمل التحديثات اللازمة لها.
- تحديث خرائط حدود المناطق والمحافظات الرقمية الإحصائية وفق الإجراءات الرسمية الواردة من وزارة الداخلية.
- تزويد العملاء بالبيانات الجغرافية المكانية الرقمية عند طلبها وفق إجراءات نظامية محددة.
- تقييم انتشار العينات وتوزيعها لجميع البحوث التي تُجريها الهيئة بالشرَاكة مع إدارة المنهجيات.
- توفير وتطوير خريطة أساس رقمية موحَّدة شاملة تغطي جميع مدن وقرى المملكة، لتكون أساس للإطار الجغرافي لتعداد 2022.
- تقسيم مناطق القوى العاملة في تعداد 2022 باستخدام قواعد بيانات العنوان الوطني للمشرفين، ونواب المشرفين، ومساعدي المشرفين والمفتشين والمراقبين، وعرض الخرائط الرقمية على الأنظمة المكتبية وأجهزة التابلت الميدانية.
- مراجعة البيانات السجلية الواردة من مختلف الجهات لتضمينها في نشرة إحصاءات الخدمات.
- معالجة إحداثيات البيانات الواردة من الجهات المختلفة، والخاصة بنشرة إحصاءات الخدمات.
- إعداد نشرة إحصاءات الخدمات 2020م.
- المشاركة في عضوية بوابة الرياض الجيومعلوماتية في الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض.
- المشاركة ضمن فريق العمل لتكامل المعلومات الجغرافية الإحصائية بالمركز الإحصائي الخليجي.
- العضوية في لجنة إطلاق مركز البيانات الجيومكانية.
- المشاركة في عضوية اللجنة العربية لخبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

نشرة إحصاءات الخدمات 2020م

- **نبذة عن نشرة إحصاءات الخدمات 2020م:**

نشرة إحصاءات الخدمات 2020 هي عبارة عن حصر لجميع الخدمات المتوفرة بالمملكة العربية السعودية حصرًا شاملًا وموزعًا حسب المناطق والمحافظات، وتشمل مختلف الخدمات المقدمة: تعليمية، وإدارية، واجتماعية، وزراعية، ومالية، وعامة.

- **أسلوب جمع بيانات نشرة إحصاءات الخدمات 2020م:**

تتم أولى خطوات إعداد نشرة إحصاءات الخدمات من خلال الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالخدمات من مصادرها الأساسية، وتشمل الإحداثيات والعنوان الوطني لتلك المنشآت، من واقع السجلات الإدارية للجهات الحكومية والخاصة المختلفة، ومن ثَم يتم تجميع وحفظ هذه البيانات والمعلومات آليًّا في قاعدة بيانات متكاملة، لمعالجتها ورصد وتسجيل الملحوظات عليها، وتصنيفها حسب التبعية الإدارية.

- **كيفية معالجة البيانات والتصانيف المستخدمة:**

تقوم الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة البيانات والخرائط الجغرافية بمراجعة البيانات ومعالجتها وترتيبها حسب تصنيفها المكاني، وذلك باستخدام الإحداثيات، ويستند في توزيع وتصنيف البيانات والمعلومات داخل النشرة إلى التقسيم الإداري للمملكة الصادر عن وزارة الداخلية حسب نظام المناطق الصادر بالأمر السامي الكريم رقم أ/92 وتاريخ 1412/8/27هـ.

- **كيفية الاستفادة من (نشرة إحصاءات الخدمات 2020م):**

تكمن الأهمية في نشرة إحصاءات الخدمات 2020م في إيجاد مرجع شامل يحتوي على بيانات ومعلومات موحَّدة، وموثَّقة توثيقًا رسميًّا، وعلى درجة عالية من الدقة عن جميع الخدمات المتوفرة في المملكة بحيث تكون هذه البيانات مرجعًا موحَّدًا لكافة الوزارات والأجهزة والمؤسسات الحكومية وغيرها، كما تُعد (نشرة إحصاءات الخدمات 2020م) وثيقةً رسمية يَعتمد عليها متخذُ القرار في القطاعات المختلفة في مجال التخطيط وتوزيع الخدمات؛ حيث إن عددًا من الجهات الحكومية تتخذ من النشرة دعامة رئيسة، وركيزة مهمة تعتمد عليها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في وضع الخطط المستقبلية للأعمال والمهام المناطة بها، وتوزيع المرافق الخدمية في المملكة.

- **الجهات المستفيدة من (نشرة إحصاءات الخدمات 2020م):**

- وزارة الداخلية.
- وزارة التعليم.
- وزارة الصحة.
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- وزارة العدل.
- وزارة المالية.
- وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- وزارة التجارة والاستثمار.
- وزارة الثقافة والإعلام.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
- وزارة النقل.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

- وزارة الرياضة.
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.
- مؤسسة البريد السعودي.
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- البنك المركزي السعودي.
- بنك التنمية الاجتماعية.
- صندوق التنمية الزراعية.
- صندوق التنمية العقارية.
- صندوق التنمية الصناعية.
- الهيئة العامة للطيران المدني.
- الهيئة العامة للسياحة.

إحصاءات المرور والمواصلات

تم استحداث إدارة إحصاءات المرور والمواصلات مؤخرًا مع الهيكلة الجديدة في الهيئة العامة للإحصاء، وتسعى الهيئة من خلال هذه الإدارة إلى توفير مؤشرات دقيقة وشاملة عن المرور والمواصلات في المملكة العربية السعودية، وتعمل الهيئة على الابتكار في طرق جمع بيانات إحصاءات المرور والمواصلات لتفي بالمتطلبات الإحصائية منها في المواضيع الأربعة التالية: المركبات المرخصة، وحركة المرور على الطرق، والمرور الجوي، والمرور المائي.

وذلك كما في الجدول التالي:

اسم المنتج	دورية النشر
المركبات المرخصة	ربع سنوي
حركة المرور على الطرق	سنوي
حركة المرور الجوي	سنوي
حركة المرور المائي	سنوي

إحصاءات البيئة

- **مسح البيئة المنزلي:**

توفر نشرة مسح البيئة المنزلي إحصاءات عن التلوث البيئي وأنواعه المختلفة، وتوفر كذلك إحصاءات عن بيئة المنزل، والمياه ومصادرها وتكلفتها، وتوفُّر وانقطاع المياه، والصرف الصحي وتكلفته، وإحصاءات عن المخلفات من فرز وتخلص ومكوِّنات المخلفات المتولدة من المنازل، وإحصاءات جودة الهواء بالمنازل، وإحصاءات بيئية عامة، والإلمام بالثقافة البيئية الأساسية وغيرها.
وتأمل الهيئة أن تساعد بيانات النشرة متخذي القرار والباحثين في رسم السياسات الخاصة بالبيئة، كما تساهم في بناء قاعدة بيانات إحصائية خاصة بإحصاءات البيئة في القطاع المنزلي.

- **استمارة مسح البيئة المنزلي:**

تم إعداد وتصميم استمارة مسح البيئة المنزلي من قِبل مختصي مسح البيئة المنزلي في الهيئة العامة للإحصاء، وقد روعي عند تصميمها التوصيات والمعايير والتعاريف الدولية، كما تم عرضُها على المختصين والخبراء في مجال البيئة المنزلي، وتم عرضها كذلك على الجهات ذات العلاقة لأخذ مرئياتهم وملاحظاتهم عليها، وتم إعداد صياغة الأسئلة بطريقة علمية محددة بهدف توحيد صيغة توجيه السؤال من قِبل الباحثين.

- **أسلوب جمع البيانات:**

تم اعتماد أسلوب الاتصال المباشر بالأسرة في عملية استيفاء استمارة المسح وجمع البيانات، حيث يقوم الباحثون المكلفون بهذه العملية بإجراء الاتصال الهاتفي بأرباب الأسر، وعندها يقوم الباحث بالتعريف بنفسه، وإيضاح هدفه من الاتصال، وإعطاء نبذة عن المسح وأهدافه، وأخذ الإذن لاستيفاء البيانات المطلوبة مباشرةً باستخدام استمارة مسح البيئة المنزلي الإلكترونية.

- **كيفية معالجة البيانات:**

قام المختصون بإدارة إحصاءات البيئة في الهيئة العامة للإحصاء خلال هذه المرحلة بعملية معالجة وتحليل البيانات، وقد ارتكزت على عدة إجراءات، كما يلي:

- فرز وترتيب البيانات بشكل تسلسلي، أو في مجموعات، أو فئات مختلفة.
- تلخيص البيانات التفصيلية إلى نقاط أو بيانات رئيسة.
- الجمع بين العديد من أجزاء البيانات وجعلها مترابطة.
- معالجة البيانات المفقودة أو الناقصة.
- معالجة البيانات غير المنطقية.
- تحويل البيانات أو تبديلها إلى بيانات ذات دلالات إحصائية.
- تنظيم وعرض البيانات وتفسيرها.

- **الجهات المستفيدة من مسح البيئة المنزلي:**

تستفيد من نشرة مسح البيئة المنزلي كافة القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالمسح، ويُعد المركز الوطني للالتزام البيئي، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، من أهم المستفيدين من المسح إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين، والمخططين المهتمين بمجال إحصاءات البيئة، وتساهم بيانات المسح في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال، كما أن القطاع الخاص يستفيد من بيانات هذه النشرة وما تحتويه من خصائص.

- **أهم نتائج مسح البيئة المنزلي:**

- أكثر من ثلثي المنازل في المملكة تعتمد على عبوات المياه كمصدر لمياه الشرب خلال عام 2021م.
- نسبة الاعتماد على العبوات كمصدر لمياه الشرب بلغت (67.66%).
- ارتفاع متوسط عدد المخلفات الإلكترونية المنتجة في المنازل على مستوى المملكة إلى (7.06) قطعة لكل أسرة.
- زيادة متوسط عدد المخلّفات الإلكترونية المنتجة في المنازل على مستوى المملكة بنسبة (21.51%) في عام 2021م بمتوسط إنتاج (7.06) مقارنةً بنتائج المسح في عام 2019م إذ كان المتوسط (5.81).
- نسبة الأسر التي تقوم بفرز نفاياتها على مستوى المملكة تصل إلى (21%) تقريبًا.
- تلوث الهواء هو أكثر القضايا البيئية أهمية لدى الأسر على مستوى المملكة، وذلك بنسبة (39.67%) يليها شح مياه الشرب بنسبة (20.71%) ثم تزايد كمية النفايات بنسبة (14.17%).

وفيما يلي بعض الجداول والرسوم البيانية التي توضح عددًا من نتائج مسح البيئة المنزلي:

التوزيع النسبي للأسر حسب مصدر مياه الشرب في المنازل

م	مصدر المياه	التوزيع النسبي (%)
1	شبكة عامة	4.54
2	فلاتر	16.00
3	صهريج (وايت)	10.96
4	بئر منزلي	0.84
5	عبوات	67.66

- **الرسم البياني:**

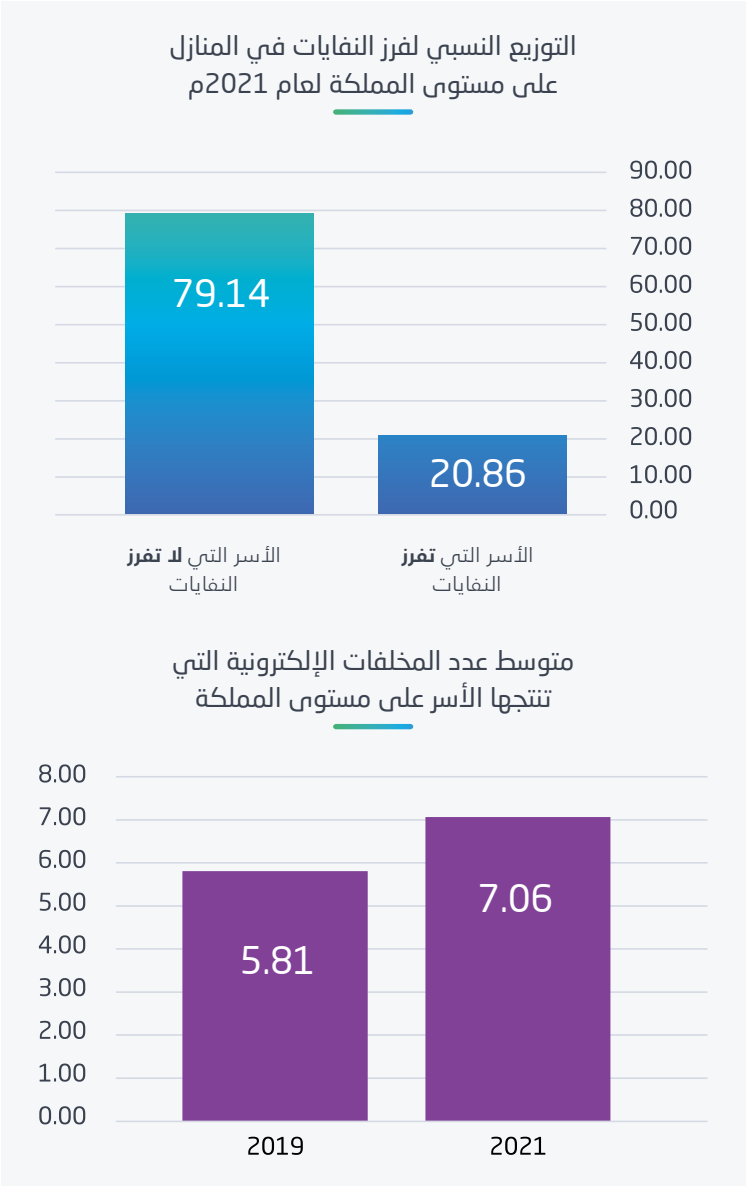

نشرة الإحصاءات البيئية:

هي نشرة سنوية قامت الهيئة من خلالها بجمع وتوفير معلومات إحصائية بيئية تتعلق بالموارد التي يتم استغلالها، وبيان أثر ذلك على البيئة ومكوّناتها، وهي عبارة عن المصادر الطبيعية، مثل: المياه، والتربة، والمناخ، والمستوطنات البشرية، وكذلك قياس الملوّثات التي تؤثر على الهواء والمياه والتربة.

أسلوب جمع البيانات:

تعتمد نشرة الإحصاءات البيئية وفق إطار تطوير إحصاءات البيئة (FDES 2013) في بياناتها على مصدرين رئيسين، وهو ما يجعلها تُقدِّم بيانات شاملة متعلقة بإحصاءات البيئة في المملكة العربية السعودية، حيث تتضمن إحصاءات من الهيئة العامة للإحصاء (التعدادات، المسوح بالعينة) وإحصاءات من مصادر السجلات الإدارية، ويمكن من خلالها الحصول على البيانات بشكل سنوي وعلى أسس منتظمة، لتقوم الهيئة بحساب مؤشراتها وإصدارها في نشرة إحصاءات البيئة.

كيفية معالجة البيانات:

قام المختصون في الهيئة أثناء هذه المرحلة بعملية معالجة وتحليل البيانات، والتي ارتكزت على عدة إجراءات، كما يلي:

- فرز وترتيب البيانات على شكل تسلسل أو في مجموعات أو فئات مختلفة.
- تلخيص البيانات التفصيلية إلى نقاط أو بيانات رئيسة.
- الجمع بين العديد من أجزاء البيانات وجعلها مترابطة.
- معالجة البيانات المفقودة أو الناقصة.
- معالجة البيانات غير المنطقية.
- تحويل البيانات أو تبديلها إلى بيانات ذات دلالات إحصائية.
- تنظيم وعرض البيانات وتفسيرها.

التوزيع النسبي للقضايا البيئية الأكثر أهمية
لدى الاسر على مستوى المملكة

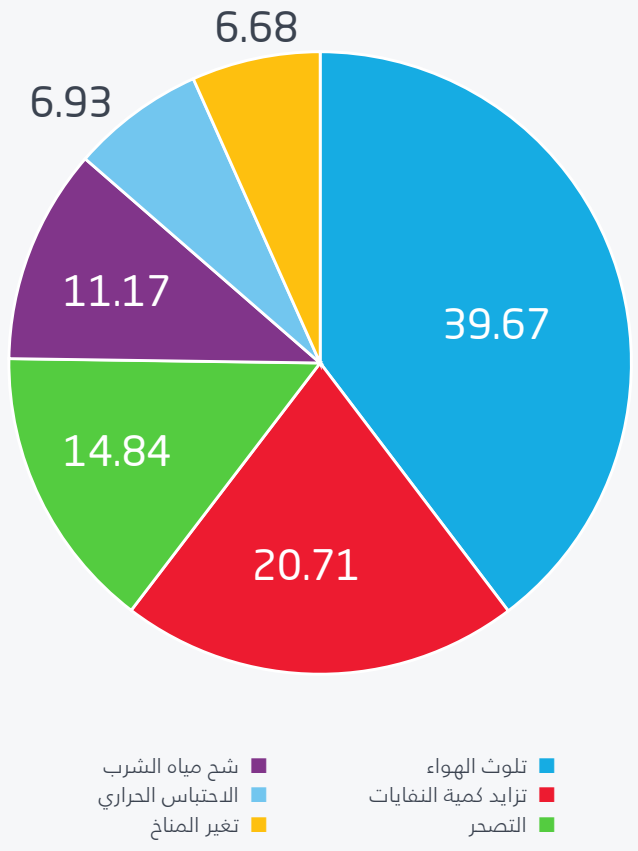

- **الجهات المستفيدة من نشرة الإحصاءات البيئية:**

تستفيد من نشرة الإحصاءات البيئية كافة القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالمسح، ويُعد المركز الوطني للالتزام البيئي، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، من أهم المستفيدين من المسح، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية والباحثين والمخططين المهتمين بمجال إحصاءات البيئة، وتساهم بيانات المسح في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال، كما أن القطاع الخاص يستفيد من بيانات هذه النشرة وما تحتويه من خصائص.

- **أهم نتائج نشرة الإحصاءات البيئية:**

- **ارتفاع مساحة المحميات البحرية في عام 2020م:**

سجلت نشرة إحصاءات البيئة ارتفاعًا في مساحة المحميات البحرية في عام 2020م، حيث بلغت (19,179) كيلومتر مربع، وهي مرتفعة بنسبة (129.9٪)مقارنة بعام 2019م، وتشكل المحميات البحرية (7.9٪) من مساحة المياه الاقتصادية للمملكة، فيما بلغت مساحة المحميات البرية (324,151) كيلومتر مربع في عام 2020م، وتشكل (16.2٪) من إجمالي مساحة المملكة البرية.

- **ارتفاع إجمالي عدد السدود وسعتها التخزينية في عام 2020م:**

سجلت نشرة إحصاءات البيئة ارتفاعًا في إجمالي عدد السدود وسعتها التخزينية في عام 2020م، حيث بلغ عدد السدود (532) سدًّا، وبلغت سعتها التخزينية (2,334,721,694) مترًا مكعبًا مقارنة بعام 2019م، حيث كان عدد السدود (522) سدًا، وكانت سعتها التخزينية (2,304,390,647) مترًا مكعبًا.

- **ارتفاع حصة الفرد اليومي من النفايات المنزلية في عام 2020م:**

ارتفعت حصة الفرد اليومية من النفايات المنزلية من (1.85)كيلو غرام في عام 2019م إلى (1.95) كيلو غرام في عام 2020م.

الرسوم البيانية:

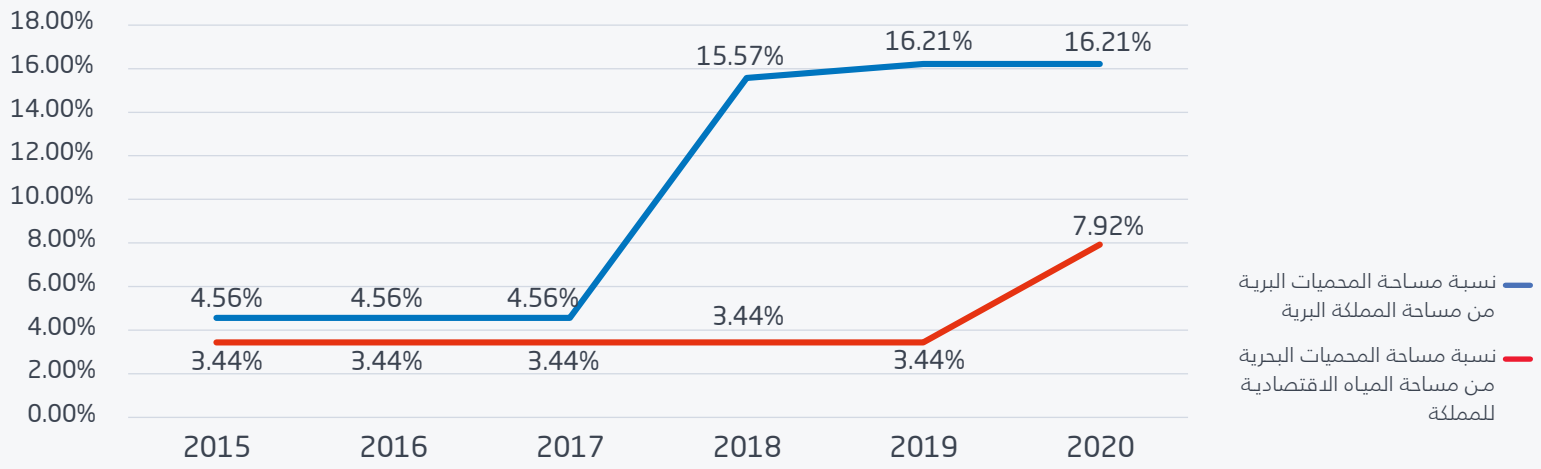

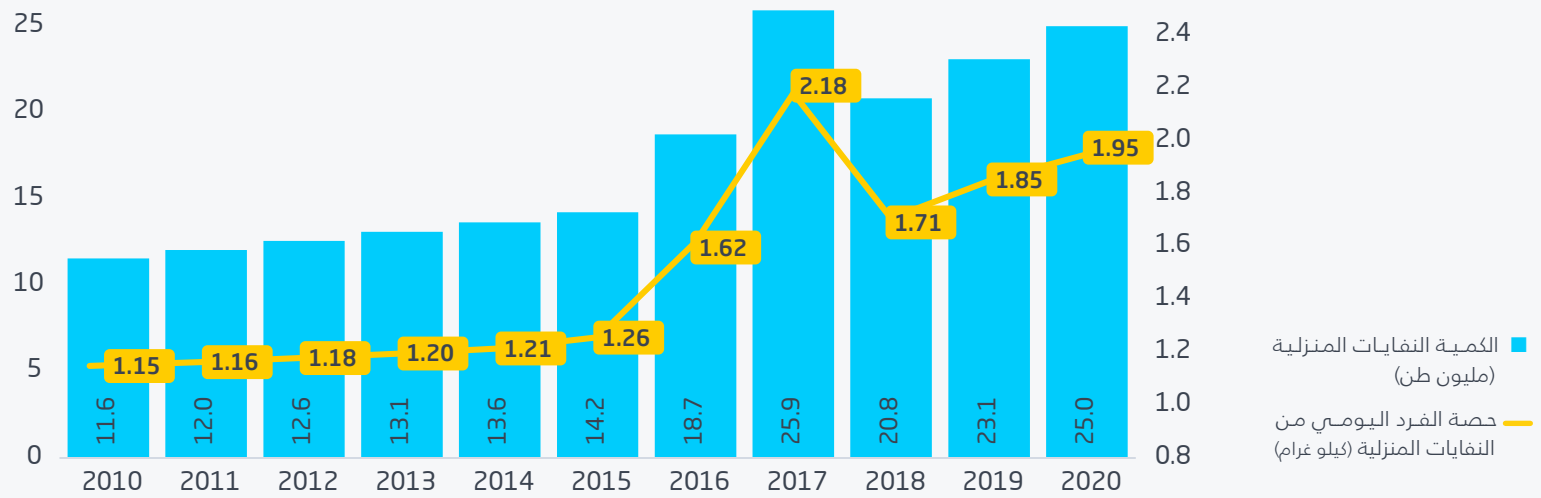

وفيما يلي بعض الجداول والرسوم البيانية التي توضح عددًا من نتائج نشرة الإحصاءات البيئية:

مؤشرات من نشرة إحصاءات البيئة لعامي 2019، 2020م

المؤشرات	الوحدة	2019م	2020م
مساحة الزراعة العضوية للمحاصيل (النخيل، الحبوب، الفاكهة، الأعلاف، الخضار، النباتات الطبية والعطرية).	هكتار	21,222	26,632
إجمالي المصيد من المصائد البحرية.	طن	66,206	65,630
مجموع المياه المسحوبة المستخرجة للتوزيع في القطاع البلدي.	مليون متر مكعب	3,493	3,498
كميات مياه السيول الواردة للسدود.	مليون متر مكعب	970	1,200
كمية النفايات المعاد تدويرها.	نسبة مئوية	5,7%	10,4%

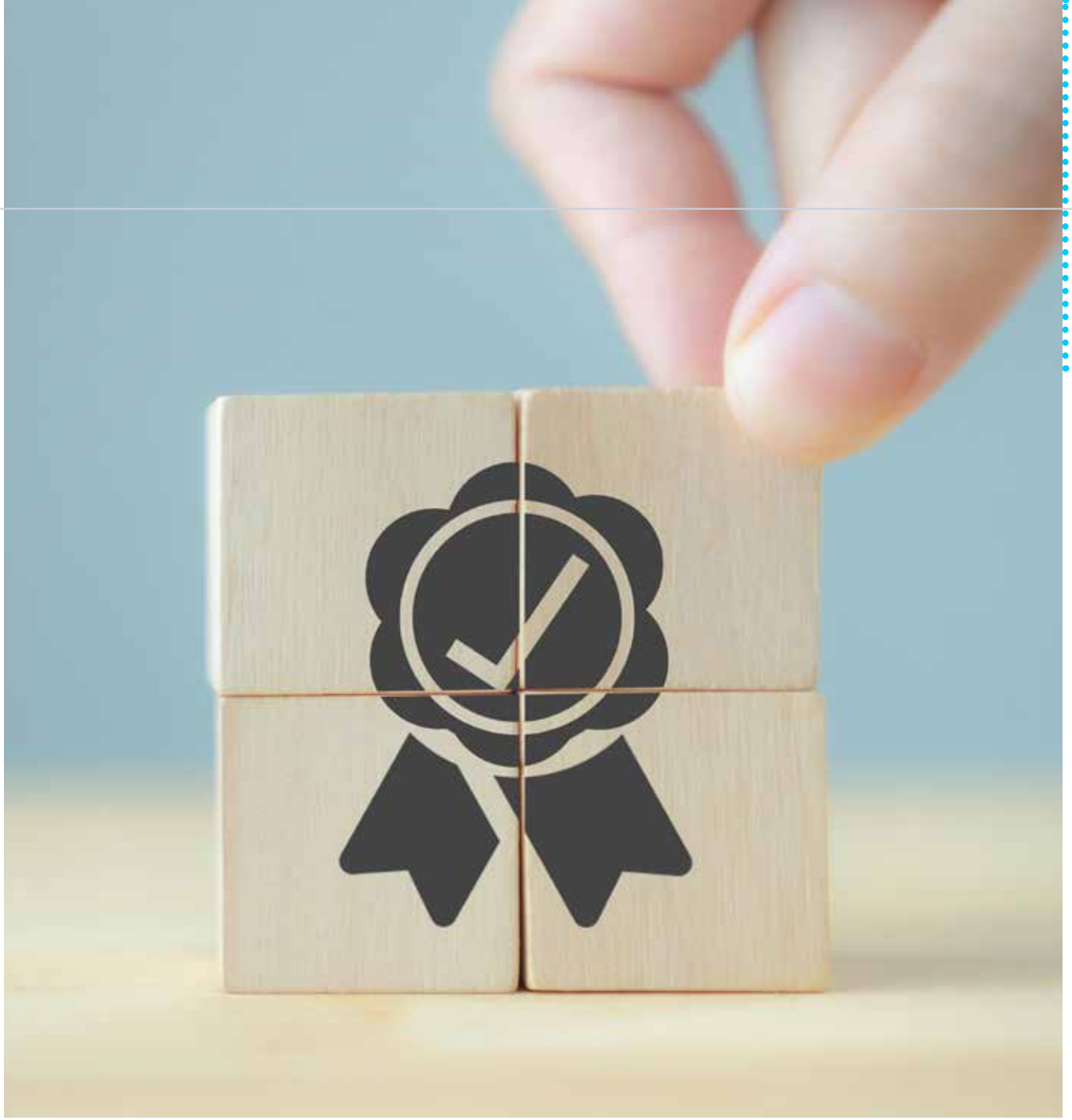

رابعًا: إدارة الجودة والمنهجيات والابتكار

تمهيد

لتحقيق الرؤية الطموحة للقطاع الإحصائي تقوم الهيئة العامة للإحصاء عبر الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار بالإشراف على وضع وتنفيذ معايير ومنهجيات الجودة الإحصائية، وإدارة تصميم المسوح والأدوات، وتوجيه الابتكارات الإحصائية، وتسهيل الوصول إلى البيانات الدقيقة، ورصد التصانيف في جميع أنحاء العالم، واستخدام المعلومات المساعدة لتحسين كفاءة أخذ العينات والتقدير بالإضافة إلى تقدير الفروق ومقاييس الجودة الأخرى.

- **أعمال الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار خلال عام 2021م:**

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على التأكد من أن منتجاتها الصادرة تطبق أفضل الأساليب والمعايير الإحصائية، وتطبيقًا لهذا الحرص تضمن عام 2021م (11) مشروعًا عملت عليها الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار داخلياً وخارجياً بالإضافة إلى (8) منتجات إحصائية تنوعت ما بين منتجات منهجية، ومنتجات متعلقة بالجودة، ومنتجات متعلقة بالاستمارات وتصميم المسوح، بالإضافة إلى القيام بتوفير الدعم المطلوب لمنهجيات المنتجات الإحصائية التي نتج عنها صياغة وتطوير (28) منهجية، ودراسة واختبار استمارات ما يقارب (15) منتجًا إحصائيًّا، وتصميم عينة لما يقارب (22) منتجًا، بالإضافة إلى حساب الأوزان لـ (7) منتجات، ودراسة إطار ونتائج العينة لـ (14) منتجًا آخر.

- **المنتجات:**

1. نموذج معلومات الاستمارة: وتشتمل على تاريخ البناء، والاختبارات السابقة، وخطط التحسين.
2. نموذج تقييم أسئلة الاستمارات: حيث وضوح الأسئلة وملاءمتها لأهداف المسح وسلامتها اللغوية.
3. نموذج وزن الأسئلة: لقياس أهمية كل من الأسئلة، ومدى ارتباطها بقياس المؤشر وأهداف المسح.
4. نموذج طلب منهجية: نموذج يحتوي على أهم العناصر لإعداد المنهجية، ويعبَّأ من الإدارة المالكة للمسح.
5. نموذج طلب عينة داخليًّا: نموذج يحتوي على أهم العناصر والمتطلبات لبناء وسحب العينة، ويعبَّأ من الإدارة المالكة للمسح.
6. نموذج حساب الأوزان داخليًّا: نموذج يحتوي على أهم العناصر والمتطلبات لحساب الأوزان على مستويي الأسر والأفراد، ويعبأ من الإدارة المالكة للمسح.
7. قائمة التحقق (Checklist): قائمة لتقييم الجودة الإجمالية، ويغطي مكوِّنات جودة المسح، ويقدم إرشادات لتحسين جودة المنتج.
8. نموذج تقرير جودة البيانات الوصفية: يهدف هذا التقرير إلى توضيح البيانات الوصفية بإعطاء تعريفات للمجموعات والأشياء والمتغيرات والمنهجية والجودة، وقد قامت إدارة الجودة بتطبيق النموذج على مسح القوى العاملة ومواءمته مع إجراءات العمل الإحصائي وتطويره على عدة مراحل.

- **مشاريع (الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار) خلال عام 2021م:**

- **مختبر تصميم واختبار المسوح:**

بدأت الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار في أواخر سنة 2021م بالتعاون مع البنك الدولي في مشروع مختبر تصميم واختبار المسوح الذي يهدف إلى تصميم المسوح الإحصائية، وايجاد المشكلات وإصلاحها قبل طرح الأسئلة في الميدان،

وإجراء العديد من التحسينات على الأسئلة خلال عملية التقييم، وذلك عن طريق تطوير طرق جديدة منهجية وتقنية لتحسين كفاءة المسح، وتطبيق هذه الطرق على أنواع مختلفة من المسوح الإحصائية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

يشتمل المشروع على عدد من الأنشطة الرئيسة التي تم تقسيمها على نطاقي التصميم، والاختبار، والتي ستحتوي على مقارنات دولية للمختبرات في العديد من الدول المتقدمة، كذلك خطة لتحسين المسوح القائمة، وتحديد الفجوات عن طريق بناء نموذج لتقييم هذه المسوح وبناء مؤشرات أداء رئيسة لها وذلك حسب أساليب جمع البيانات المختلفة التي تمت بالتعاون مع الإدارات الإحصائية في المنتجات الجديدة وتحسين المنتجات السابقة، وذلك كالتالي:

- **منتجات الربع الرابع من عام 2021م:**

بواقع 7 منتجات إحصائية، هي: مسح القوى العاملة، ومسح ثقة المستهلك، ومسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد، ومسح الأعمال الهيكلية، ومسح الطاقة المنزلي، ومسح المنشآت السياحية، ومسح ثقة المستهلك.

- **منتجات الربع الأول من عام 2022:**

بواقع 8 منتجات إحصائية، هي: مسح تجارة الجملة والتجزئة، ومسح الاستثمار الأجنبي المباشر، ومسح البحث والتطوير، ومسح ثقة المستهلك، ومؤشر الإنتاج الصناعي، ومؤشر أسعار الجملة، ومسح المشاريع الزراعية المتخصصة، ومسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

• إطار ضمان الجودة:

إدراكًا لدور جودة المنتجات الإحصائية، وتعزيزًا لمصداقية الرقم الإحصائي بدأت الهيئة من خلال (الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار) بمشروع الإطار الوطني لتحديد معايير الجودة التي يجب تحقيقها عند جمع البيانات ومعالجتها بكافة صورها سواءً كانت من المسوح الإحصائية، أو السجلات الإدارية، بالإضافة إلى البيانات الضخمة، من جهة أخرى سيعمل هذا الإطار على تكوين مفهوم موحَّد للجودة الإحصائية لكافة الإدارات والجهات، مما يمكّنها من إعداد آليات تنفيذية متسقة لمراقبة الجودة الإحصائية لبيانتها السجلية.
وتتشارك الهيئة في هذا المشروع مع فريق البنك الدولي في وضع الترتيبات اللازمة، وتدريب الموظفين على معايير إجراء التقييم الذاتي الأولي، وتحديد الأساليب والأدوات التي سيتم استخدامها لتقييم الجودة، وكذلك مواءمة هذه الخطوات حسب الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

• دليل إجراءات العمل الإحصائي (GSBPM model):

عملت الهيئة من خلال الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار على إصدار نسخة تطويرية لدليل إجراءات الأعمال الإحصائية الذي أصدرته الهيئة في أواخر عام 2016م بالتعاون مع فريق البنك الدولي، والمشاركة في لجنة الأمم المتحدة لتحديث الأنشطة والإجراءات، حيثُ يكون هذا الدليل نسخة وطنية متجانسة إلى حد كبير مع النسخة المحدَّثة والصادرة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في شهر يناير 2019م، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين العمليات الإحصائية المستخدمة في إنتاج الأعمال الإحصائية وتوحيدها في الهيئة، وفي القطاع الإحصائي، وكذلك سيساعد هذا النموذج على تكامل العمل الدولي بشأن البيانات الوصفية الإحصائية، مع العمل المتعلق بجودة البيانات من خلال توفير إطار عمل مشترك، ومصطلحات مشتركة لوصف عمليات العمل الإحصائي، وتوفير حوْكَمة عمل للمهام والأعمال الإحصائية.

كما وسيساعد هذا النموذج في قياس التكاليف التشغيلية للعملية الإحصائية من خلال حساب تكاليف أجزاء مختلفة من العمليات؛ مما يساعد على تحديد أنشطة التحديث، وتحسين كفاءة أجزاء

العملية الأكثر تكلفة، مع الحرص على ضمان اتساق هذا التحديث بمواءمته مع النماذج الأخرى المستنبطة من دليل إجراءات العمل الإحصائي، مثل: (النموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM)، والنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO).

- **بيانات الويب لمؤشر أسعار المستهلك:**

بتأثير من جائحة كورونا قامت الهيئة العامة للإحصاء عبر (الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار) بمحاولة دراسة واعتماد مصادر جديدة للبيانات عوضًا عن العمل الميداني؛ وذلك لتقليل المخاطر وزيادة الفاعلية، وتم اختيار مسح مؤشر أسعار المستهلك الذي ينشر بشكل شهري، ويتطلب العمل على جمع البيانات بوتيرة أكبر، ويكون العاملون الميدانيون فيه معرَّضين بشكل كبير للمخاطر الصحية، وبشكل عاجل تمَّت دراسة وتقييم المصادر البديلة المحتملة لبيانات الأسعار (بشكل أساسي أكثر المصادر المرشحة كانت من الباركود أو من الويب)، وأُنشئ تقرير أولي لما تم العمل عليه، مع مقارنة متوسطات أسعار السلع المستخدمة في نشرة المستهلك مع مثيلاتها في بيانات الويب.

- **التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ومخرجاته:**

يُعرف تصنيف الأنشطة الاقتصادية بأنه الطريقة التي يمكن من خلالها تجميع وحدات العد وفقًا لترتيب مسلسل ومحدد حسب مجموعات متجانسة؛ وذلك بهدف إيجاد إطار عام للمقارنة بين البيانات الإحصائية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حيث تقسم بيانات النشاط الاقتصادي وفق الدليل المعد لذلك إلى مراتب محددة بطريقة تتماثل فيها خصائص الأنشطة الاقتصادية المصنفة في مرتبة واحدة، ويكون هذا التماثل في نوع السلع والخدمات المنتجَة، وأوْجُه استخدامها والخدمات المرتبطة، بها والمدخلات الوسيطة، والتكنولوجيا المستخدمة، وطرق التمويل، حيثُ قامت الهيئة بالخطوات التالية للتوعية والتعريف بالتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية حتى نهاية عام2021م:

1. **إعداد حوْكمة للإضافة والتعديل على التصنيف:**

تم إعداد دليل الإجراءات والسياسات لإضافة وتعديل الأنشطة الاقتصادية الوطنية واعتمادها وتبليغ الوزارات والجهات الحكومية بها بخطابات وزارية؛ وذلك بغرض تحقيق أفضل المعايير المهنية والشفافية من خلال المتابعة والمحافظة على الامتثال الكامل للأنظمة والقواعد، ولوائح حوْكمة التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الثقة في شرَاكات الهيئة مع الجهات الحكومية، وضمان تطبيق أمثل للتصنيف، والرفع من جودته.

2. **فتح خدمة إلكترونية على منصة التكامل الحكومية (GSB):**

تم فتح خدمة إلكترونية للتصنيف على منصة التكامل الحكومية (GSB) بهيئة الحكومة الإلكترونية؛ وذلك لتحقيق متطلبات الجهات ذات العلاقة بالتصنيف، وتطبيقًا للحوْكمة المعتمَدة، وتحتوي هذه الخدمة على (8) عمليات، هي: [(1) الحصول على التصنيف، (2) الإضافة، (3) التعديل، (4) الحصول على الجهات المشرفة والمرخصة وذوات العلاقة بالأنشطة، (5) الاستعلام عن الطلبات، (6) الحصول على هيكلة التصنيف، (7) الحصول على آخر التحديثات، (8) الحصول على رموز الجهات ذات العلاقة].

كما قامت الهيئة العامة للإحصاء بعمل الآتي لتفعيل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية:

- **إنشاء محرك بحث فوري:**
لكي يتمكن عملاء الهيئة والجهات المختلفة من الاطلاع على التصنيف بشكل مباشر تم توفير محرك بحث على الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء يتم تحديثه بناءً على ما يتم تعديله أو إضافته على التصنيف بشكل إلكتروني.

- **تم تنفيذ (2,201) إجراء على التصنيف وفقًا للتالي:**
- بلغ إجمالي عدد الإضافات (722) نشاط في التصنيف بزيادة قدرها (24٪) منذ بداية تطبيق التصنيف في الجهات الحكومية وكان عدد الأنشطة آنذاك في منتصف في عام 2017م (2923) نشاطًا.

- بلغ إجمالي عدد التعديلات على مسمى النشاط في التصنيف (490) تعديلًا حتى نهاية عام 2020م، وبما نسبته (17%) من بداية تطبيق التصنيف.

- تم إخفاء عدد (989) نشاطًا بناء على طلبات الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع المركز الوطني للتنافسية، وذلك لعدم وجود جهات مشرفة ومرخصة لتلك الأنشطة، وتحويلها إلى أنشطة إحصائية حتى تتمكن الجهات ذات العلاقة من تنظيمها.

- **بلغ عدد الأنشطة المستخدمة في السجلات الإدارية (السجل التجاري، رخصة بلدي ... إلخ) حتى نهاية عام 2021م (2746) نشاطًا.**

- **معدل متوسط طلبات الجهات الحكومية واستفسارات العملاء 10-15 طلباً أسبوعياً.**

- **خلال عام 2021م استقبلت الهيئة أكثر من (350) استفسارًا من المستثمرين بشأن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية.**

- **بلغ عدد الجهات الحكومية ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية (جهة مشرفة، جهة مرخصة، ذات علاقة) 84 جهة.**

- **بلغ عدد الطلبات الإلكترونية بقناة التكامل الحكومية (291) طلبًا فعليًّا منذ بداية تطبيق الحوْكمة المعتمدة بتاريخ 1/6/ 1442هـ.**

- **لا زالت الهيئة مستمرة في تلقي طلبات الإضافة والتعديل عبر قناة التكامل الحكومية (GSB) والإجابة على الاستفسارات عن التصنيف من خلال البريد الموحَّد للتصنيف والخطابات الرسمية.**

- **التصنيف السعودي الموحّد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08):**

هو تصنيف سعودي موحّد للمهن يعتمد في مكوناته على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO_08) يُصنف الأشخاص وفقًا لعلاقتهم الفعلية والمحتملة مع الوظائف، وتصنف الوظائف حسب الأعمال المنجزة أو التي سيتم إنجازها، والمعيار الأساسي لتصنيف النظام لمجموعات رئيسة وفرعية هو مستوى المهارات والتخصص المطلوب لتنفيذ الأعمال والمهام المتعلقة بالمهنة، مع وجود مجموعات رئيسة منفصلة لكبار المسؤولين والمدراء وللقوات المسلحة، كما قد قامت الهيئة بالخطوات التالية للتوعية والتعريف بالتصنيف حتى نهاية2021م:

1. صدر قرار مجلس الوزراء رقم (660)، وتاريخ 1441/10/24هـ القاضي بما يلي:

- أولاً: اعتماد التصنيف السعودي الموحد للمهن بالصيغة المرافقة.
- ثانياً: على الوزارات والأجهزة الحكومية تطبيق التصنيف – المشار إليه في البند (أولاً) من هذا القرار – في أنظمتها الداخلية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ هذا القرار.
- ثالثاً: على الوزارات والأجهزة الحكومية عند رغبتها الإضافة، أو الحذف، أو التعديل على التصنيف الالتزام بأن يتم ذلك من خلال اللجنة المشار إليها في البند (رابعاً) من هذا القرار.
- رابعاً: تتولى اللجنة الفنية الدائمة- المشكلة في الهيئة العامة للإحصاء بالبند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (540) وتاريخ 16/ 9/ 1440هـ المهام التالية:

- تحديث التصنيف بناء على ما يرد من الوزارات والأجهزة الحكومية من طلبات إضافة، أو حذف، أو تعديل على التصنيف.
- التعاون والتنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية في شأن عملية تطبيق التصنيف في المجال التقني والفني.

- إقامة لقاءات عمل للتعريف بالتصنيف السعودي الموحَّد للمهن.
- دعوة أية جهة أخرى ترى أهمية مشاركتها في أي من الموضوعات التي تعمل عليها.
- إعداد قواعد عملها، ورفعها إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء لاعتمادها.

2. تم إعداد قواعد عمل اللجنة واعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة.

3. تم تشكيل اللجنة الفنية الدائمة للتصنيف السعودي الموحَّد للمهن برئاسة الهيئة العامة للإحصاء وعضوية الجهات المضمنة في البند (ثالثًا) من قرار مجلس الوزراء رقم (540).

4. عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2021م للاطلاع على سير العمل، وتحديث التصنيف بناءً على ما يرد من الوزارات والأجهزة الحكومية من طلبات إضافة، أو حذف، أو تعديل على التصنيف، والتعاون والتنسيق مع الجهات في شأن عملية تطبيق التصنيف في المجال التقني والفني.

5. أقامت اللجنة منتدى للتصنيف السعودي الموحّد للمهن في مقر الهيئة بتاريخ 2021/03/10م عن طريق الاتصال المرئي والبث المباشر لمنسقي الجهات للتعريف بالتصنيف السعودي الموحَّد للمهن.

6. بلغت عدد الجهات التي حضرت المنتدى (33) وزارة بالإضافة إلى ما يقارب (51) جهة حكومية، وبلغ عدد المشاركين في المنتدى (510) من المشاركين، وبلغ عدد مشاهدات البث المباشر عبر اليوتيوب (1891) مشاهدة، وبلغ عدد مشاهدات البث المباشر عبر تويتر (6200) مشاهدة.

7. تم إعداد نموذج موحَّد للإضافة، والتعديل على التصنيف واعتماده من قِبل اللجنة.

8. تم إنشاء ملف تعريفي للتصنيف وتزويد منسقي الجهات الحكومية به.

9. تم إعداد نموذج معياري موحَّد لمواءمة وظائف الجهات الحكومة بالمهن وفق التصنيف السعودي الموحَّد للمهن.

10. تم اعتماد (14) قراراً للجنة متضمنة عدد من الإضافات والتعديلات على التصنيف.

11. تم إطلاق منصة إلكترونية، ونظام للتصنيف يتم الدخول إليها عن طريق خدمة نفاذ وذلك لأتمتة جميع إجراءات الإضافة والتعديل والحذف على التصنيف السعودي الموحّد للمهن، بالإضافة إلى أنها توفر ربطًا إلكترونيًّا بين الهيئة والجهات لتكامل جميع الأنظمة، وتقدم المنصة عددًا من الخدمات من أهمها [(1)استعراض التصنيف، (2) طلب إضافة، (3) طلب تعديل، (4) طلب حذف، (5) متابعة حالة الطلب، (6) استعراض آخر التحديثات].

12. بلغ عدد منسقي الجهات مستخدمي المنصة الإلكترونية (53) منسق جهة.

13. تم تلقي عدد (1124) طلبًا من (12) جهة حكومية لمواءمة وظائفها مع المهن المضمنة في التصنيف.

14. الهيئة مستمرة في تلقي طلبات الإضافة والتعديل والحذف ودراستها وعرضها على اللجنة الفنية الدائمة للاعتماد.

15. الهيئة مستمرة في تلقي استفسارات الجهات على التصنيف من خلال جميع القنوات الإلكترونية التي تُتِيحُها لأجل ذلك.

16. الهيئة مستمرة في مواءمة وظائف الجهات الحكومية بالمهن وفق التصنيف.

• التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي (ISCED 11 ,13):

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (75) وتاريخ 27/ 1/ 1442هـ القاضي بما يلي:

أولاً: اعتماد التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمَد بالصيغة المرافقة.

ثانياً: على الوزرات والأجهزة الحكومية تطبيق التصنيف – المشار إليه في البند(أولاً)من هذا القرار – في أنظمتها الداخلية خلال (اثني عشر) شهراً من تاريخ هذا القرار.

ثالثاً: تشكيل لجنة فنيَّة دائمة في وزارة التعليم بعضوية ممثلين من عدد من الجهات من ضمنها الهيئة العامة للإحصاء، تتولى عددًا من المهام مضمنة في القرار، حيثُ قامت الهيئة بالخطوات التالية في تطبيق التصنيف حتى نهاية 2021م:

1. المشاركة في عضوية اللجنة المشار إليها في القرار وحضور اجتماعاتها.
2. المشاركة في إعداد قواعد عمل اللجنة.
3. تطبيق التصنيف في المسوح الأسرية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2021م.

- **الدليل الوطني للدول والجنسيات المعتمد على الدليل الدولي للبلدان (Country codes - ISO 3166):**

الدليل الوطني للدول والجنسيات هو دليل دولي معياري موحَّد شامل الدول والمقاطعات التابعة لها، ويعتمد الدليل على المعيار الدولي (ISO 3166_Country codes) وهو معيار صادر عن المنظمة الدولية للمعايير (ISO) التابعة للأمم المتحدة، ويقوم هذا التصنيف بإعطاء رموز للدول والمقاطعات التابعة لها، حيث إن استخدام الرموز والأرقام يوفر الوقت، ويتجنب الأخطاء بدلاً من استخدام اسم الدولة، وهذا مفيد للأغراض الإحصائية لتوفير لغة يفهمها كل دول العالم، على سبيل المثال جوازات السفر يتم استخدام الرموز فيها لتحديد جنسية المستخدم واختصاراً لاسم الدولة حيث يحتوي الدليل على عدد (248) رمزًا لدولة وجنسية مختلفة .وقد تم تقسيم الدول والجنسيات إلى مجموعات وفق التالي:

- الدول حسب المجموعات (دول مجلس التعاون الخليجي، دول الجامعة العربية الأخرى، دول إسلامية عدا العربية، دول آسيوية عدا العربية والإسلامية، دول أفريقية عدا العربية والإسلامية، دول الاتحاد الأوربي، دول أوروبا عدا الاتحاد الأوربي، دول أمريكا الشمالية، دول أمريكا الجنوبية، دول الأوقيانوسية، دول أخرى).
- الجنسيات حسب المجموعات (جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي، جنسيات دول الجامعة العربية الأخرى، جنسيات دول إسلامية عدا العربية، جنسيات دول آسيوية عدا العربية والإسلامية، جنسيات دول أفريقية عدا العربية والإسلامية، جنسيات دول الاتحاد الأوربي، جنسيات دول أوروبا عدا الاتحاد الأوربي، جنسيات دول أمريكا الشمالية، جنسيات دول أمريكا الجنوبية، جنسيات الدول الأوقيانوسية، جنسيات دول أخرى).

هذا وقد تم اعتماد الدليل الوطني للدول والجنسيات في الهيئة، وقد استخدُم هذا الدليل في: المسوح التي تنفذها الهيئة، والتعداد العام للسكان والمساكن 2022، وفي الربط مع مركز المعلومات الوطني.

عدد الدول والجنسيات حسب المجموعات

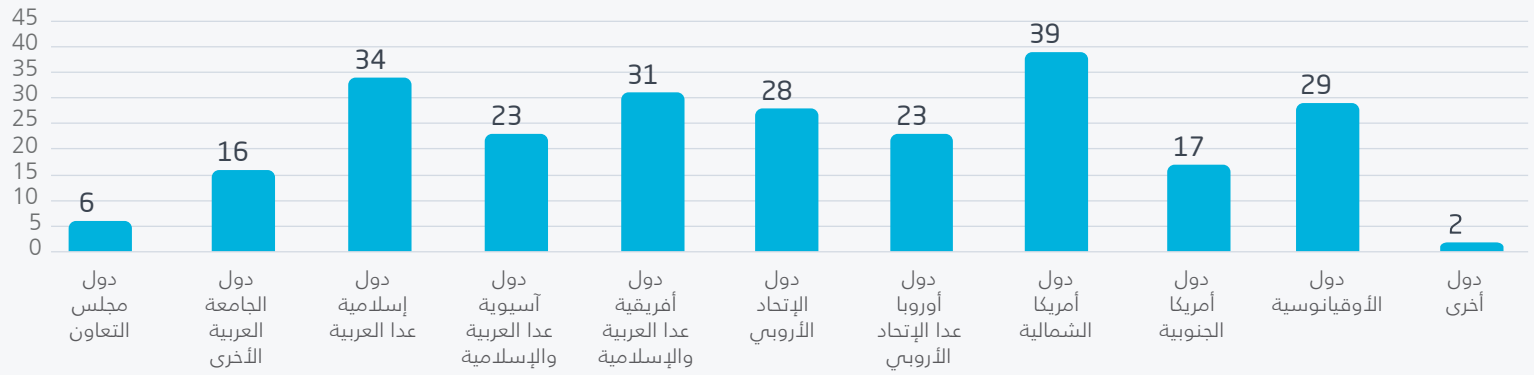

• إعداد وتحديث منهجيات المنتجات الإحصائية:

سعت إدارة المنهجيات إلى إعداد وتحديث وتوثيق منهجيات المنتجات الإحصائية للهيئة مع الحرص بإن المنهجية تعكس الواقع وذلك بإيضاح مراحل وخطوات العمل التي تتم عند تنفيذ مختلف الأعمال الإحصائية وتحقق الشفافية بتوثيق البيانات الوصفية والتي تُبنى بناءً على أفضل التوصيات والممارسات الدولية، والحرص على الخروج بمنهجية تلبي رغبات المستفيدين وأن تكون مفهومة وواضحة للمطلع غير المختص بقدر الإمكان، وتكوين إطار شبة موحد للمنتجات المختلفة، فتم خلال العام 2021 إعداد وتوثيق 28 منهجية للمنتجات والأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني التاليين:

منهجيات المسوح الاقتصادية (المنشآت)	منهجيات المسوح الأسرية	منهجيات لمنتجات إحصائية تعتمد على مصادر إدارية (سجلات)	منهجيات لأعمال إحصائية اعتمدت في مصادرها على إحصاءات من واقع المسوح الميدانية والسجلات الإدارية معاً	منهجيات تم العمل عليها مع أكاديمية الإحصاء
منهجية إحصاءات الأعمال قصيرة المدى	منهجية مسح ممارسة الرياضة للأسرة	منهجية إحصاءات الخدمات	منهجية نشرة سوق العمل	منهجية مسح سلوك الادخار
منهجية مسح المنشآت السياحية	منهجية مؤشر ثقة المستهلك	منهجية إحصاءات التجارة الخارجية	منهجية النوع الاجتماعي	منهجية مسح القوى العاملة في محافظة العلا
منهجية مسح نشاط التشييد والبناء	منهجية مسح تنمية الشباب	منهجية إحصاءات الأعمال الهيكلية	منهجية إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة	
منهجية الرقم القياسي لأسعار المستهلك	منهجية مسح استخدام الوقت	منهجية إحصاءات الحج	منهجية إحصاءات البيئة وفق إطار تطوير إحصاءات البيئة (FDES 2013)	
منهجية مسح الاستثمار الأجنبي	منهجية مسح الطاقة المنزلي	منهجية إحصاءات العمرة		
منهجية مسح البحث والتطوير	منهجية مسح البيئة المنزلي			
منهجية مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة	مسح نفاذ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأفراد والأسر			
منهجية مسح القطاع غير الربحي				
منهجية الرقم القياسي للإنتاج الصناعي				
مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت				

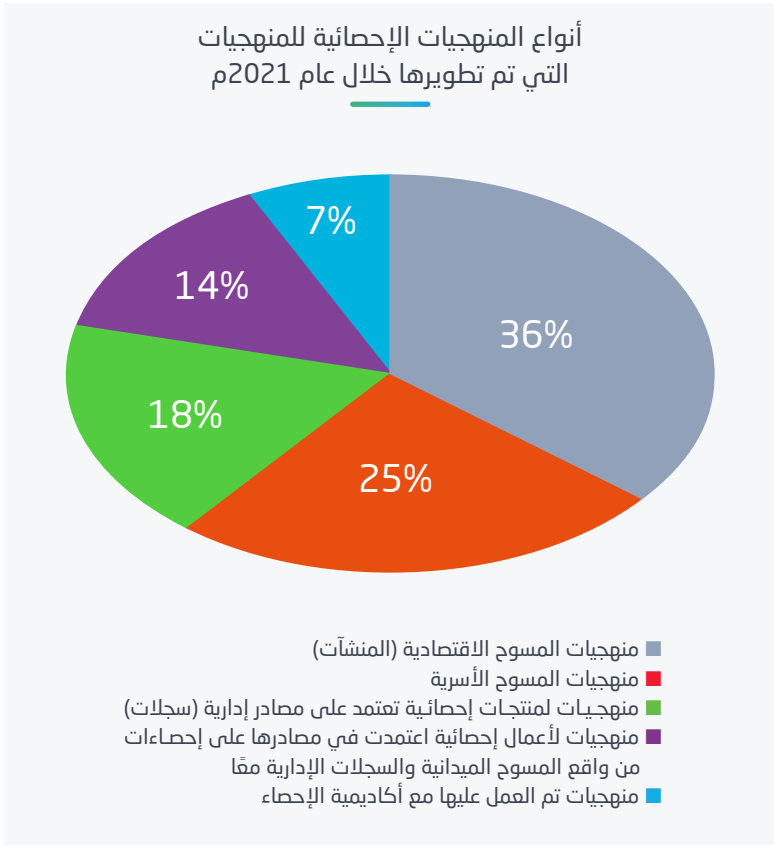

• تصميم العينات للمنتجات الإحصائية:

تستخدم المسوح بالعينة لتغطية الاحتياجات المختلفة من البيانات التفصيلية في مختلف المجالات مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت الإدارة بالتعاون مع الإدارات الإحصائية في تنفيذ تصميم وسحب عينات لـ (22) مسحًا، بالإضافة إلى حساب الأوزان للوصول إلى قيم المعلمات المقدرة للمجتمع باستخدام نتائج المسح بالعينة لعدد من المسوح، وكذلك دراسة أُطر ونتائج العينة كما هي موضحة بالجدول أدناه:

• التدريب:

قام فريق العمل بإدارة المنهجيات بالإعداد والتجهيز لتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة للأعمال الإحصائية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2021م من خلال القيام بعدد من الإجراءات، ومنها:

1. إعداد جداول البرامج التدريبية للأعمال الهاتفية لفئات الإشراف.
2. التحقق من توفير وتجهيز ومراجعة كافة المواد التدريبية اللازمة للبرامج التدريبية، وهي المواد العلمية التي تقوم بإعدادها مختلف الإدارات ذات العلاقة بمحتوى مواد العرض.
3. إعداد التقييم الآلي للمشاركين في الأعمال الإحصائية الهاتفية في كافة مناطق المملكة ورصد نتائجهم.
4. إعداد ملف فني متكامل عن البرنامج التدريبي.

حيث تم خلال عام 2021م تنفيذ (16) برنامجًا تدريبيًّا لتأهيل المرشحين للمشاركة في تنفيذ الأعمال الإحصائية الهاتفية لـ (17) مسحًا موضحة في الجدول والرسم البياني التاليين:

نوع المسح	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المسوح الاقتصادية	-	-	1	5
المسوح الأسرية	2	2	4	3
المجموع	2	2	5	8
17				

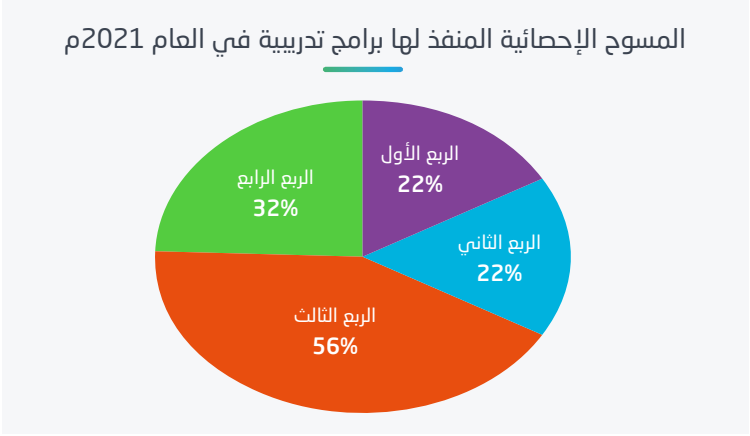

خامسًا: الإدارة العامة لجمع وإدارة البيانات

إدارة البيانات السجليَّة

تقوم الهيئة العامة للإحصاء بالعديد من الجهود والمبادرات في سبيل تحقيق أهدافها الطموحة لتوفير مؤشرات ومعلومات إحصائية دقيقة ومتنوعة تغطي كافة المجالات؛ ولذا فإن الهيئة العامة للإحصاء تسعى إلى الاستفادة من قيمة البيانات باعتبارها مورداً اقتصادياً يساعد على الابتكار، ويساهم في دعم التحولات الاقتصادية، وتعزيز المقومات التنافسية للدول من خلال جمع ومعالجة كميات هائلة من البيانات؛ ولضمان الاستفادة القصوى من هذه البيانات التي تشّكل جزءاً مهماً من الأصول الوطنية بادرت الهيئة العامة للإحصاء إلى تعزيز مبدأ مشاركة البيانات لتحقيق التكامل بين الجهات الحكومية واستخدام البيانات السجلية في حساب المؤشرات الإحصائية.

- **الأهداف:**
  - تنظيم عملية طلب البيانات من الجهات الحكومية.
  - توفير البيانات التي تحتاجها الإدارات الإحصائية من الجهات الحكومية.
  - التنسيق مع الجهات الحكومية لتوفير جميع البيانات بشكل مستمر.

- **مراحل العمل:**

الجدول التالي يوضح تسلسل المراحل التي تم العمل بها لتوفير البيانات:

م	المراحل
1	حصر البيانات التي تحتاجها الإدارات الإحصائية.
2	التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير البيانات.
3	التأكد المبدئي من جودة البيانات.
4	تزويد الإدارة المعنية بالبيانات.
5	استمرار طلب البيانات حسب الدورية إلى حين الانتهاء من الربط التقني بين الهيئة العامة للإحصاء والجهات.

- **إحصاءات عن إدارة البيانات السجلية:**

الجدول التالي يشتمل على إحصاءات عامة عن أعمال إدارة البيانات السجلية:

م	المؤشر	الإجمالي	ملاحظات
	الجهات الحكومية		
1	حصر البيانات التي تحتاجها الإدارات الإحصائية.	84	
2	التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير البيانات.	42	بدون تكرار
3	التأكد المبدئي من جودة البيانات.	20	
4	تزويد الإدارة المعنية بالبيانات.	7	
	الإدارات الإحصائية		
1	عدد طلبات البيانات من الإدارات.	128	
2	عدد الإدارات الإحصائية التي طلبت البيانات.	15	بدون تكرار
	الإدارات الإحصائية		
1	بيانات تجمعية (Excel file)	17	
2	بيانات تفصيلية (dataset)	12	
3	استيفاء استمارة (eriannoitseuQ)	17	

إدارة المؤشرات الدولية

استُحدثت إدارة المؤشرات الدولية وفقًا للقرار رقم 3177-2200-42 بتاريخ 1442/12/11هـ؛ وذلك لمتابعة ورصد وضع المملكة دوليا، والعمل على دراسة وتوفير وتحديث البيانات المطلوبة على المستوى الدولي، وحصر أهم التقارير الدولية التي تصدر من المنظمات الدولية المعتبرة والتي تهدف إلى رصد تنافسية تقدم الدول في المؤشرات الدولية بكافة مجالاتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

- **الهدف العام:**

تغطية احتياجات المنظمات الدولية من البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية بالتعاون والتكامل مع الجهات ذات العلاقة، وتحسين جودة البيانات المنشورة عن المملكة على المستوى الدولي.

- **الجهات ذات العلاقة:**
  - الجهات الحكومية.
  - المؤسسات والهيئات الحكومية.
  - المنظمات الدولية.

- **الإنجازات:**

بدأت الإدارة في تفعيل دورها من تاريخ صدور القرار على توفير البيانات الخاصة بالمملكة للطلبات الواردة للهيئة من قبل المنظمات الدولية أيضا عملت الإدارة على حصر أهم التقارير الدولية في المنظمات الدولية المعتبرة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، عليه تجدون بالجدول ادناه ملخص ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية في استيفاء الطلبات الواردة للهيئة من المنظمات الدولية:

م	المنظمة الدولية	الطلبات المستوفاة
1	الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة (United Nations Statistics Division) UNSD	7
2	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development) UNCTAD	1
3	البنك الدولي World Bank	1
4	صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) IMF	2
5	منظمة العمل الدولية (International Labor Organization) (ILO)	1
6	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) (OECD)	1
7	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (United Nations International Children's Emergency Fund) UNICEF	3
8	منظمة الأغذية والزراعة (Food and Agriculture Organization) FAO	4
9	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) (UNESCO)	1
10	مركز التجارة الدولي International Trade Centre (ITC)	2
11	الاتحاد الدولي للطرق International Road Federation	1
12	International Association for Engineering Geology and the Environment	1
13	ESCWA	5
14	صندوق النقد العربي	5
15	جامعة الدول العربية League of Arab States	1
16	المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون (GCC-STATS)	51
17	منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization	1
18	منظمة الكاكاو العالمية (International Cocoa Organization) (ICCO)	1
19	(Trade Data Monitor) (TDM)	1

أما فيما يخص التقارير الدولية التي تم حصرها في المنظمات الدولية المعتبرة وذلك بالتنسيق والاتفاق مع المركز الوطني للتنافسية، ففيما يلي أهم الإنجازات بهذا الخصوص:

1. دراسة تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والعمل على توفير كافة بيانات المؤشرات التي لم يتم توفير بعضها من عام 2015م، والتي سيكون لها الأثر في تقدم ترتيب المملكة في الإصدار القادم المقرر له مارس 2022.
2. دراسة مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية والعمل على توفير كافة بيانات المؤشرات، وذلك من خلال التواصل مع الجهات المصدرية لتلك المؤشرات حيث بلغ عددها 27 جهة دولية، سعياً لتحديث بيانات المملكة على قواعد بيانات المنظمات الدولية ولتزويدهم بالبيانات غير المتوفرة، مما سيكون له الأثر الواضح في تقدم المملكة في الإصدار القادم 2022.
3. دراسة الكتاب السنوي للتنافسية الذي يصدر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD، والعمل على توفير كافة بيانات المؤشرات، والتأكد من تحديث بيانات المؤشرات للمملكة على قواعد بيانات المنظمات العالمية. كما تم حصر كافة التحديات التي تمت مواجهتها خلال دراسة التقرير؛ وذلك من أجل مناقشتها مع الجهة الدولية المصدرة للتقرير، في سبيل استكمال أعمال دراسة التقرير وتوفير البيانات مما سيكون له الأثر الواضح في تقدم المملكة في الإصدار القادم 2022.
4. دراسة تقرير التنافسية الرقمية والذي يصدر عن المعهد الدولي للتطوير الإداري IMD، والعمل على توفير كافة بيانات المؤشرات والتأكد من تحديث بيانات المؤشرات للمملكة على قواعد بيانات المنظمات العالمية. كما تم التواصل مع الجهة المعنية بالتقرير في المملكة والممثلة في اللجنة الوطنية للتحول الوطني لبحث أهم المعوقات والصعوبات والعمل على إيجاد الحلول التي من شأنها التأثير على تقدم المملكة في الإصدار القادم2022.
5. رفع البيانات المعنية بها الهيئة فقط على منصة المؤشرات الدولية الموجودة على موقع الهيئة العامة للإحصاء وذلك حسب توجيه سعادة الرئيس.

إدارة الفـروع

- **أهداف إدارة الفروع:**
  - دعم برنامج تعداد السعودية 2022.
  - تطوير التحول الرقمي.
  - التقييم والتحسين المستمر.
  - متابعة التدريب والتنمية المهنية.
  - دعم جودة المسوح الميدانية الدورية والأعمال المساندة.
  - نشر الوعي الإحصائي .

- **مهام الفروع والمكاتب:**
  - دعم برنامج تعداد السعودية 2022.
  - تمثيل الهيئة العامة للإحصاء في المناطق الإدارية بالمملكة.
  - الإشراف على تنفيذ المسوح الميدانية في المناطق.
  - المراجعة الميدانية والمكتبية.
  - دعم احتياجات العملاء.
  - متابعة تنفيذ التعاميم.
  - إعداد التقارير الدورية.
  - تدريب طلاب الجامعات.
  - توثيق العلاقات.

- **وفيما يلي بعض الإحصاءات من إدارة الفروع:**

- **العلاقات ودعم العملاء:**

الزيارات للجهات الحكومية	الخدمات المقدمة للعملاء	المشاركة في الفعاليات
530	1270	23

- **المسوح الدورية المستمرة:**

مسح أسعار المستهلك	مسح أسعار الجملة	مسح متوسطات الأسعار	مسح المقارابات الدولية
حجم العينة الشهري			
470 سلع وخدمات	343 سلع وخدمات	167 سلع وخدمات	475 سلع وخدمات
13,676 نقطة بيع	2,057 نقطة بيع	1,969 نقطة بيع	561 نقطة بيع
131 مشتغلاً	27 مشتغلاً	33 مشتغلاً	6 مشتغلين
إجمالي المشتغلين في هذه المسوح 197		عدد الباحثات 32 باحثة ميدانية	

- **دعم الأعمال الميدانية:**

- مسح الإنتاج الصناعي.
- مسح السياحة.
- مسح تحديث القوى العاملة.
- GIS Models
- التعداد التجريبي.
- تعداد العلا.

- **دعم برنامج تعداد السعودية 2022م:**

- دعم مشروع تعداد السعودية 2022.
- إعداد التقارير عن مناطق العمل التي يصعب الوصول لها والوعرة.
- تطبيق البروتوكولات الوقائية الصادرة من هيئة الصحة العامة «وقاية».
- تنسيق زيارات وجولات قيادات الهيئة لدعم مشروع التعداد.
- التواصل مع الجهات الحكومية والخاصة لدعم وتسهيل مهام التعداد.
- ترشيح المشاركين في التعداد من خلال الفرز والمقابلات الشخصية.
- تجهيز مقرات العمل والتدريب لكافة المشتغلين خلال مراحل التعداد.
- دعم الحملة الإعلامية للتعداد في المناطق.
- توفير الاحتياجات اللازمة لتسهيل أعمال مشروع التعداد.

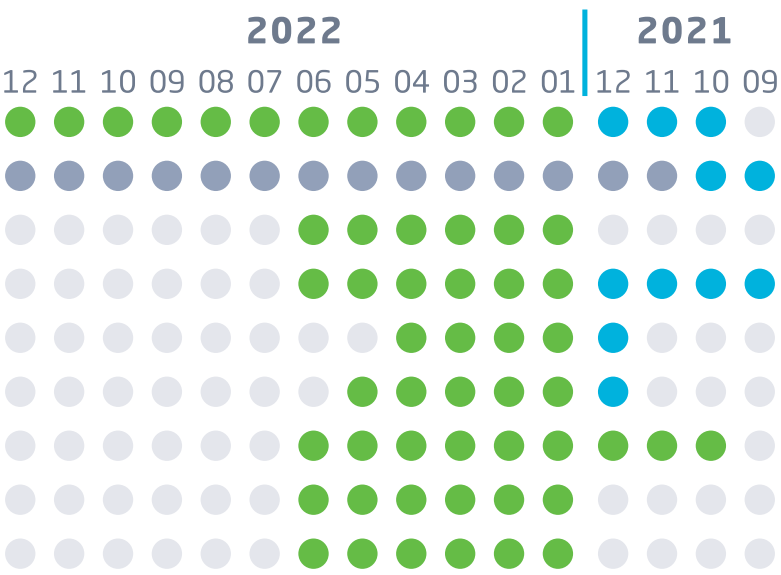

إدارة العمليات الميدانية

الهدف الرئيس للإدارة هو جمع البيانات ميدانيًّا، وتخطيط العمليات الميدانية، وفي سبيل ذلك تم ما يلي:

- وضع استراتيجية وإجراءات وإرشادات وأدوات توحيد وتسهيل جمع البيانات من خلال العمليات الميدانية.
- وضع معايير الجودة والتخطيط لجمع وتنظيم البيانات المجمعة بالتنسيق مع إدارة الجودة.
- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسة لتنفيذ العمليات الميدانية.
- تطوير تقنيات وأدوات العمليات الميدانية لجمع البيانات بما يتماشى مع المتطلبات والأهداف.
- استلام واستيعاب متطلبات المسح من إدارة تصميم وأدوات واختبار المسوح، ومن ثمَّ وضع خطة للعمليات الميدانية داخل المقر الرئيس وكذلك الفروع، بما في ذلك احتياجات القوى العاملة، والجدول والإطار الزمني والجمهور المستهدف.
- إرسال الخطة إلى الفرع المعني المسؤول عن إدراء المقابلة الشخصية بمساعدة الكمبيوتر بما يتماشى مع متطلبات المسح.
- عقد التدريبات اللازمة للموظفين في مقر الهيئة والفروع ذات الصلة لضمان إجراء المقابلات وفقاً لمعايير الجودة والتقنيات والأدوات المعمول بها وإجراءات المقابلة.
- جدول تقويم الزيارات الميدانية وإبلاغ الجمهور المستهدف به.
- وضع خطط القدرات بالتنسيق مع مركز الاتصال الإحصائي.

- **المشاريع التي تم إنجازها كما هو موضح في الجدول التالي:**

المسوح المنفذة عام 2021م							
م	اسم المسح	فترة المسح	نوع المسح	طريقة الجمع	عدد المشاركين		حالة التنفيذ
					الموظفون	المتعاونون	
1	مسح الإنتاج الصناعي الشهري	الربع الأول	اقتصادي	هاتفي	19	4	تم التنفيذ
2	مسح السياحة		اقتصادي	هاتفي		198	تم التنفيذ
3	مسح القوى العاملة الربع الأول		أسري	هاتفي	82	197	تم التنفيذ
4	المسح الاقتصادي الاجتماعي الأسري التجريبي		أسري	هاتفي	9	3	تم التنفيذ
5	مسح الاستثمار الأجنبي		اقتصادي	هاتفي	19	4	تم التنفيذ
6	مسح الإنتاج الصناعي الشهري	الربع الثاني	اقتصادي	هاتفي	19	4	تم التنفيذ
7	مسح الاستثمار الأجنبي		اقتصادي	هاتفي	19	4	تم التنفيذ
8	مسح القوى العاملة الربع الثاني		أسري	هاتفي	151	124	تم التنفيذ
9	مسح نفاذ واستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات		أسري	هاتفي	61	115	تم التنفيذ
10	مسح الاستثمار الأجنبي	الربع الثالث	اقتصادي	هاتفي	14	0	تم التنفيذ
11	مسح الإنتاج الصناعي الشهري		اقتصادي	هاتفي	19	4	تم التنفيذ
12	مسح القوى العاملة الربع الثالث		أسري	هاتفي	211	79	تم التنفيذ
13	مسح البيئة المنزلي		أسري	هاتفي	42	75	تم التنفيذ
14	المسح الغذائي التغذوي		أسري	هاتفي	11	6	تم التنفيذ
15	مسح تحديث إطار المنشآت المرحلة الأولى		اقتصادي	هاتفي	12	262	تم التنفيذ
16	مسح ممارسة الرياضة		أسري	هاتفي	46	68	تم التنفيذ
17	مسح الإنتاج الصناعي الشهري	الربع الرابع	اقتصادي	هاتفي	19	4	تم التنفيذ
18	مسح القوى العاملة الربع الرابع		أسري	هاتفي	193	209	تم التنفيذ
19	مسح الاستثمار الأجنبي		اقتصادي	هاتفي	13	0	تم التنفيذ
20	مسح المنشآت السياحية		اقتصادي	هاتفي	143	10	تم التنفيذ
21	مسح الطاقة المنزلي		أسري	هاتفي	81	48	تم التنفيذ
22	مسح تحديث إطار المنشآت المرحلة الثانية		اقتصادي	هاتفي	133	19	تم التنفيذ
23	تحديث عينة مسح القوى العاملة الربع الرابع ميدانيا		أسري	ميداني	30	1253	تم التنفيذ
24	مسح الأعمال الهيكلية		اقتصادي	ميداني	تم تأجيله لعام 2022		لم يتم التنفيذ

إدارة قواعد ومخازن البيانات الإحصائية

تهدف إدارة قواعد ومخازن البيانات الإحصائية إلى اعتماد العملية العلمية المناسبة، وبناء نظام إدارة قواعد ومخازن البيانات بالهيئة العامة للإحصاء، وتوظيف الأفراد ذوي الكفاءات العالية وتدريبهم بشكل جيد للغاية وتحسين مهاراتهم، وتمكين الهيئة العامة للإحصاء ببنية تحتية حديثة تساعدها في عملية جمع ومعالجة وتخزين للبيانات الضخمة، والمنصات، والأدوات، والأنظمة. حيث إن العمل الأساسي للإدارة هو توحيد بناء وتخزين البيانات التي تم جمعها عبر CAPI و CAWI و CATI، وتصميم قواعد البيانات/ مستودعات البيانات، والتأكد من استيراد البيانات إلى الجداول المناسبة، وإدارة قواعد البيانات الضخمة.

- **المشاريع التي أنجزتها إدارة قواعد ومخازن البيانات الإحصائية خلال عام2021م، وآلية الإنجاز:**

- **مشروع بناء بحيرة البيانات:**

- إعداد وتركيب منصات البيانات الضخمة Cloudera
- إعداد وتركيب منصات معالجة البيانات الضخمة Informatica
- إعداد وتركيب منصة حوكمة البيانات لإدارة حوكمة البيانات Axon
- إعداد وتركيب منصة جودة البيانات IDQ الضخمة.
- تصميم الهيكلة الأساسية لمشروع بحيرة البيانات.
- إعداد مذكرة Request for Proposal لإعداد قواعد البيانات الضخمة للهيئة العامة للإحصاء.

- **مشاركة البيانات والربط الإلكتروني:**

- المشاركة في إعداد الاتفاقية القياسية الموحَّدة للهيئة العامة للإحصاء فيما يخص طرق تناقل البيانات ومشاركتها.
- إنشاء لجنة داخلية لمتابعة أعمال الربط بقيادة فريق عمل الإدارة والإدارات ذات العلاقة، لتسهيل أعمال الربط الإلكتروني بين الهيئة العامة للإحصاء والجهات الخارجية.
- بناء منصة لمشاركة البيانات Partner Portal Data Exchange www. dem.stats.gov.sa تضمن حوكمة تجميع البيانات ومشاركتها مع الجهات الخارجية.
- ربط هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عبر منصة مشاركة البيانات Partner Portal.

- **العمليات العلمية المناسبة وفق أفضل الممارسات، كالتالي:**

- إعداد مذكرة Statistical Architecture Design for Big Data .
- إعداد مذكرة Request for Proposal لإعداد قواعد البيانات الضخمة للهيئة العامة للإحصاء.
- إعداد Technical Big Data Engineering Guidelines والخاص بهندسة ومعالجة البيانات لضمان حوكمة معالجتها.
- إعداد Technical Big Data Administration Guidelines والخاص بإدارة وتدعيم المنصات فائقة الأداة لمعالجة البيانات الضخمة.

إدارة السجلّات

إدارة السجلات هي الإدارة المسؤولة عن ترتيب وتصنيف البيانات السجلية الخام إلى ثلاثة سجلات:

- **سجل الأعمال:**

هو سجل يهدف إلى جمع البيانات الديموغرافية والاقتصادية عن الوحدات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

- **سجل السكان:**

هو سجل يهدف إلى جمع البيانات الديموغرافية والاقتصادية والتعليمية والصحية عن الأفراد في المملكة العربية السعودية.

- **سجل المساكن:**

هو سجل يهدف إلى جميع بيانات العقارات في المملكة العربية السعودية.

- **الجهات ذات العلاقة:**
  - الجهات الحكومية.
  - المؤسسات والهيئات الحكومية.
  - الإدارات الإحصائية.

- **الأعمال:**

بدأت الإدارة في تفعيل دورها من تاريخ صدور الهيكل التنظيمي، حيث عملت على مراجعة أهم الممارسات الدولية المتبعة في بناء السجلات وحصر متطلبات البيانات من الإدارات الإحصائية، وتم التالي:

- الانتهاء من تحديد نطاق وأهداف واستخدامات كل سجل.
- جاري العمل على جمع البيانات.
- الجدول أدناه يوضح عدد البيانات المستهدفة في كل سجل ونسبة الحصول عليها.

السجل	عدد البيانات المستهدفة	نسبة البيانات التي تم الحصول عليها
سجل الأعمال	32	80%
سجل السكان	47	5%
سجل المساكن	54	33%

- الجدول أدناه يوضح الجهات الرئيسة المستهدفة وعدد الاجتماعات الخارجية (28 اجتماعًا خارجيًّا) وحال التواصل معها:

الجهة	عدد الاجتماعات	حالة البيانات	حالة التواصل
وزارة التجارة	8	تم الحصول على البيانات	جاري العمل تطوير الية الربط المباشر
وزارة الموارد البشرية	5	تم الحصول على جزء من البيانات	جاري العمل على توقيع اتفاقية
وزارة البلدية	2	تم الحصول على جزء من البيانات	الاتفاقية بالمراحل الأخيرة للتوقيع
الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك	2	تم الحصول على البيانات	جاري العمل على توقيع الاتفاقية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	1	تم الحصول على جزء من البيانات	جاري العمل على توقيع الاتفاقية
البريد السعودي	1	تم الحصول على جزء من البيانات	جاري العمل على توقيع الاتفاقية
شركة الكهرباء	1	تم الحصول على البيانات	جاري العمل على عقد اجتماع لمناقشة البيانات
وزارة التعليم	1	لم يتم الحصول على بيانات	جاري العمل على توقيع اتفاقية
وزارة الصحة	1	لم يتم الحصول على بيانات	جاري العمل على توقيع اتفاقية
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	3	تم طلب بيانات تخص المنشآت	لم يتم طلب اتفاقية
مركز المعلومات الصحية	0	لم يتم الحصول على بيانات	لم يتم التواصل مع المركز
وزارة العدل	0	لم يتم الحصول على بيانات	لم يتم التواصل مع المركز
وزارة الداخلية	0	لم يتم الحصول على بيانات	لم يتم التواصل مع الوزارة
هيئة التخصصات الصحية	0	لم يتم الحصول على بيانات	لم يتم التواصل مع الهيئة
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	1	تم الحصول على البيانات	

- **العمل على نقل البيانات إلى بحيرة البيانات:**

تم عقد عدة اجتماعات مع إدارة قواعد ومخازن البيانات الإحصائية وإدارة نظم البيانات والعمليات وذلك لنقل جميع جداول الخاصة بالبيانات إلى بحيرة البيانات، ويتم حاليا العمل على توقيع نماذج نقل الصلاحية.

- **توفير بيانات إطار الأعمال:**

تم بناء على طلب إدارة الأعمال العمل على توفير بيانات سجليه لاستخدامها في بناء إطار إحصائي يخدم المسوح جميع الاقتصادية حيث يتم استخدام الإطار السجلي في مسحين اقتصاديين حتى الآن.

- **خطة تطوير إطار الأعمال:**

يتم الآن بالتعاون مع إدارة الجودة والمنهجيات وإدارة العمل وإدارة الحسابات الكبيرة العمل على وضع خطة استراتيجية لتطوير إطار الأعمال بالشكل وفق أفضل الممارسات الدولية.

- **زيارة الخبير من البنك الدولي:**

بناء على التعاون القائم بين الهيئة العامة للإحصاء والبنك الدولي، وحيث إن أحد أهم أهداف التعاون هو تطوير سجل الأعمال، فبالتالي تم التنسيق لزيارة من الخبير في البنك الدولي (أرثر) للهيئة العامة للإحصاء لمدة خمسة أيام جرى خلالها تعريف الخبير بفريق العمل ومتطلبات وأهداف الإدارة والإدارات الأخرى أصحاب المصلحة، كما تم عقد 4 ورش عمل وثلاث دورات تدريبية.

إدارة جمع بيانات الأعمال والحسابات الكبيرة

تم إنشاء وحدة بيانات الأعمال والحسابات الكبيرة لتكون بمثابة وسيلة الاتصال الأساسي مع أكبر الكيانات من خلال إنشاء خط اتصال، وتوفير بيانات أولية متسقة للحسابات القومية وميزان المدفوعات وغيرها من المجالات الأولية، من خلال بناء علاقات مع مجموعات الشركات وضمان التعاون الوثيق مع هذه الشركات وأصحاب المصلحة.

- **المهام الرئيسة للإدارة:**
  - تحديد المنشأة.
  - تحليل المنشأة.
  - تعديل المتطلبات.
  - تنسيق التواصل.
  - التواصل.

- **أصحاب المصلحة:**
  - **أصحاب المصلحة الداخليون:**
    - إحصاءات مجالات العمل.
    - قواعد البيانات الإحصائية ووظيفة مستودع البيانات.
    - الشرّاكات الاستراتيجية ووظيفة دعم العملاء.
  - **أصحاب المصلحة الخارجيون:**
    - الكيانات العامة / الخاصة.
    - الوزارات.
    - مجلس الغرف السعودية.

- **مهام الإدارة وتمكينها:**

استغرقت مرحلة عملية التخطيط لهذا القسم جهدًا كبيرًا لتطوير الخطط والمنهجية، والتنقل في دورة حياة القسم. وتم تخصيص موارد واحدة فقط لهذا العمل في البداية - مدير القسم - كان هناك عدد كبير جدًا من تدفقات العمل المتزامنة لإكمال مورد واحد.

- **الإنجازات:**

1. وضع خطة استراتيجية وهدف مستقبلي للإدارات.
2. وضع خطة لتبادل البيانات (ERS) مع إدارة قواعد المخازن والقواعد الإحصائية.
3. قيد التنفيذ: تطوير نموذج GSPBM لأتمتة تبادل البيانات ومراقبة الجودة (العمل مع الخبير).

مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI)

تم تكليف القسم بالتعامل مع أفضل 100 كيان في عينة IPI لشهر يوليو. معدل الاستجابة لأدوات IPI أقل من 60٪ وباستراتيجية فعالة وتعاون بين جميع الأطراف يرفع معدل الاستجابة إلى أكثر من 80٪ في أغسطس ويصل إلى 90٪ في سبتمبر بدعم من كل من مركز الاتصال والفروع، ويمكن الحفاظ على معدل استجابة مرتفع.

- **كيف تحقق؟**

- تعيين أفضل 100 جهة لوكيل واحد من مركز الاتصال.
- الاتصال بأكبر 100 كيان في العاشر من كل شهر (والتصرف بناءً على جهة الاتصال التي تم الرد عليها).
- في حالة طلب الكيان للعداد الذاتي ولم يكن موجودًا في منطقة الرياض، يتم تقديمه إلى مدير حساب الفرع للمتابعة مع الجهة من البيانات المتفق عليها حتى 29 من الشهر. إذا كان الكيان في منطقة الرياض يستمر وكيل CC كمدير حساب للكيان للمتابعة.
- المنشأة التي ترسل استبانة عبر البريد الإلكتروني يكون مسؤولاً عن مالك الاستبانة لإبلاغ كل من وكيل CC والفرع لإيقاف الاتصال.
- يتم التحقق من توافق البيانات من خلال مدير حساب المنشأة.

- **شركة الخطوط الحديدية السعودية "سار SAR":**

- كانت هذه الحالة هي أول مشروع لاتحاد LCU باعتباره تبادل بيانات مع كيان كبير منذ إنشائه.
- الجمع بين الخبرات من المشاريع السابقة المماثلة إلى جانب خطة الإدارة الاستراتيجية الموضوعة للتعامل مع الكيان وبناء علاقة عمل جيدة معها.

- يبدأ الكيان الاتصال الأول ويتم تقديمه إلى LCU ودوره في تسهيل تبادل البيانات مع الكيانات الكبيرة وتوفير احتياجاتها من البيانات بناءً على توفرها.

- **العمل قيد الإنجاز:**
  - تم تحديد اجتماعات متعددة بين LCU وSAR لتكوين فهم جيد للبيانات المطلوبة من كلا الطرفين (طلب بيانات SAR والبيانات المطلوبة من إدارة الإحصاء).
  - توصل SAR إلى فهم مشاركة البيانات مع الهيئة العامة للإحصاء وطلب خطاب إلى الرئيس التنفيذي.
  - تم إرسال الخطاب إلى مكتب الرئيس لمشاركته مع (SAR).

• مسح السياحة (جاري):

يبدأ هذا المشروع في زيادة معدل الاستجابة لمسح السياحة بعد الانتهاء منه باستخدام CATI وكان معدل الاستجابة ٪5 من 33029 كيانًا تم اختياره في العينة. والهدف من هذا المشروع هو زيادة النسبة المئوية للمشاركين من خلال التعاون مع مركز الاتصال والفروع لزيادة معدل استجابة المسح.

- **هدف المشروع:**

التركيز في أكبر الكيانات (1503) وتحليل الكيانات المستجيبة وحالة النشاط، وتم تقسيم الكيانات إلى ثلاث فئات:

1. إمكانية الرد (حالة الجهات: عد ذاتي/ طلب إعادة الاتصال).
2. بعيد المنال (حالة الكيانات: فشل في الوصول إلى الكيانات لعدم وجود معلومات اتصال أو عدم إجابة).
3. خارج خطة المشروع (حالة الجهات: رفض الإجابة / خارج نطاق المسح / لم يشارك في فترة المسح / استيفاء المسح).

ممكن الرد	**516**
صعب الوصول	**585**
خارج خطة المشروع	**402**

- **تفصيل هيكل العمل:**

- تم إدراج جميع الكيانات «بعيدة الوصول» في CAPI نظرًا لعدم وجود عنوان أو معلومات اتصال صحيحة للوصول إلى هذه الكيانات وبمجرد تحديث معلومات الاتصال للكيان الذي انتقل إلى CATI للمتابعة معه.
- يتم إدراج الكيانات «التي يمكن الرد عليها» لـ CATI للمتابعة معها حيث أن معلومات الاتصال الخاصة بها صحيحة ويمكن الوصول إليها وإذا لم يكن هناك إجابة من الكيان، فسيتم تكليف CAPI للمتابعة معها.

- **إمكانية الرد (516 جهة):**

أجابت الكيانات و / أو تلقت رابط الاستبيان أو طلبت مكالمة أخرى في وقت آخر، وسيتم إرسال تذكير بالبريد الإلكتروني مع بيانات المسح المستحقة وشرح الغرض من الاستبيان وتقديم الدعم لملء الاستبيانات، وسيكون ذلك حافزًا لزيادة استجابة الكيان.

- **كيانات صعب الوصول (585 كياناً):**

الكيانات التي ليس لديها معلومات اتصال في العينة لا يمكن تحديد موقعها من خلال المورد المتاح المستخدم في البحث عن الكيانات. والمصدر المستخدم لتحديد أو تقصير نطاق البحث عن الكيانات:
- بيانات السجل التجاري من وزير التجارة.
- محرك بحث جوجل.
- خريطة جوجل.
- الاستعلام عن بيانات الموقع بالسجل التجاري من خلال MC
- التحقق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية من إمكانية تحديد الكيانات باسم السجل التجاري.

- **توزيع القوى العاملة:**

إجمالي 53 وكيلاً موزعين حسب موقع المدينة من الفروع/مدينة المكتب.

متوسط 10 كيانات مخصصة لكل وكيل:

Region - 1	In branches office	Outside
Tabuk		1
Jazan		2
Ha'el		1
Asir		2
Makkah	10	3
Najran		1
Grand Total	**30**	**23**

Region - 1	In branches office	Outside
Baha		1
Jouf		1
Northern Boarder		1
Riyadh	14	2
Qassim		3
Medina		2
Eastern Province	6	3

Status	CATI		CAPI		All Entities	
	Count	Percent	Count	Percent	Count	Percent
Not Found	0	0.00%	190	28.36%	190	15.61%
Self enumeration	150	27.42%	109	16.27%	259	21.28%
Permanently closed	35	6.40%	167	24.93%	202	16.60%
Entity did not participate in survey period	26	4.75%	15	2.24%	41	3.37%
Provide some info	100	18.28%	66	9.85%	166	13.64%
Gave all info (Complete)	81	14.81%	41	6.12%	122	10.02%
Temporarily closed	14	2.56%	11	1.64%	25	2.05%
Refused to participate	24	4.39%	12	1.79%	36	2.96%
Requested to be call again	44	8.04%	5	0.75%	49	4.03%
Transformed to a branch and not independent	12	2.19%	11	1.64%	23	1.89%
Activity out of scope	5	0.91%	3	0.45%	8	0.66%
No Answer (CATI) / Not found (CAPI)	56	10.24%	36	5.37%	92	7.56%
Other	0	0.00%	4	0.60%	4	0.33%

إدارة الهاتف الإحصائي

- **أهـداف الإدارة:**

- جمع بيانات المسح الهاتفي عالي الجودة.
- تحديث العمليات والممارسات.
- استقطاب واستبقاء موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً.
- بناء ثقافة داخلية للتميز.

- **الإنجـازات:**

1. إنشاء وحدات تنظيمية للقسم:

- وحدة المسوح الاقتصادية.
- وحدة المسوح الأسرية.
- وحدة جودة البيانات والأداء.
- وحدة التقارير ومؤشرات الأداء .
- وحدة الشؤون الإدارية للمتعاقدين والمتعاونين.

2. تطوير منهجية جمع البيانات وتنظيمها:

- الالتزام بالخطة الزمنية المعدة للمسوح.
- الالتزام بخطة تدريبة لكل مسح.
- وضع اختبارات تجريبه لكل مسح لتفادي الأخطاء اثناء جمع البيانات.

3. بناء نظام للجودة:

- تأسيس نظام لتسجيل المكالمات ومتابعة الباحثين.
- وضع معايير لجودة المكالمات.
- وضع نظام لمتابعة عمل الباحثات وتقييم الأداء.
- متابعة نسبة الأخطاء في إدخال البيانات ووضع خطة لخفضها.

4. زيادة طاقم العمل وتدريبة وتنظيمه لاستيعاب جميع المسوح:

- بناء وحدة خاصة بالشؤون الإدارية لتوفير العدد الكافي من المتعاونين أثناء جمع البيانات والتغلب على مخاطر الانسحابات أثناء جمع البيانات.

عدد الموظفين الرسميين	عدد المتعاونين بعقد 6 أشهر	إجمالي الموظفين
53	184	237

5. بناء مؤشرات أداء KPI :

- وضع مؤشرات أداء لمتابعة العمل على المدى البعيد
- خفض مؤشر (نسبة الأخطاء في جمع بيانات مسح القوى العاملة) إلى 1%.
- خفض مؤشر (نسبة رفض الاستجابة في مسح القوى العاملة) إلى 5%.
- رفع مؤشر(نسبة الاستيفاء الكلي في مسح القوى العاملة) إلى 5%.
- رفع مؤشر (نسبة البرامج التدريبة المنجزة) 47 برنامجًا تدريبيًّا.
- الحفاظ على مؤشر (نسبة رضا الموظفين) إلى 87%.

6. تشغيل البيئة المكانية الجديدة:

توفير بيئة عمل صحية ومحفزة تتسع لـ 100 باحث معدة بكافة الخدمات والأجهزة اللازمة لإجراء الاتصالات الهاتفية.

7. استحداث نظام (الطابور) إلى نظام الهاتف الإحصائي:

حيث يقوم نظام (الطابور) بترتيب وتسهيل عملية الاتصال بالمُدلي بالبيانات، والتقليل من عدد القوى العاملة بناءً على آلية الاتصال، حيث تم استبدال الآلية القديمة كما هو موضح أدناه:

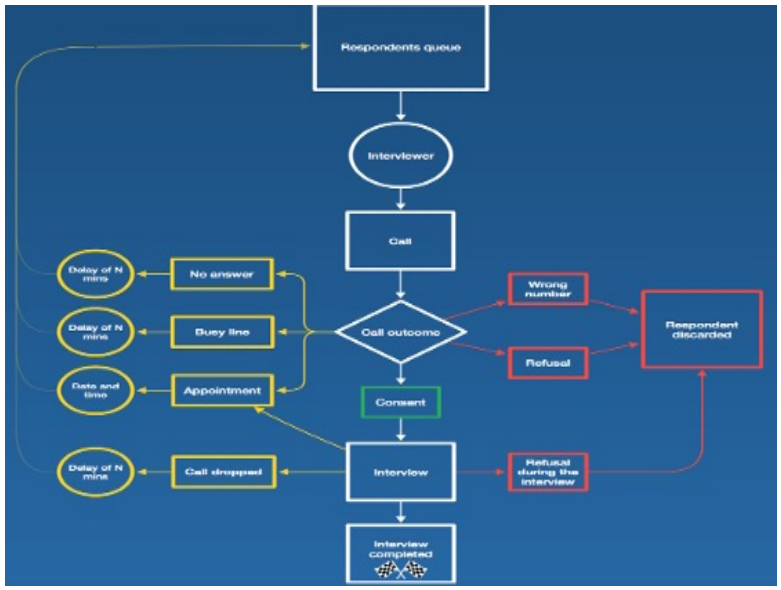

8. العمل على استحداث نظام الاتصال جنسيس (Genesys):

تم عقد عدة اجتماعات تقنية وفنية لإيجاد نظام (CRM) المناسب لاحتياجات الهاتف الإحصائي، وتوفرت جميع المتطلبات في نظام جنسيس (Genesys) وتم إصدار كراسة الشروط، ورفع المناقصة على منصة اعتماد.

وتم رفع الطاقة الاستيعابية إلى 700 باحث وباحثة في آن واحد، وذلك مواكبة لتطورات النظام، والوقت المتوقع للبدء في التنفيذ والتشغيل لنظام جنسيس (Genesys) هو نهاية شهر فبراير 2022.

9. تأسيس وحدة (التخطيط والدعم)، ويتم من خلالها:

- تخطيط قبل تنفيذ المسح.
- الدعم أثناء المسح.
- معالجة ما بعد تنفيذ المسح.
- تخزين التقارير والبيانات.

10. زيادة نسبة المسوح المقامة في المركز:

نوع المسح	العدد
مسوح أسرية	18
مسوح اقتصادية	29
المجموع	**47**

11. تحديث عناوين بريد المركز الإلكترونية، وإنشاء مجموعات بريد لعلاقات المركز وعلاقات الموظفين لتوحيد عملية التواصل.

12. إنشاء طريقة تواصل بين جميع أعضاء الإدارة من خلال مجلة خاصة بالمركز يتم تحديثها بشكل شهري، ويظهر فيها إنجازات الشهر لكل موظف (وذلك يخلق روح التنافس بين الموظفين).

- **وفيما يلي بعض المسوح التي تم تنفيذها عبر الهاتف:**

- **مسح القوى العاملة: (ربعي).**

Q	الاستيفاء الكلي
Q1	50%
Q2	46%
Q3	44%
Q4	58%

- مسح مؤشر ثقة المستهلك: (شهري).

الشهر	الاستيفاء الكلي
1	1,304
2	1,389
3	1,351
4	1,144
5	1,182
6	1,654
7	1,351
8	1,356
9	1,173
10	1,419
11	1,612
12	1,563

- المسح الغذائي والتغذوي: مرة واحدة.

الاستيفاء الكلي	46%
إجمالي العينة	9408

- مسح الرياضة: (سنوي).

الاستيفاء الكلي	36%
إجمالي العينة	39000

- مسح الإنتاج الصناعي: (شهري).

الشهر	الاستيفاء الكلي
1	21%
2	31.55%
3	33.07%
4	26.53%
5	31.72%
6	33.65%
7	31.46%
8	30.89%
9	31.47%
10	36.69%
11	36.98%
12	32.48%

- **مسح الاستثمار الأجنبي: (ربعي).**

Q	الاستيفاء الكلي
Q1	156
Q2	279
Q3	138
Q4	316

- **مسح الإطار السجلي: (على مرحلتين).**

مراحل جمع البيانات	الاستيفاء الكلي	إجمالي العينة
1	18.47%	255,241
2	31.84%	1,642

- **مسح السياحة: (مرتين).**

مرحلتين	الاستيفاء الكلي	إجمالي العينة
Q1	150,677	1,178
Q4	تحت التنفيذ	-

- **مسح الطاقة: (سنوي).**

نسبة الاستيفاء	إجمالي العينة
44%	30,000

- **مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد: (مرة واحدة).**

الاستيفاء	إجمالي العينة
14,399	40,000

سادسًا: مركز التطوير الإحصائي

الطلبات الواردة إلى مركز التطوير الإحصائي خلال عام 2021م:

• أولًا:

المشروع	مسح تملك المساكن	الجهة	وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
الحالة	منجز (تم تسليم كافة متطلبات المشروع والموضوع لدى الإدارة المالية في وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان) - تبقى الدفعة الأخيرة.		
موجز عن المشروع:	• توفير البيانات عن التركيب الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي للسكان السعوديين على مستوى المملكة وعلى مستوى مختلف المناطق الإدارية واستخراج العديد من المؤشّرات والمقاييس الديموغرافية. • دراسة تأثير خصائص المسكن والبيئة المحيطة به على مختلف الخصائص الديموغرافية للسكان. • توفير البيانات والمؤشّرات اللازمة لإعداد وتقييم التقديرات والإسقاطات السكّانية على مستوى المملكة.		

• ثانيًا:

المشروع	حصر أسر المشمولين بخدمات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم والأفراد المشمولين بخدمات الهيئة	الجهة	الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم
الحالة	منجز (إرسال التقرير النهائي للمشروع ومتابعة الدفعة الأخيرة)		
موجز عن المشروع:	**يهدف هذا الحصر بشكل عام إلى جمع بيانات تفصيلية عن خصائص المستفيدين من خدمات الهيئة العامة للولاية من خلال معرفة التالي:** • البيانات الأساسية للمستفيدين من خدمات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم. • الحالة الاجتماعية للمستفيدين من خدمات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم. • الحالة الصحية للمستفيدين من خدمات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم. • الحالة السكنية للمستفيدين من خدمات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم. • الحالة الاقتصادية للمستفيدين من خدمات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم.		

• ثـالـثًـا:

المشروع	المسح الغذائي والتغذوي	الجهة	الهيئة العامة للغذاء والدواء
الحالة	منجز (تم إقفال المشروع - ارسال شكر للعميل ونموذج التقييم للمشروع)		
موجز عن المشروع:	• يهدف مشروع المسح الغذائي والتغذوي (أي ماذا نأكل في السعودية) إلى إجراء مسح على عينة ممثلة للمجتمع السعودي في منطقة الرياض بغرض تقييم متوسط المتناول الغذائي خلال 24 ساعة للسعوديين. • ومن شروط العينة أن يكون المكون الرئيس لها: (بالغ، بالغ ومراهق، بالغ وكبير في السن)، وأن تتواجد في منطقة السكن لمدة سبعة أشهر، بالإضافة إلى أن يغطي المسح أحياء مدينة الرياض على أن تشمل مناطق الرياض الأربعة (شمال، غرب، جنوب، شرق).		

• رابـعًـا:

المشروع	دراسة إحصائية للإعاقة بشكل عام والتوحد بشكل خاص في المملكة	الجهة	مركز التميز للتوحد
الحالة	تحت الدراسة.		
موجز عن المشروع:	• يُنفذ مشروع المسح الوطني لصحة الأطفال في المملكة العربية السعودية عملية جمع البيانات من خلال تطبيق جزئيين من استمارة المسح، بحيث يتكون الجزء الأول من نموذج واحد، ويتكون الجزء الثاني من ثلاثة نماذج، بغرض معرفة مدى انتشار الإعاقة بشكل عام والتوحد بشكل خاص.		

• خـامسًـا:

المشروع	مشروع التطوير الإحصائي لمحافظة العلا	الجهة	الهيئة الملكية لمحافظة العلا
الحالة	تحت الإجراء (مرحلة تحليل البيانات)		
موجز عن المشروع:	**مخرجات المرحلة الأولى:** 1. خصائص السكان والمساكن، كالتوزيع السكاني، والسكان حسب الجنس والجنسية والحالة الزواجية. 2. الحالة التعليمية كمعدل القراءة والتحصيل العلمي. 3. الحالة الصحية للسكان كمؤشر الأمراض المزمنة ومؤشرات الإعاقة. 4. خصائص المساكن، كنوع الحيازة ونوع الوحدة العقارية. 5. الخصائص الاقتصادية كإحصاءات القوى العاملة والدخل. 6. المنشآت حسب نوع المنشأة والقطاع والحجم والنشاط الاقتصادي والحالة العملية للمنشأة.		

سـادسًـا:

المشروع	مبادرة خدمة ضيوف الرحمن	الجهة	برنامج خدمة ضيوف الرحمن
الحالة	تحت الدراسة		
موجز عن المشروع:	• ركزت الهيئة العامة للإحصاء جهودها في تطوير عدة مسارات تهدف إلى خلق فرص جديدة في قطاع الحج والعمرة من خلال العديد من المبادرات التي تدعم جميع القطاعات الاقتصادية في المملكة، وتطمح الهيئة العامة للإحصاء لتقديم الدعم اللازم في تطوير المؤشرات والإحصاءات المرتبطة بقطاع الحج والعمرة. خصائص السكان والمساكن، كالتوزيع السكاني، والسكان حسب الجنس والجنسية والحالة الزواجية.		

أبرز أعمال مركز التطوير الإحصائي خلال عام 2021م:

بحلول نهاية عام 2021م تكون فريق (مركز التطوير الإحصائي) من: مشرف عام للمركز، وعدد (2) مدراء مكلفين، وعدد (13) موظفًا، ومن أبرز أعمال مركز التطوير الإحصائي خلال عام 2021م ما يلي:

1. العمل على الخطة التنفيذية لمركز التطوير الإحصائي (أكاديمية الإحصاء سابقًا) لعام 2021م.
2. العمل على العرض التعريفي الخاص بمركز التطوير الإحصائي والموقع الرسمي له.
3. تقدير الإيرادات المباشرة للهيئة المتوقع الحصول عليها في العام المالي القادم 2022.

الفصل الثالث:

مهام الدعم

التواصل والشرَاكات الاستراتيجية ودعم العملاء

• مسار دعم العملاء:

يهدف مسار دعم العملاء إلى رفع مستوى جودة دعم العملاء وتحسين الاستخدام الصحيح للإحصاءات الرسمية، والوفاء بالتزامات الهيئة تجاه عملائها بتقديم الدعم المستمر لهم وتوفير البيانات الداعمة لأهدافهم، وتحسين مستوى تجربة العملاء مع الهيئة، وتحقيق مستوى عال من رضاهم، والحفاظ عليه بشكل مستمر، وتوسيع نطاق إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية، وفهم وتحليل احتياجات المستخدمين، والوقوف على ما يستجد من احتياجات لتلبيتها وزيادة ثقة مستخدمي البيانات في الهيئة من خلال تبني أفضل المعايير والممارسات في تقديم الدعم للعملاء، والمساهمة في تطوير المنتجات الإحصائية والمنهجيات والأساليب الإحصائية عبر الاستفادة من آراء مستخدمي البيانات.

وقد ورد إلى مسار دعم العملاء نحو عدد (44105) استفسارًا ومعلومة إحصائية عبر عدد من القنوات مثل: الموقع الإلكتروني، والمكالمات المخدومة، والبريد الإلكتروني، وحساب الهيئة في منصة تويتر، من بين هذه الاستفسارات (13032) استفسارًا عامًا، و(18612) استفسارًا عن المسوح.

كما مثل الطلبات الإحصائية التي وصلت إلى إدارة دعم العملاء (12510) طلبًا، وبلغت نسبة الطلبات الملباة نحو 86.6٪، وبلغ متوسط مدة تلبية الطلبات في (0.63) يوم (أي في أقل من يوم عمل).

كما بلغ معدل رضا العملاء عن خدمات الهيئة المقدمة 88%.

دعم العملاء	عدد	النسبة	الإجمالي
طلب المعلومة الإحصائية	12510	28.3	**44,154**
استفسارات	31644	71.7	

الاستفسارات			
عامة	13032	41.2	**31,644**
مسوح	18612	58.8	

القنوات	الموقع الإلكتروني	8319	66.5	**12,510**
	البريد الإلكتروني	3719	29.7	
	مركز الاتصال	472	3.8	

مؤشرات الأداء:

مؤشرات الأداء	
المؤشر	**النسبة**
نسبة الطلبات الملباة	86.8%
مؤشر الرضا	88%
متوسط عدد الأيام	يوم 0.63

- **مسار الشرَاكات الاستراتيجية:**

تهدف الشرَاكات الاستراتيجية إلى بناء وتوسيع نطاق الشرَاكات الفاعلة مع العملاء ورفع مستوى الجودة الاتصالية، وتعزيز التكامل الإحصائي وتعظيم الاستفادة المتبادلة بين الهيئة وعملائها، والمساهمة في تفعيل القطاع الإحصائي وتأسيس الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية بالتنسيق مع الإدارات المعنية، والوصول إلى مستوى عالٍ في فهم وتحليل احتياجات المستخدمين، والوقوف على ما يستجد من احتياجات، وتفعيل آليات التواصل والتشاور المستمر مع شركاء الهيئة من مستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية، ودعم جهود تنسيق العمل الإحصائي بين مختلف إدارات الهيئة وعملائها، والعمل المستمر على تعزيز مستوى التواصل والتعاون بين الهيئة والعملاء بهدف تحقيق الفائدة المشتركة، والمساهمة في بناء ودعم قدرات الشركاء في القطاع الإحصائي بالمملكة، فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات.

وقد تم حضور (432) اجتماعًا وإعداد محاضرها، كما تم إعداد (266) محضر اجتماع، وعمل (838) توصية، وبلغ إجمالي عدد التوصيات المنجزة (736)، بنسبة انجاز بلغت (88%).

إدارة الاتصال الإعلامي

- **أهداف إدارة الاتصال الإعلامي:**

تهدف إدارة الاتصال الإعلامي إلى إبراز المنتجات الإحصائية، ومشاركات الهيئة في كافة المحافل المحلية والدولية ونشرها عبر منصات وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والرقمية، ووضع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للاستفادة القصوى من البيانات عبر مشاركة الجهات المعنية ذات العلاقة؛ لدعم صناع القرار، وراسمي السياسات، والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وقطاع التنمية في كافة المجالات، والوصول إلى أكبر عدد من سكان المملكة العربية السعودية؛ لتعزيز مشاركة المواطن في المسوح الاقتصادية والأسرية من خلال مفهوم مشاركة الأسر لدى مسوح الهيئة وآلية تنفيذها. وبلغ عدد متابعي حساب الهيئة العامة للإحصاء (175554) على منصة تويتر وتم نشر (31) بيانًا صحفيًّا عن الهيئة والإجابة عن (27) استفساراً من الاستفسارات الصحفية، كما تم خلال عام 2021م تنفيذ (5) خطط لمشاريع إعلامية، وتنفيذ (11) تغطية إعلامية والقيام بـ (10) حملات إعلامية، وفيما يتعلق بالرصد الإعلامي فقد تم رصد (4000) خبرٍ مباشر عن الهيئة، إضافة إلى رصد (1326) خبراً يتعلق بالقطاع الاقتصادي، كما تم الإحالة إلى مقال صحفي واحد متعلق بالهيئة .

إدارة الترجمة

تهدف إدارة الترجمة إلى تعزيز ودعم جهود الهيئة في تحقيق رسالتها في نشر ثقافة الإحصاء، وتذليل عقبات التواصل بين الهيئة وسائر الجهات والمنظمات الأجنبية العاملة في مجال الإحصاء أو أي من المجالات الأخرى ذات علاقة.

كما وتتركز مهام الإدارة على ترجمة كافة أنواع الوثائق والمستندات المرتبطة بأعمال الهيئة العامة للإحصاء من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية أو العكس، سواء كانت مخصصة للنشر أو غير مخصصة لذلك، ومراجعتها ومطابقتها مع النص المصدر وتدقيقها لغويا باللغة الإنجليزية. ووضع معايير للترجمة، وتحديد قواميس معتمدة.

خلال عام 2021م تمَّ إنجاز (729) طلبًا، منها (605) طلب ترجمة و(124) طلبَ مراجعة وتدقيق لغوي، كما وقامت الإدارة بترجمة ومراجعة (825,206) كلمة، وإتمام بعض مهام الترجمة الفورية كذلك.

بالإضافة إلى أن إدارة الترجمة قامت بإطلاق قاموس المصطلحات الإحصائية على البوابة الداخلية لموظفي الهيئة العامة للإحصاء. وقد احتوى القاموس على (771) مصطلحًا في المجال الإحصائي (قابلة للزيادة والتعديل مستقبلا) بالإضافة لمسميات المناطق الإدارية للملكة العربية السعودية، وبعض الجهات الحكومية باللغتين العربية والإنجليزية.

وكذلك قامت الإدارة بتدريب (4) متدربين جدد ضمن برنامج التدريب على رأس العمل «تمهير» والذي يهدف إلى تطوير مهارات حديثي التخرج أو ممن سبق لهم العمل عن طريق تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص أو القطاع غير الربحي لاكتساب الخبرات والمهارات اللازمة، لإعدادهم وتهيئتهم للمشاركة في سوق العمل.

إدارة المحتوى والنشر الإلكتروني

تهدف الإدارة إلى المساهمة في تعزيز جودة المنتجات الإحصائية للهيئة، وتحسين استخدام العملاء للبيانات والمعلومات الإحصائية، وتحقيق الاستفادة الفعلية منها في صنع القرار، ورسم السياسات، ورصد التغيرات، وتقييم الأداء في مختلف مجالات التنمية من خلال صناعة المحتوى المعلوماتي التوعوي للمنتجات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، ودعم الإدارات في رفع جودة المحتوى اللغوي للنشرات والتقارير والإصدارات الدورية، ورفع قدرة مستخدمي البيانات على الوصول للمنتجات الإحصائية بشكل ميسر من خلال الالتزام بالنشر الإحصائي عبر منصات إليكترونية تواكب التطور في مجال تصفح البيانات وتحميلها وفقا لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال. والمساهمة في رفع الوعي بالهيئة ومنتجاتها وخدماتها، من خلال إدارة محتوى البوابات الإلكترونية، وإدارة عمليات النشر فيها، إضافة إلى إدارة قنوات التواصل الاجتماعي للهيئة، وتغذيتها بالمحتوى المناسب للجمهور بشكل عام، ولعملاء الهيئة بشكل خاص.

كما بلغ عدد المنتجات المنشورة على بوابات الهيئة الإلكترونية (52) منتجًا، وتم كتابة عدد (15) سيناريو لمواد مرئية عن الهيئة في صورة مقاطع فيديو وأنفوجرافيك، وبلغ مجموع الصفحات المدققة لغويًّا (2527) صفحة، وبلغ إجمالي عدد المواد والملفات والخطابات المدققة (989) ما بين خطاب أو نشرات أو أرقام أو مؤشرات أو تقارير إحصائية.

إدارة المطبوعات والنشر

تهدف إدارة المطبوعات والنشر إلى رفع مستوى جودة المخرجات الفنية للمنتجات الإحصائية، والمحافظة على الهوية المؤسساتية للهيئة، وتوحيدها من خلال تصميم وإنتاج وإخراج وطباعة الأدوات والوسائل الترويجية للمحتوى الإحصائي والتوعوي، وتحويل المحتوى الخام لمحتوى فني قابل للنشر عبر جميع كافة منافذ وقنوات النشر للهيئة، والمساهمة في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن الهيئة من خلال توثيق الأعمال والجهود التي تقدمها الهيئة في مختلف المجالات، والمساهمة في إبرازها بالشكل اللائق بها، والمساهمة في صناعة بيئة عمل محفزة من خلال توحيد الهوية المعمارية داخل مبنى الهيئة وفروعه وأماكن عملها الموسمية.

وقد بلغ إجمالي عدد مهام وأعمال التصميم (8245) عددًا، وبلغ حجم العمل في التصميم (6678)، وبلغ عدد الصور المنتجة (7114) صورة، وبلغ إجمالي دقائق التصوير (4128) دقيقة، وإجمالي دقائق المونتاج (970) دقيقة.

العلاقات الدولية

بلغ عدد المهام الواردة للهيئة العامة للإحصاء 1365 خلال العام 2021 مقسمة إلى:

- بلغ عدد طلب البيانات : **470 طلبًا**.
- بلغ عدد الطلبات الأخرى (تواصل مع الهيئة – مؤتمرات – اجتماعات – ورش عمل): **895 طلبًا**.

المهام المنجزة	جاري العمل عليها	المهام التي لم تحن	المهام غير المنجزة	إجمالي المهام
1092	261	25	7	**1365**

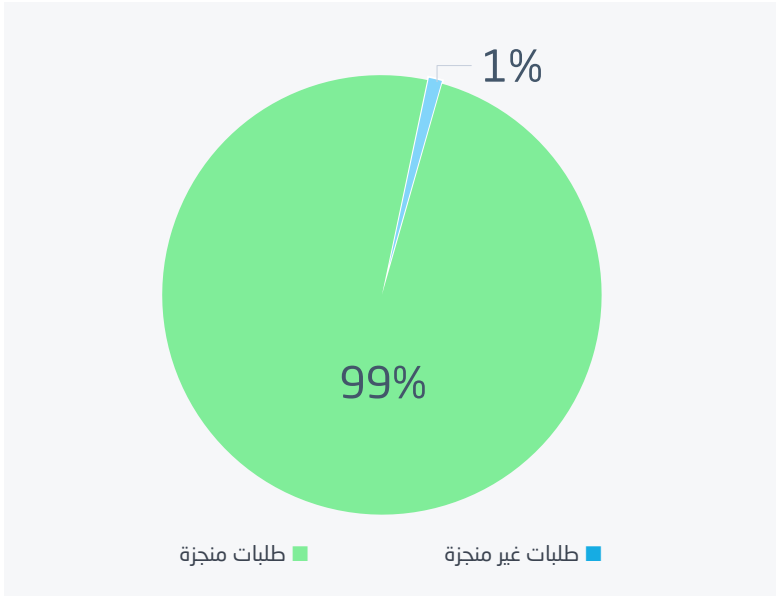

- **المهام الأساسية لإدارة دعم المنظمات الدولية:**
- تزويد منظمة OECD ومنظمة العمل الدولية بنشرة سوق العمل لعام 2020م.
- تزويد منظمة OECD بشكل ربعي بنشرة الناتج الإجمالي المحلي خلال عام 2021م.
- تزويد المنظمات الدولية الاقتصادية في المنطقة العربية بنشرة الناتج الإجمالي المحلي.
- تزويد صندوق النقد الدولي بشكل شهري ببيانات التجارة الخارجية حسب الاتفاقية مع المنظمة.
- التعاون مع منظمة العمل الدولية بشأن بيانات الفجوة بين الجنسين.
- رفع وربط بيانات الهيئة على قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.
- تزويد منظمة الأمم المتحدة وجميع برامجها بنشرة أهداف التنمية المستدامة 2020م.
- التنسيق مع الوفد السعودي الدائم في جنيف لفتح قناة تواصل.
- متابعة مؤشر الابتكار العالمي للمملكة في عدة منظمات دولية.
- تحديث ضباط اتصال أهداف التنمية المستدامة لدى المنظمات الدولية.

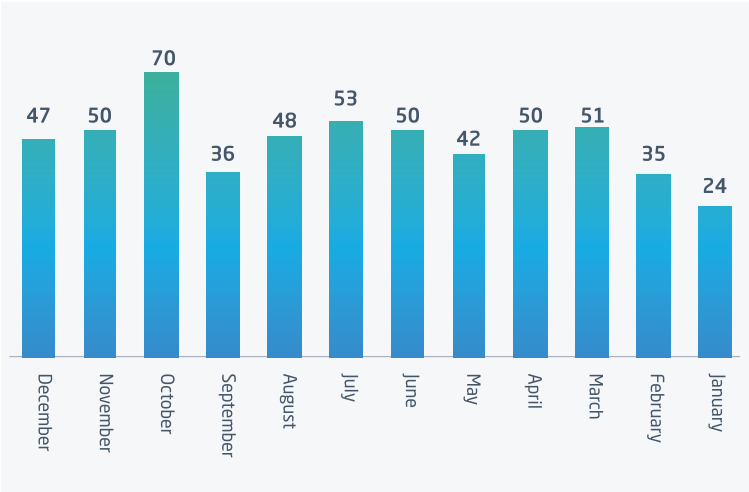

- **طلبات البيانات:**

طلبات غير متوفرة	طلبات جاري العمل عليها	متأخرة	طلبات منجزة	إجمالي الطلبات
5	25	7	433	**470**

- عدد الفعاليات الدولية: **300 فعالية**.
- عدد المشاركين: **1205 مشاركين**.

- **موجز الفعاليات الدولية:**

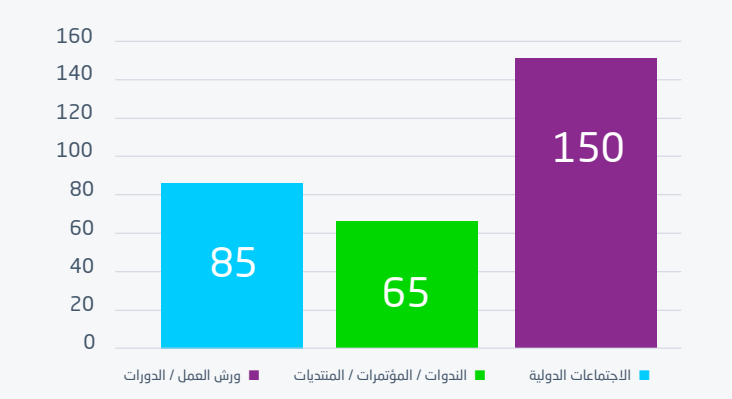

- **عدد الاجتماعات الدولية حسب الإدارات المشاركة:**

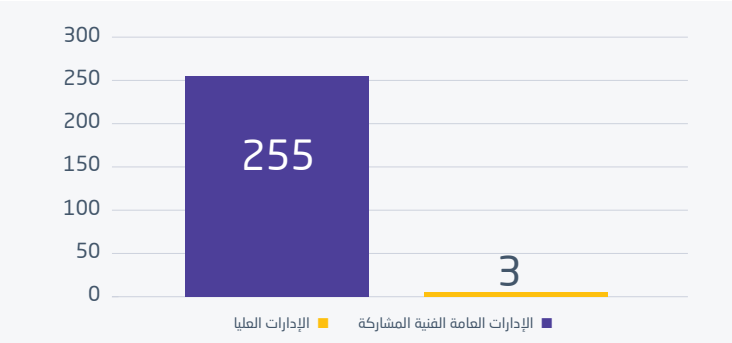

- **موجز التوصيات الصادرة عن الفعاليات:**

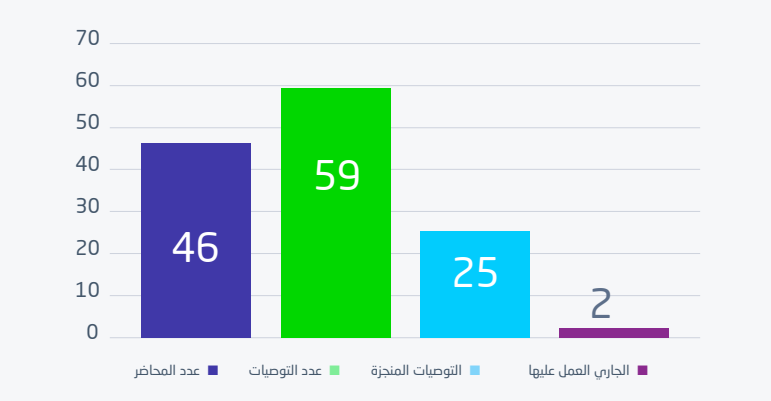

- **أهم ما تم العمل عليه خلال عام 2021م:**
  - الانتهاء من بناء مذكرة التفاهم مع الجانب البريطاني.
  - دراسة إمكانية الانضمام إلى لجنة السياسات الإحصائية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
  - فتح قناة تواصل مع مكتب إحصاءات الولايات المتحدة الأمريكية.
  - العمل على مذكرة التفاهم مع إحصاءات فنلندا أحد مخرجات اللجنة السعودية الفنلندية المشتركة.
  - دراسة إمكانية توقيع مذكرة تفاهم مع إحصاءات ماليزيا.
  - دراسة إمكانية توقيع مذكرة تفاهم مع إحصاءات إيطاليا.
  - دراسة إمكانية توقيع مذكرة تفاهم مع إحصاءات أمريكا.
  - دعم كافة الإدارات الإحصائية للاستفادة من الخبرات الدولية حسب الاحتياج.
  - تزويد منظمة OECD ومنظمة العمل الدولية على منشورات عام 2020 لسوق العمل.
  - تزويد منظمة OECD بشكل ربعي بمنشور GDP .
  - تزويد المنظمات الاقتصادية الدولية بالمنطقة العربية بمنشور GDP لعام 2020م.
  - تزويد منظمة IMF بمنشورات التجارة الخارجية بناء على الاتفاقية.

- تحديث الفجوة بين الجنسين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
- تحديث بيانات الهيئة العامة للإحصاء على قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.
- تزويد منظمة الأمم المتحدة ومراكزها بمنشورات أهداف التنمية المستدامة لعام 2020م.
- فتح قناة تواصل مباشرة مع جنيف بالتعاون مع اللجنة السعودية الدائمة لجنيف.
- متابعة مؤشر الابتكار العالمي للمملكة مع العديد من المنظمات الدولية.
- تحديث نقاط الاتصال لأهداف التنمية المستدامة في المنظمات الدولية.

- **ملخص مذكرات التفاهم:**

	2017م	2018م	2022م
مذكرات التفاهم	إحصاءات كوريا	إحصاءات هولندا | البنك الدولي | سيسرك	إحصاءات بريطانيا

- **المذكرات المستهدفة لعام 2022:**

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
مذكرات	مركز إحصاءات فنلندا	إحصاءات سنغافورة	إحصاءات امريكا	مركز إحصاءات ماليزيا
ورش عمل	ورشة عمل مع المركز الإحصائي البريطاني	ورشة عمل مع المركز الإحصائي الهولندي	ورشة عمل منظمة سيسرك	ورشة عمل مع المركز الكوري

تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

- **تقنية المعلومات:**

تُعد خدمات تقنية المعلومات إحدى الدعائم الرئيسة لتطوير وتحسين كافة الأعمال والأنشطة؛ وذلك للاعتماد الكبير على توافر المعلومات الصحيحة والدقيقة، وعلى تبني التقنيات الحديثة في تحسين وتطوير الإجراءات والخدمات لإيجاد منظومة مثالية ومستدامة من الحلول التقنية والكوادر البشرية الماهرة، وممارسات العمل الفضلى لتلبية الاحتياجات الرقمية للهيئة العامة للإحصاء والعاملين فيها والمستفيدين منها ضمن أعلى أُطر الجودة ومستويات الخدمة المطلوبة، ونستعرض فيما يلي منجزات تقنية المعلومات خلال عام 2021م، ونوضح رحلتنا نحو التحول الرقمي من خلال منجزاتنا السنوية، والتي تعمل بشكل متوازٍ لضمان تحقيق أهداف الهيئة العامة للإحصاء بما يتوافق مع توجهاتها الاستراتيجية، ويساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

- **المستفيد الخارجي:** الأفراد، الجهات الحكومية، الشركات، المتقدمون لشغل الوظائف بالهيئة، والمتعاونون.
- **المستفيد الداخلي:** جميع موظفي الهيئة وادارتها.

- **الخدمات الإلكترونية:**

الخدمات الموجهة للمستفيد الداخلي والمستفيد الخارجي، وتشمل البوابات الإلكترونية، والخدمات الإلكترونية الخارجية، والداخلية، وهي:

- تطوير عشرين نظامًا إلكترونيًّا (استمارات إلكترونية) خاصًا لجمع البيانات.
- تطوير خدمة جودة المسوح الإحصائية، وتطوير خدمة نظام (الطابور) في المسوح الإحصائية عبر الهاتف.

- تطوير النظام الإلكتروني للتصنيف السعودي الموحَّد للمهن.
- إضافة (16) خدمة على الأنظمة الإدارية والمالية، على سبيل المثال: (خدمة المنافسات والمشتريات، خدمة صرف، خدمة تقييم الأداء، خدمة الأوصاف الوظيفية والجدَارات الفنية والسلوكية الخاصة بالوظائف، خدمة المرافق والخدمات والدعم الفني).
- تطوير تطبيق الحضور والانصراف على الأجهزة الذكية لمتابعة الحضور والانصراف.
- تطوير تطبيق لوحة الموارد البشرية على الأجهزة الذكية لعرض إحصاءات عامة لموظفي الهيئة.

• تقنية المعلومات والتعداد العام للسكان والمساكن (تعداد السعودية 2022):

سعت الهيئة إلى الاستفادة تقنيًّا من جميع الممارسات الإحصائية، بدايةً من البنية التحتية وتبني أفكار وتقنيات تواكب حجم البيانات الضخم المتوقع وصولها إلى أنظمة الهيئة، وكذلك الحاجة لوضع آلية للدعم التقني في الميدان، وعلى هذا الصعيد تم الآتي:

- إنجاز (11) نظامًا مختصًا بدعم أعمال التعداد، من بينها: (موقع تعداد السعودية 2022، بوابة التسجيل والترشيح لتعداد السعودية 2022، النظام الإداري ويشمل الأنظمة الفرعية التالية «الترشيح والتدريب والتقييم والعقود»، نظام المفتش، نظام المراقب «ويشمل نظام المراقب المساند ومراقب الخوالي»، ونظام الباحث الميداني «ويشمل نظام المساكن العامة وباحث الشمولية»، ونظام العد الذاتي، ونظام الدعم الفني «ويشمل نظام تداول الأجهزة «، نظام المتابعة الميدانية، ونظام أدوات الجودة «أداة اكتشاف الأخطاء، أداة المقابلات»، خدمة فحص أجهزة التعداد).
- تطوير خدمات البنية التحتية من حيث الأداء، وسرعة الإدارة بنقلها على الخدمات السحابية، بما يخدم برنامج التعداد، وإضافة كل متطلبات الأمن السيبراني وحلوله.
- توفير وتجهيز دوائر الاتصال مع جميع الأطراف ذات العلاقة بالتعداد العام للسكان والمساكن: (المركز الوطني، والمركز الرئيسي للهيئة، SITE، خدمة الإنترنت)، وتوفير أنظمة مراقبة لها.
- إكمال توفير 54000 جهاز لوحي، وتجهيزها بالأنظمة المطلوبة لاستخدامها في برنامج التعداد.

• التكامل مع الجهات الحكومية:

تشمل مشاريع الربط الإلكتروني وتبادل البيانات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، مثل: وزارة التجارة، ومركز المعلومات الوطني. ومما تم في هذا الصدد:

- تحديث وتطوير تصنيف الأنشطة الاقتصادية وإضافة خصائص جديدة على النظام.
- إنجاز خدمات الاستعلام عن بيانات الأسر والأفراد (مركز المعلومات الوطني).
- نظام الاستعلام عن متوسطات الأسعار الزراعية، والعامة (ثمان خدمات على الـ GSN).
- خدمات الربط التقني مع منصة بلدي التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

• البنية التحتية:

تشمل مشاريع الشبكات، والوسائط المتعددة، والاتصال الصوتي والمرئي، ومركز المعلومات. وتم ما يلي:

- الانتهاء من إعداد خطة التعافي من الكوارث لقواعد بيانات التعداد.
- تحسين الشبكة الداخلية وبناء خطوط احتياطية لضمان استمرارية الأعمال.
- رفع وتعزيز موارد الهيئة التشغيلية من خلال تحديث موارد خوادم البيئة الافتراضية، وما له من تأثير تحسين وتلبية متطلبات موارد مشاريع التطوير الحالية مثل البوابة الداخلية.
- إجراء اختبارات استعادة البيانات بشكل دوري والتأكد من عمل النظام والاستعادة بشكل صحيح.

• الحوْكمة وبناء القدرات:

يقصد بها المشاريع التي تركز على تطبيق الممارسات الاحترافية في الحوكمة وإدارة المشاريع، وتطوير قدرات وكفاءة موظفي تقنية المعلومات.

- بناء الإطار العام لتحليل الأعمال الذي يعتمد على منهجية المعهد الدولي لتحليل الأعمال IIBA، والانتهاء من بناء السياسات والإجراءات والنماذج المرتبطة به.
- تدريب عدد من موظفي تقنية المعلومات وحصولهم على العديد من الشهادات التقنية العالمية بما يتماشى مع استراتيجية الهيئة لتطوير الموارد البشرية.

• البيانات المفتوحة:

توفير كافة منتجات الهيئة العامة للإحصاء من خلال تصنيف دولي للموضوعات الإحصائية المختلفة، وبأسلوب يمكّن المستخدمين من الوصول للمعلومة بأسرع الطرق وأسهلها عبر قاعدة البيانات الإحصائية.

وقاعدة البيانات الإحصائية (GASTAT Statistical Database) هي أحد مشاريع الهيئة العامة للإحصاء التي تتطلع من خلالها إلى تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 لدعم متخذي القرار وراسمي السياسات ولتمكين المستخدمين من الحصول على البيانات الإحصائية، والاطلاع عليها بما يُلبي احتياجاتهم المتنوعة واستجابة لمعايير ومتطلبات توفير البيانات المفتوحة.

وتُعد قاعدة البيانات الإحصائية المرجع الرسمي الموحَّد للمنتجات الإحصائية الصادرة عن الهيئة، وتقدم معلومات إحصائية متكاملة الرؤية تخدم احتياجات وتوقعات كافة أنواع المستخدمين، وتوفر قاعدة البيانات الإحصائية كافة منتجات الهيئة العامة للإحصاء من خلال تصنيف دولي للموضوعات الإحصائية المختلفة، وبأسلوب يمكّن المستخدمين من الوصول للمعلومة بأسرع الطرق وأسهلها، كما تتضمن المنصة وظائف متعددة كالبحث المتقدم، وتصدير البيانات بكافة الأشكال والصيغ المعمول بها عالمياً، ومشاركة البيانات مع المستفيدين بطرق تقنية متقدمة، كما تتيح المنصة إمكانية تصميم المخرجات الإحصائية بأسلوب يحقق احتياجات المستفيدين»

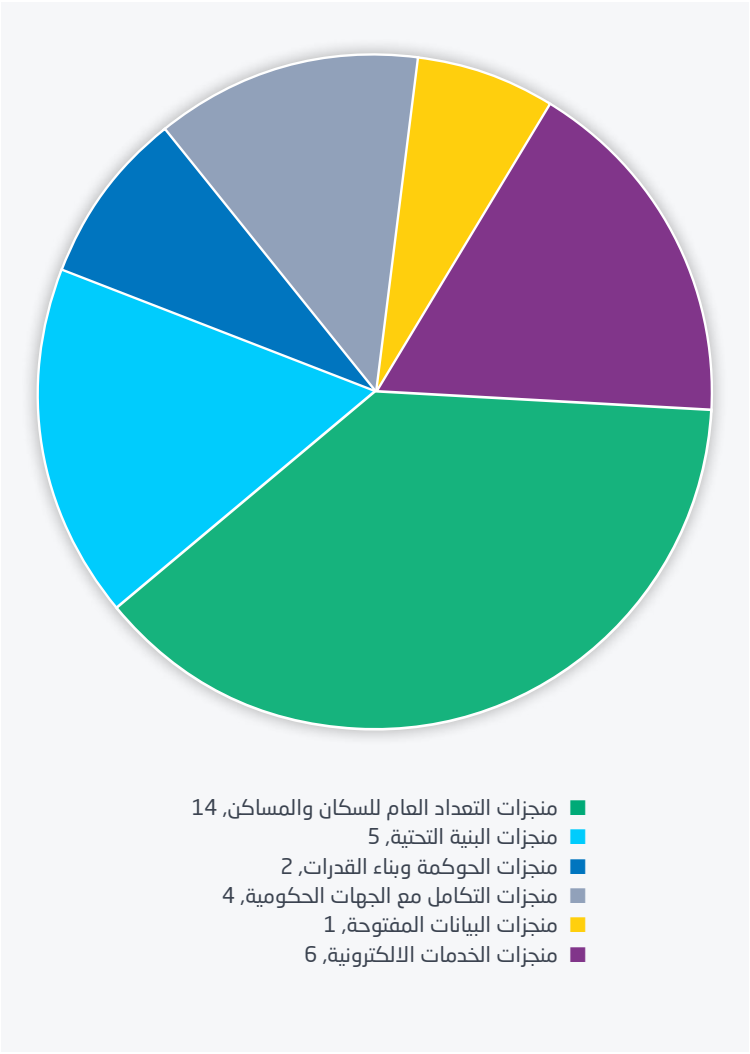

• أعمال الأمن السيبراني وحوْكمة البيانات:

م	إنجازات الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات	الوصف
1	استراتيجية الأمن السيبراني	إعداد وتطوير استراتيجية الأمن السيبراني، وتم اعتمادها من قبل صاحب الصلاحية.
2	سياسات الأمن السيبراني	إعداد وتطوير سياسات الأمن السيبراني وحوْكمة البيانات، وتم اعتمادها من قِبل صاحب الصلاحية، كما تمّ نشر جميع السياسات عبر البوابة الداخلية للهيئة.
3	إطار عمل إدارة مخاطر الأمن السيبراني	تطوير إطار عمل إدارة مخاطر الأمن السيبراني بناءً على معايير (الأيزو) العالمية (27005: 2011) و(31000) وتم اعتماده.
4	استمرارية الأعمال	تم اعتماد السياسة والإجراءات التي تساعد في منع وقوع كوارث تؤثر على أعمال الهيئة المهمة والحساسة عند القدرة على ذلك، وتقليل التأثير المحتمل لأي خلل لا يمكن تفاديه عن طريق احتوائه خلال فترة متوقعة ومحددة ومناسبة.
5	برنامج الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني	تم إعداد وتطوير خطة الاستجابة للحوادث السيبرانية واعتمادها من صاحب الصلاحية، والعمل على الإجراءات والمتطلبات الأمنية التي يجب اتخاذها قبل وبعد وقوع الحوادث السيبرانية؛ وذلك لتوفير الحماية وتقليل الآثار الناتجة عن الحوادث في البنية التحتية والبيانات والأنظمة الخاصة بالهيئة العامة للإحصاء.
6	برنامج التوعية بالأمن السيبراني	إنشاء خطط تطبيق برنامج التوعية بالأمن السيبراني وتم اعتمادها من قبل صاحب الصلاحية، وتم تطبيق التوعية لموظفي الهيئة العامة للإحصاء عن طريق عدة طرق ومنها (تقديم برامج التوعية للإدارات، وبرنامج التوعية للموظف الجديد، ورسائل البريد الإلكتروني، ورسائل SMS) وهدف الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوْكمة البيانات لرفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني لموظفي الهيئة.
7	استراتيجية حوْكمة البيانات	عملت الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوْكمة البيانات على تطوير استراتيجية حوْكمة البيانات، وهي تحت المراجعة تمهيداً للرفع بطلب اعتمادها.
8	مراجعة عقود الأطراف الخارجية	مراجعة عقود الأطراف الخارجية وتقديم عدد من التوصيات لضمان الالتزام بالإرشادات وضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ومكتب إدارة البيانات والضوابط والقوانين ذات العلاقة.
9	المحافظة على سرية المعلومات	التطبيق والتأكد من توقيع جميع موظفي الهيئة العامة للإحصاء والأطراف الخارجية على اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) واتفاقية عدم إفشاء سرية المعلومات، وتتم المراجعة بشكل دوري.
10	إدارة هويات الدخول والصلاحيات	تطبيق إجراءات منح الصلاحيات ومراجعة وإدارة هويات الدخول والصلاحيات بشكل دوري لكل من: • الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN) • الدليل النشط (Active Directory) • الأنظمة (System) • قواعد البيانات (Database) • التطبيقات (Applications)

م	إنجازات الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات	الوصف
11	سجل الأصول المعلوماتية والتقنية	تم حصر الأصول المعلوماتية والتقنية والتطبيقات للهيئة العامة للإحصاء وتم تصنيف جميع الأصول.
12	مراقبة الأصول المعلوماتية والتقنية	مراقبة الأصول المعلوماتية والتقنية للهيئة العامة للإحصاء، والتأكد من ربط أجهزة الموظفين على المجال الهيئة وتثبيت جميع برامج الحماية من الفيروسات والمراقبة اللازمة لتعزيز العمل بطريقة آمنة.
13	مراجعة رخص الأنظمة	مراجعة جميع الرخص للأنظمة الخاصة بالهيئة العامة للإحصاء، وتم وضع إجراءات حسب أفضل المعايير المتبعة.
14	المراقبة الأمنية	مراقبة وإدارة الثغرات واختبار الاختراق بناء على أفضل الممارسات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة، مثل: • تطبيقات الويب (Web PTVA): تم رفع نسبة إغلاق الثغرات إلى 89%. • Architecture & Configuration Review (ACR): تم رفع نسبة إغلاق الملاحظات إلى 71%. • Compromise Assessment (CA): تم العمل على إنجاز المرحلة الأولى بنسبة 100٪، وجاري العمل على المرحلة الثانية.
15	الالتزام بالضوابط والمتطلبات التشريعية والتنظيمية	عملت الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوْكمة البيانات على: • توفير المتطلبات التقنية العاجلة: تم رفع مستوى الالتزام إلى 81%. • توفير الضوابط الأساسية للأمن السيبراني: تم رفع مستوى الالتزام إلى 83%. • توفير ضوابط الأمن السيبراني لحسابات التواصل الاجتماعي: تم رفع مستوى الالتزام إلى 73%. • توفير ضوابط الأمن السيبراني للعمل عن بعد: تم رفع مستوى الالتزام إلى 6%. • توفير ضوابط الأمن السيبراني للحوسبة السحابية: تم رفع مستوى الالتزام إلى 78%. • حماية البيانات (تقييم الأيزو): تم رفع النسبة إلى 59%. • خصوصية البيانات (تقييم GDPR): تم رفع النسبة إلى 5٪. • الالتزام بمعايير مكتب إدارة البيانات الوطنية: تم رفع النسبة إلى 55%.
16	ملاحظات التدقيق الداخلي	عملت الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات على رفع مستوى تطبيق متطلبات الأمن السيبراني في الهيئة، وتم رفع نسب الملاحظات المعاجلة كالتالي: • حوْكمة أمن المعلومات إلى 86%. • إعدادات أمن الشبكة إلى 83%. • الضوابط العامة لتقنية المعلومات إلى 76%.

م	إنجازات الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات	الوصف
17	توفير التكاليف	سعت الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوْكمة البيانات إلى توفير ما يقارب 15.5 مليون ريال. • Documentation Part (Approx. 4 Mn SR): - Cybersecurity Strategy - Polices, Procedures and Standers - Awareness Plan & Messages Content - Incident Response Plan - Third Party Security Standard - Risk Management Framework • Services Part (Approx. 9.5 Mn SR): - SOC Managed Services - Compromised Assessment (Servers) - Compromised Assessment (Workstations) - Applications PTVA - TrendMicro Antivirus Full Activation - MDM Solution - Not renew not needed licences • The benefit from POC's (Approx. 2 Mn SR): - Firewall Assessment Tools (SkyBox) - Digital Risk Protection Software (Digital Shadows) - Mobile App VA - Apex IES Sensor (Activate EDR Capabilities)

الشؤون القانونية

تُولي الهيئة العامة للإحصاء اهتمامًا كبيرًا لتطوير تشريعات البيئة الإحصائية، وتعزيز إنتاج الإحصاءات الرسمية تماشيًّا مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتحقيقاً لرؤية المملكة 2030 والمبادرات والبرامج المنبثقة منها. ومن هذا المنطلق تعمل الهيئة على تطوير وتحديث تنظيمها، ونظام الإحصاءات العامة للدولة؛ وفقاً للقواعد والضوابط ذات العلاقة، ووفقاً كذلك لأفضل الممارسات الدولية، وتهدف الهيئة من خلال هذين المشروعين إلى الآتي:

1. تحسين كفاءة العمل المؤسسي، وتحسين استقلالية العمل الإحصائي ونتائجه.
2. يهدف مشروع نظام الإحصاء (الجديد) إلى رفع وتحسين كفاءة وفاعلية العمل الإحصائي واتباع الإجراءات والضوابط المتعلقة به، وذلك وفقاً لما يأتي:

- تفعيل العمل الإحصائي وضمان شموليته.
- تعزيز أثر العمل الإحصائي على التخطيط.
- تحسين آليات تدفُّق البيانات الإحصائية.
- تنظيم العلاقة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات العلاقة وتطويرها.
- تفعيل القطاع الإحصائي وتذليل الصعوبات التي تواجهه.
- توحيد مصادر البيانات الرسمية.
- تحسين دور العمل الإحصائي في تقديم البيانات.
- تعزيز الوعي الإحصائي.

كما عملت الهيئة على تطوير الأنشطة القانونية لديها وتجويد أعمالها، من خلال تحويل الإدارة القانونية إلى إدارة عامة للشؤون القانونية وربطها مباشرة برئيس الهيئة، واستقطاب الكفاءات القانونية والشرعية، وحوْكمة أعمالها، ومنحها الصلاحيات اللازمة لممارسة أعمالها بكل كفاءة وحيادية، ونتج عن ذلك الآتي:

- مراجعة واقتراح التحديثات اللازمة حيال تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، ونظام الإحصاءات العامة للدولة.
- مراجعة وإبداء الرأي لعدد من مشاريع الأنظمة واللوائح المنشورة على منصة استطلاع، أو التي تردها من الجهات المختصة.
- تقديم ما يزيد عن 60 استشارة قانونية لمختلف الوحدات التنظيمية في الهيئة.
- مراجعة وإعداد ما يزيد عن 50 عقدًا أو اتفاقية أو مذكرة.
- المشاركة في إعداد ومراجعة اللوائح والسياسات الداخلية للهيئة.
- الترافع عن الهيئة في عدد من القضايا النوعية.
- تمثيل الهيئة في عدد من اللجان الخارجية.

أعمال الإدارة العامة للموارد البشرية في عام 2021م

- **الموارد البشرية:**

تسعى الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للموارد البشرية إلى تحقيق أهدافها وتطلعاتها، والمساهمة في نجاح برنامجها للتحول الاستراتيجي، عبر العديد من العمليات والخدمات التي تساهم في تطوير مهارات منسوبي الهيئة العامة للإحصاء لتأدية أعمالها ومسوحها الإحصائية. وتنقسم الإدارة العامة للموارد البشرية إلى 5 إدارات هي:

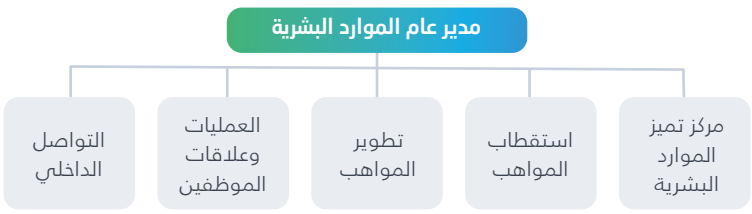

ويُعد عام 2021م عاما استثنائيًا ومميزًا للإدارة العامة للموارد البشرية، وعملها في تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 198 وتاريخ 1442/03/24هـ بتعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء بحيث يخضع منسوبو الهيئة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

كما صاحب عام 2021م أعمال وجهود تحديث سياسات الموارد البشرية، وتقييم جميع منسوبي الهيئة تمهيدًا لتحولهم إلى نظام التأمينات الاجتماعية.

لمحة عامة عن الموارد البشرية بالهيئة العامة للإحصاء

م	الفئة	العدد
1	إجمالي عدد منسوبي الهيئة العامة للإحصاء.	1093
2	عدد الموظفين الذكور في الهيئة العامة للإحصاء.	840
3	عدد الموظفات الإناث في الهيئة العامة للإحصاء.	253
4	عدد الموظفين والموظفات الحاملين لشهادة الثانوية.	205
5	عدد الموظفين والموظفات الحاملين لدرجة البكالوريوس.	571
6	عدد الموظفين والموظفات الحاملين لدرجة الماجستير.	100
7	عدد الموظفين والموظفات الحاملين لدرجة الدكتوراه.	23

• مركز تميز الموارد البشرية:

يعمل مركز تميز الموارد البشرية على تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء، وفقًا لأعلى معايير التميز في أداء الأعمال.

• أعمال مركز تميز الموارد البشرية:

- ضمان التنفيذ الأمثل لقرار مجلس الوزراء، وقد تم التعاقد مع أحد أكبر الشركات الاستشارية على مستوى العالم المتخصصة في الموارد البشرية (ميرسر).
- وضعت جميع الترتيبات، بالمواءمة والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة، لتنفيذ قرار التحول ومن ذلك العمل على اللائحتين الإدارية والمالية، وتطوير إطار المكافآت، بالإضافة إلى وضع آلية ومعايير للمفاضلة والاختيار شملت تقييم الموظفين والقادة فنيًا وسلوكيًا وفي القدرات العامة، وتطوير أداة لتسكين الموظفين بشكل أولي بناءً على المعايير المحددة، وتشكيل لجان لبحث نتائج التسكين الأولي وتدقيقها.
- تم تصميم استراتيجية إدارة الموارد البشرية ورسم خارطة الطريق لتنفيذها، وذلك بعد إجراء دراسة شملت تحليل رباعي (سوات)، وتحليل سوق العمل، ومواءمتها مع استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء.
- تم تنفيذ مشاريع عام 2021م من استراتيجية الموارد البشرية وهي: تطوير سياسات وإجراءات الموارد البشرية، وتصميم الهيكل التنظيمي، وتطوير هيكلة التعويضات والمزايا، وتطوير هيكلة الوظائف وأوصافها مع تقييمها، وتطوير خطة استراتيجية للقوى العاملة وتخطيطها لثلاثة أعوام قادمة، وتطوير أطر لكلٍّ من التعاقب الوظيفي وإدارة الأداء والتطور الوظيفي، ومؤشرات الأداء الفردية، وأدلة للجدارات الفنيّة والسلوكية.
- تفعيل الهيكل التنظيمي الجديد، وهيكلة الوظائف والجدارات المرتبطة بها، وخطة القوى العاملة.

• على مستوى استقطاب المواهب:

تهتم إدارة استقطاب المواهب بإمداد الهيئة العامة للإحصاء بأفضل الكفاءات، وتقوم بوضع خطة التوظيف الخاصة بالهيئة وتحديد قنوات الاستعانة بالمصادر، وإدارتها بما يتماشى مع أولويات القوى العاملة، وإجراء المقابلات، مع ضمان جذب الكفاءات والمواهب الأنسب، ثم تعمل على تهيئة الموظفين الجدد لبدء العمل في الهيئة بيسر وسلاسة.

• منجزات التوظيف بالأرقام:

القيادات الإناث الجديدة خلال عام 2021م

م	الوحدة الإدارية	المنضمات
1	الوحدات الإحصائية	4
2	الإدارية	2

القيادات الذكور الجدد خلال عام 2021م

م	الوحدة الإدارية	العدد
1	الوحدات الإحصائية	12
2	الإدارية	13

عدد المنضمات الجديدات (الإناث) خلال عام 2021م

م	الوحدة الإدارية	المنضمات
1	الوحدات الإحصائية	46
2	الإدارية	18

عدد المنضمين الجدد (الذكور) خلال عام 2021م

م	الوحدة الإدارية	المنضمين
1	الوحدات الإحصائية	16
2	الإدارية	12

ملخص إجمالي استقطاب المواهب خلال عام 2021م

م	الفئة	العدد
1	المنضمون الجدد "ذكورًا وإناثًا"	123
2	المقابلات الوظيفية	566

• على مستوى تطوير المواهب:

تعمل إدارة تطوير المواهب باستمرار على رفع كفاءة موارد الهيئة البشرية، وتسعى بطريقة احترافية كي تحسن من إنتاجيتها، وتدير هذه الإدارة عملية تقييم أداء الموظفين، كما تقوم بإدارة أنشطة التدريب والتطوير، وتنفيذ استراتيجيات التخطيط للتعاقب والتطوير الوظيفي بما يتماشى مع الأهداف والمسارات الوظيفية المحددة من أجل تحسين الكفاءة التنظيمية والإنتاجية. حيث تم عقد شراكات تدريب وتطوير مع جهات دولية ومحلية مثل (وزارة الاتصالات - وصندوق النقد الدولي - ومنظمة التعاون الإسلامي للإحصاء- EDX - ديفستات - LONDON BUSINESS).

• أعمال وإنجازات التدريب:

م	الإجـــراء	عدد المستفيدين
1	الموظفون والموظفات الذين استفادوا من الدورات التدريبية خلال عام 2021م.	440 موظفًا وموظفة
2	الدورات التدريبية التي تم عقدها خلال عام 2021م.	1353 دورة تدريبية
3	المبتعثون خارج المملكة العربية السعودية.	4
4	المبتعثون داخل المملكة العربية السعودية.	3
5	المتدربون من برنامج تمهير.	29 متدربًا ومتدربة
6	التدريب التعاوني بالشراكة مع الجامعات.	11 متدربًا ومتدربة
7	المترقون على مختلف المراتب الوظيفية.	226 موظفًا وموظفة

التقسيم الداخلي للإدارات التي استفادت من الدورات التدريبية

م	الوحدة الإدارية	عدد المستفيدين
1	الوحدات الإحصائية	126
2	التقنية	257
3	الإدارات الأخرى	970

الشرَاكات الاستراتيجية مع الجامعات السعودية في البرنامج التدريب التعاوني للطلبة

م	الجامعة	عدد الطلبة المتدربين
1	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	2
2	جامعة الملك سعود	1
3	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	8

برنامج تمهير

م	الوحدة الإدارية	عدد المتدربين
1	الوحدات الإحصائية	3
2	الإدارة التقنية	11
3	الإدارات الأخرى	15

• على مستوى العمليات وعلاقات الموظفين:

تتعامل إدارة العمليات وعلاقات الموظفين مع أنشطة كشوف الرواتب وإدارة وثائق الموظفين وحفظها، وتعمل على ضمان الإدارة الفعالة لخدمات الموظفين وعمليات الموارد البشرية، وتتبع في سبيل تحقيق ذلك أفضل الممارسات المهنية، وتحافظ على سرية معلومات الموظفين وبياناتهم، ويمكنهم الاستفادة من خدماتهم عن طريق البوابة (خدمات الموارد البشرية/ وحاضر/ والتأمين الطبي).

• أعمال العمليات وعلاقات الموظفين:

- تم الانتهاء من الربط الإلكتروني مع بنك التنمية الاجتماعي وإيقاف التعامل الورقي.
- تم الانتهاء من إطلاق نظام الإداري للمسوح الإحصائية لمراجعة العقود والمستندات وصرف مستحقات المتعاونين في المسوح الإحصائية لأكثر من 4000 متعاون من خارج الهيئة.
- تم إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية الداخلية لمنسوبي الهيئة منها «الاستعلام عن الاستحقاقات المالية، والإجازات، وأرشفة ملفات الموظفين ومراجعتها». وذلك بشكل إلكتروني وتفاعلي محدث ضمن التحول التقني بالهيئة.
- تم إنهاء الإجراءات المتعلقة بخصوص التعاقد مع شركة تكافل الراجحي للتأمين الطبي لجميع منسوبي الهيئة العامة للإحصاء.
- تم إطلاق نظام «حاضر» للحضور والانصراف عبر الهواتف الذكية بما يتناسب مع المرحلة الحالية التي نعيشها مع تفشي فيروس كورونا على مستوى العالم، ورفع مستوى الإجراءات الاحترازية، وضمان تطبيق التباعد الجسدي بين الموظفين.
- العمل على العقود وتحديث النماذج والإجراءات التعاقدية الخاصة بالموظفين.
- الربط مع منصة «اعتماد» التابعة لوزارة المالية لأوامر الإركاب لتقديم على التذاكر إلكترونيًا.

• على مستوى التواصل الداخلي:

تعمل إدارة التواصل الداخلي على نشر الثقافة الإيجابية بين منسوبي الهيئة، وتحسن من تجربتهم في العمل، كما تسعى إلى تمكين الثقافة التي تطمح إليها الهيئة، وتدير كذلك عملية التغيير التنظيمي، وتعزز القيمة المقدمة للموظفين بالهيئة، إضافة إلى إدارة الفعاليات الداخلية، وضمان تحقيق التواصل الداخلي الفعَّال بين الموظفين وارتباطهم بالعمل.

أعمال التواصل الداخلي:

- تخطيط وتنفيذ الحملات التوعوية التي تستهدف منسوبي الهيئة ومندوبيها بهدف رفع الوعي برؤية الهيئة ورسالتها وقيمها.
- تنظيم الفعاليات والأنشطة والمسابقات والمعارض داخل الهيئة بمختلف مجالاتها.
- إعداد الأخبار والتغطيات الداخلية للأحداث والمناسبات الداخلية.
- رفع مستوى الوعي بالمنتجات والأعمال الإحصائية والإدارية التي تقوم بها الهيئة من خلال إطلاق حملات توعوية داخلية مخصصة.
- تنظيم وتنفيذ البرامج الموجهة التي تهدف إلى (رفع الولاء، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين بيئة العمل).

أعمال التواصل الداخلي:

الحملات الداخلية	الفعاليات الداخلية	النشر الداخلي	الخصومات الجديدة
7	15	332	**46**

الإدارة العامة للشؤون المالية في عام 2021م

تُعنى الإدارة العامة للشؤون المالية بالإشراف على الأنشطة المالية بالهيئة، بما في ذلك التخطيط المالي، ووضع الميزانية وإدارة التدفقات النقدية، والرقابة المالية، وإعداد التقارير لضمان الالتزام بالأنظمة والأساليب والسياسات المالية واستراتيجية الهيئة.

أهداف الإدارة العامة للشؤون المالية:

- تخطيط الميزانية بما يتوافق مع أهداف الهيئة.
- تنفيذ اللائحة المالية والتعليمات الحكومية.
- تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح.
- تنفيذ نظام محاسبي خاضع للرقابة.
- تطبيق نظام رقابة داخلي وفعال للعمليات المالية.
- تحصيل المستحقات بشكل سريع وفعال.
- حفظ الأموال والأصول وضمان استخدامها بالشكل الأمثل.

• مباني الهيئة في عام 2021م:

م	الموقع	المبني	نوع الحيازة
1	المقر الرئيس	مبنى مكون من (6) أدوار	مُلك
2	مبنى في الرياض	مجاور لمبنى المربع	مُلك
3	فرع منطقة مكة المكرمة	مبنى مكون دورين	إيجار
4	فرع المنطقة الشرقية	مبنى وزارة الاقتصاد والتخطيط	مُلك
5	فرع منطقة القصيم	مبنى مكون من دورين	مُلك
6	فرع منطقة المدينة المنورة	مبنى مكون من دورين	مُلك
7	فرع منطقة تبوك	مبنى مكون من دورين	مُلك
8	فرع منطقة حائل	مبنى مكون من دورين	مُلك
9	فرع منطقة الحدود الشمالية	مبنى مكون من دورين	مُلك
10	فرع منطقة الجوف	مبنى مكون من دورين	مُلك
11	فرع منطقة جازان	مبنى مكون من دورين	مُلك
12	فرع منطقة عسير	مبنى مكون من دورين	إيجار
13	فرع منطقة نجران	مبنى مكون من دورين	إيجار
14	فرع منطقة الباحة	مبنى مكون من دور واحد	إيجار
15	مكتب مكة المكرمة	مبنى مكون من دورين	إيجار
16	مكتب الطائف	مبنى مكون من دورين	إيجار
17	مكتب الإحساء	مبنى مكون من دورين	إيجار
18	مقر الهيئة في برج تمكين	سبعة أدوار بمدينة الرياض	إيجار
19	مستودع سجلات التعداد	مستودع	إيجار
20	مباني مراكز إحصاءات الحج	5 مباني في مكة المكرمة	إيجار

المشاريع والمبادرات:

مشروع كفاءة الإنفاق:

بناءً على الأمر السامي المقتضي بتعاون الجهات الحكومية مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في إيجاد نقاط القوة وفرص التحسين لتحقيق الاستدامة في كفاءة الإنفاق، وقد حرصت الهيئة العامة للإحصاء عبر الإدارة العامة للشؤون المالية على المبادرة وإيجاد فرص التحسين المختلفة، وهي:

وأبرز ما تم تحقيقه في ركائز كفاءة الإنفاق هو الوفر الناتج عن مبادرة (المسوح الهاتفية) والذي توّج بجائزة أفضل مبادرة مدعمة بالتقارير الشهرية المقدمة إلى هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية ضمن ركيزة النتائج والأثر، والذي من خلاله تم تحقيق وفر بنسبة 58% خلال عام 2021م، وتوفير أكثر من 47 مليون ريال منذ بدايتها في عام 2019م.

مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي

بناءً على الأمر السامي رقم (13059) بتاريخ 1438/3/16هـ القاضي بتنفيذ مشروع التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في جميع الجهات الحكومية المشمولة بموازنة الدولة، يأتي مشروع التحول وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وبناء المركز المالي للدولة تحقيقًا لإحدى ركائز رؤية المملكة 2030 المعنيَّة بتحسين جودة الحسابات المالية، وتعزيز الشفافية ضمن برنامج التحول الوطني والذي تتبناه وزارة المالية.

• أهداف المشروع:

- إعداد قائمة المركز المالي الافتتاحي للهيئة كما هو في تاريخ القطع من خلال دراسة وتحديد طرق حصر وقياس الأصول والالتزامات للهيئة وإثباتها وفق أساس الاستحقاق المحاسبي ومعايير (IPSAS) ودليل السياسات والإجراءات المحاسبية الموحدة وفقًا لأساس الاستحقاق المحاسبي.

- إعداد القوائم المالية الأولية والسنوية للهيئة (تاريخ أول قوائم مالية) بعد الانتهاء من مسك الحسابات للهيئة على أساس الاستحقاق، وإدخال القيود المحاسبية وفق دليل السياسات والإجراءات المحاسبية الموحَّدة، وإقفال الفترات المحاسبية، وإعداد التقارير الشهرية باستخدام برمجية متوائمة مع أساس الاستحقاق المحاسبي.
- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المعلومات المالية مع المجتمع وزيادة التركيز لتعزيز الرقابة.
- تحقق الهيئة العامة للإحصاء تقدمًا في مشروع التحول وفق المخطط.

• منجزات المشروع:

بدأت الهيئة العامة للإحصاء في مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في شهر أبريل من عام 2021م، وخلال هذه المدة تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع، وهي تحليل الفجوات بين الأنظمة المحاسبة (النقدي والاستحقاق)، وتخطيط وتطوير خطة التطبيق الشاملة للمشروع. وجاري العمل حاليا على إتمام المرحلة الثانية وهي اعداد الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات للهيئة، وإعداد المركز المالي الافتتاحي، ومن المتوقع إنجازها بالكامل في شهر يناير 2022.

أعمال مكتب إدارة المشاريع بالهيئة خلال عام 2021م

بعد إعادة تقييم المسارات لأهداف المنظمة -خصوصا بعد جائحة كرونا التي شهدها العالم في عام 2020 - عمل مكتب إدارة المشاريع الخاص بالهيئة العامة للإحصاء على محورين رئيسين:

1. محفظة خاصة بالمشاريع المرتبطة بتعداد السعودية 2022.
2. محفظة خاصة بالمشاريع التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمشروع التحول وبالأهداف الاستراتيجية للهيئة.

• المشاريع المرتبطة بتعداد السعودية 2022م:

كُلفت الهيئة العامة للإحصاء من قِبل مجلس الوزراء الموقَّر بالقيام بأعمال التعداد العام للسكان والمسكان الذي يُعدُّ مشروعًا وطنيًا يخدم كافة شرائح المجتمع، وقامت الهيئة من خلال إدارة المشاريع بأدوار عديدة في هذا المشروع من خلال وضع عدة أطر ومفاهيم لتنفيذ أعمال التعداد، فقد تم إعادة تقييم الخطط والأعمال الخاصة بتعداد السعودية، من خلال مراجعة وتقييم حجم الأعمال التي تمت، ووضع حلول مبتكرة للمشاكل المتوقعة، ولتحضير لتنفيذ أعمال التعداد العام للسكان والمساكن 2022 نفّذت الهيئة العامة للإحصاء أعمال العد التجريبي، وذلك ابتداءً من سبتمبر 2021م، وغطى سبع مدن حول المملكة شملت: تبوك، العلا، مكة المكرمة، عسير، الدرعية، الرياض، والمنطقة الشرقية؛ من أجل اختبار استمارة التعداد، وتجريب أدوات العمل التي سوف تستخدمها في التعداد العام، مثل العد الذاتي وتعبئة نموذج الاستبانة إلكترونيًّا، وكل ما يتعلق بالنموذج التشغيلي الخاص بها، ومن ثم استنتاج الدروس المستفادة، وتقييم الأنظمة التقنية التي سيتم تطبيقها في أعمال التعداد العام 2022، وبالطبع جرى توثيق الأعمال السابقة التي تمَّت. وقد سبق التعاقد على مشاريع عديدة من أهمها:

1. الخدمات الاستشارية لبرنامج تعداد المملكة.
2. عقد توفير مقر لوحدة جودة البيانات لبرنامج تعداد 2020م.
3. خدمات استشارية لإدارة التواصل الاستراتيجي.
4. ترجمة محتوى بيانات التعداد.

وغيرها من المشاريع التي بصدد الانطلاق في الفترة القادمة.

• المشاريع التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالأهداف الاستراتيجية للهيئة:

يقوم مكتب إدارة المشاريع بمتابعة تنفيذ مشاريع التحول، وتمكين مختلف الإدارات لتحقيق أهدافها الاستراتيجية لاستمرار تطوير أعمال الهيئة بشكل عام، ومن أهم المشاريع التي تم إنجازها في الفترة الماضية:

■ مشروع منصة «قاعدة البيانات الإحصائية»:

يوفر المشروع تجربة تفاعلية تستثمر تقنيات البحث بمزايا متقدمة مثل الربط بتقنية (API) واستخدام البيانات الوصفية والرسومات البيانية، وتسمح للمستخدمين من مختلف الفئات بالوصول إلى البيانات والإحصاءات المتاحة من الهيئة العامة للإحصاء، والاطلاع على معطياتها الوصفية، والحصول على الرسوم البيانية واستخراجها وحفظها بالصيغة الملائمة للمستخدم، وتهدف المنصة إلى مساعدة ودعم مستخدمي البيانات سواء كانوا من صناع القرار وراسمي السياسات في الجهات الحكومية والقطاع الخاص، أو من الباحثين وعموم المستخدمين، فضلًا عن توفير المتطلبات الإحصائية للمنظمات الإقليمية والدولية.

■ مشروع «تطوير الموارد البشرية»:

حيث يهدف المشروع بشكل عام إلى تصميم وتطوير الأسس الأساسية لإتمام عملية تحوّل الهيئة، بالإضافة إلى تقييم واختيار الموظفين على الهيكل التنظيمي الجديد، بالإضافة إلى تصميم مختلف برامج وأطر الموارد البشرية وفق أفضل الممارسات.

ومن المشاريع كذلك:

1. مشروع « تحديث التصنيف السعودي للمهن بالاعتماد على التصنيف الدولي (ISCO-08)»
2. مشروع تطوير العمل الإحصائي وجودة الإحصاءات.

كما قام مكتب إدارة المشاريع بالهيئة خلال عام 2021م بالمساهمة في إطلاق ومتابعة مجموعة من المشاريع التي لا تزال في مسار العمل للإنجاز ومنها:

1. مشروع إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك الحسابات وإعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق.
2. مشروع القانونية في الموارد البشرية.
3. مشروع مراجعة مسودة نظام الإحصاء.
4. مشروع إنشاء وتطوير موقع إلكتروني وإدارة المحتوى.
5. مشاريع تطوير البيئة المكانية وتوفير مقرات للهيئة العامة للإحصاء.

إدارة المستشارين

• نبذة عن الإدارة:

ترتبط إدارة المستشارين تنظيمياً بمكتب سعادة رئيس الهيئة مباشرة، وهي إحدى الإدارات المساندة للقطاع الإحصائي، وذلك من خلال توفير احتياجات الهيئة من الخبراء والمستشارين (ولو كزيارات أو عقود سنوية).
وتقوم بتوفير خبراء مدربين لتقديم دورات تدريبية بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة للموارد البشرية، وتنسيق زيارات لخبراء ممثلين لمنظمات دولية بالتنسيق والتعاون مع الإدارة العامة للتعاون الدولي.

• منتجات الإدارة:

- توفير خبراء أو مستشارين على فترات طويلة (عقود سنوية).
- توفير خبراء أو مستشارين على فترات قصيرة (زيارات).
- توفير خبراء مدربين لتقديم دورات تدريبية بالتعاون والتنسيق مع إدارة الموارد البشرية.

• الأعمال التي تقوم بها الإدارة:

1. استلام طلبات الدعم الفني من الإدارات الإحصائية.
2. وضع خطة عمل وفق الطلبات الواردة للإدارة.
3. البحث عن خبراء او مستشارين وذلك بالتنسيق مع المنظمات المتخصصة والقنوات الأخرى.
4. رفع السير الذاتية للإدارات الإحصائية لترشيح.
5. استكمال إجراءات التعاقد.
6. اصدار التأشيرات لزيارات القصيرة.
7. التنسيق مع الإدارات ذات العلاقة عند وصول الخبير أو المستشار.

8. متابعة المهمة الاستشارية.
9. متابعة إجراءات الصرف بعد الانتهاء من المهمة الاستشارية.
10. رفع التقارير.

• الإنجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2021م:

- توفير 8 خبراء بعقود سنوية.
- تم تنفيذ 9 مهام استشارية قصيرة بواقع 45 يوم عمل.
- تنفيذ زيارة مقيم لمشروع UNDP.

إدارة المراجعة الداخلية

• أبرز أعمال إدارة المراجعة الداخلية لعام 2021م:

إعداد وتنفيذ خطة المراجعة السنوية التالية لعام 2021م باستخدام منهجية عوامل الخطورة.

خطة المراجعة الداخلية لعام 2021م

م	اسم الإدارة/ النشاط	حالة العملية
1	برنامج التعداد	تم تأجيلها بناءً على طلب سعادة رئيس الهيئة
2	إدارة مخاطر أمن المعلومات	تم تأجيلها بناءً طلب سعادة رئيس الهيئة
3	مكتب الاستراتيجية	أنجزت
4	إدارة المرافق والخدمات	أنجزت
5	إدارة المشتريات	أنجزت
6	إدارة استقطاب المواهب	معلقة
7	إدارة تطوير الموارد البشرية	معلقة

• أعمال المتابعة (فريق المراجعة الداخلية):

يقوم فريق المراجعة الداخلية بمتابعة الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة المصدرة بشكل دوري بهدف التأكد من قيام الإدارات بالإجراءات التصحيحية، بالإضافة إلى قياس نسبة الملاحظات المعالجة من إجمالي الملاحظات، وتزويد الإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة والمخاطر بالنتائج.

جاري العمل على إعداد عقد لمشروع تأسيس إدارة المخاطر وتطوير إدارة المراجعة الداخلية.

الفصل الرابع:

التحديات والطموحات وتوقعات عام 2022م

أولًا: التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2021م:

م	التحديات	الإجراء الذي تم اتخاذه للتغلب عليها
1	نقص الكوادر البشرية المؤهلة، وزيادة العبء الوظيفي على فِرق العمل في الهيئة.	التوسع في استقطاب كوادر إحصائية جديدة مؤهلة ومدربة على العمل.
2	تأخر استلام بيانات السجلات الإدارية عن سوق العمل من عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة.	تم - بشكل شبه يومي - تواصلت الهيئة مع الجهات للحصول على البيانات المطلوبة.
3	عدم استخدام السجلات الإدارية للتصنيف السعودي الجديد الموحَّد للمهن في بياناتها.	تتم مواءمة البيانات وربط المهن من التصنيف القديم إلى التصنيف الجديد.
4	عدم وجود ربط إلكتروني مع كثير من الجهات الشريكة للهيئة.	تم إرسال خطابات للجهات ذات العلاقة لتحقيق الربط في أقرب وقت ممكن.
5	عدم وجود منهجية موحَّدة لبعض السياسات والإجراءات، ووجود تعارض واختلاف أحيانًا في بعض البنود بين الإدارات.	يتم مراجعة ذلك بشكل دوري لإيجاد منهجية موحَّدة والتخلص من التناقض والتعارض إن وجود.
6	عدم تطبيق حوْكمة دقيقة تمكّن من المتابعة والتقييم والتصعيد والتدخل في الوقت المناسب إذا لزم الأمر.	تعمل الهيئة على تطبيق هذه الحوْكمة بالحزم المطلوب.
7	ضعف الوعي بأهمية تطبيق الاستراتيجية الوطنية على مستوى القطاع الإحصائي.	وضع خطة تشغيلية لتنفيذ الاستراتيجية في جميع الجهات ذات العلاقة.
8	عدم تفعيل "الوحدات الإحصائية" لدى الجهات الحكومية بشكل كافٍ.	العمل على تفعيل "الوحدات الإحصائية " لدى الجهات الحكومية وفق خطة واضحة ومحددة.
9	كثرة الأسئلة في استمارات المسوح الاجتماعية الاقتصادية؛ مما يقلل جودة البيانات.	يتم تطوير استمارات المسوح الاجتماعية الاقتصادية.
10	عدم توافر بيانات بعض المؤشرات لدى الجهات الخارجية ذات العلاقة ببعض الإحصاءات (إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع).	تم استبدال هذه المؤشرات بمؤشرات أخرى على أن يتم العمل على توفير بياناتها مستقبلًا مع الجهات المعنيَّة.
11	لا تفي البيانات السجليَّة الخاصة بإحصاءات الحج والعمرة بتوفير مؤشرات نشرتي الحج والعمرة.	يتم التواصل مع الجهات المعنية لتوفير مزيد من البيانات المطلوبة لتوفير هذه المؤشرات.
12	ضعف الاستجابة في (مسح المنشآت السياحية) رغم إجرائه مرتين خلال عام واحد عن طريق الهاتف الإحصائي.	يجري زيادة التوعية بأهمية الاستجابة والمشاركة في هذا المسح.
13	ندرة التخصصات الإحصائية الدقيقة (مثل: البيانات الضخمة، الإحصاء بأنواعه).	يجري العمل حاليا على حل هذه الإشكالية.
14	بناء شرَاكات إعلامية للقيام بنشر محتوى الهيئة في عدد أكبر من الوسائل الإعلامية عبر جميع القنوات، وتعزيز الفعاليات والحملات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة	يجري العمل على تحقيق ذلك.

• ثانيًا: الطموحات والتوقعات لعام 2022م:

1. اعتماد بنود جديدة بالميزانية لتغطية الأنشطة والفعاليات الداخلية المطلوبة.
2. استقطاب الكوادر البشرية اللازمة لتطوير العمل الإحصائي في الهيئة.
3. تطوير وزيادة أعمال الهيئة ومنتجاتها الإحصائية في جميع المجالات الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
4. إيجاد آلية سريعة لدعم وتفعيل مكتب إدارة الاستراتيجية وتميز الأعمال بالهيئة
5. وضع خطة لمكتسبات سريعة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية وتفعيل الوحدات الإحصائية لعدد 5 من الجهات الحكومية المهمة على الأقل، هي: «وزارة الاقتصاد، وزارة التعليم، وزارة المالية، وزارة الصحة، وزارة الحج».
6. عقد دورات تدريبية للموظفين تفي باحتياجات تطوير العمل الإحصائي في الهيئة.
7. الاستفادة من بيانات تعداد السعودية 2022م لتحديث ملف الإسقاطات والتقديرات السكانية بالإضافة إلى البيانات السجليَّة, تلبيةً لاحتياج جميع القطاعات الحكومية والأهلية لبناء الخطط والاستراتيجيات التنموية.
8. بناء إسقاطات سكانية ذات جودة عالية من خلال منهجية تُحاكي واقع المجتمع حاليًّا بما يتوافق مع طبيعته وتغيراته الاقتصادية والاجتماعية والصحية بناءً على فرضيات وتوقعات ديموغرافية.
9. العمل على إنجاز تقرير ربعي حول إحصاءات سوق العمل السعودي (مشروع التوطين).
10. العمل على إنجاز تقرير ربعي لتحليل معمق لسوق العمل على مستوى المناطق الإدارية.
11. إنتاج الإحصاءات المحدثة بالاعتماد على مصادر متعددة كالبيانات السجليَّة, والبيانات الضخمة, بهدف تعزيز وإثراء وتكامل البيانات المتاحة.
12. قيام الهيئة العامة للإحصاء بإنتاج مؤشرات إضافية جديدة ذات صلة بفهم تطور سوق العمل في المملكة العربية السعودية لدعم راسمي السياسيات وصنَّاع القرار.
13. الاستفادة بشكل أفضل من البيانات الإداريَّة بطرق مختلفة في التقدير وأخذ العينات.
14. إنتاج العديد من الأدلة والتصانيف الإحصائية الوطنية المعتمِدة على الأدلة والتصانيف الدوليَّة.
15. توقيع اتفاقيات ربط إلكتروني مع الجهات ذات العلاقة، وتفعيلها سريعًا لتسهيل عملية تبادل البيانات بين الهيئة وشركائها في مختلف المجالات.
16. التواصل الفعَّال مع المستفيدين والشركاء من مؤسسات حكومية وجهات ومنظمات رسمية، والمشاركة الفعَّالة مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والاستمرار في تحسين ورفع معدل رضا العملاء، وتلبية الطلبات الإحصائية للجهات المختلفة.
17. اكتمال عملية التحول، وأن تكون بيئة العمل في الهيئة بيئة ديناميكية جاذبة ومحفزة.
18. تجهيز مطبعة داخلية تتوافر فيها أجهزة الطباعة اللازمة لمتطلبات العمل مثل: (رول أب، بطاقة الأعمال، الأوراق الرسمية بجميع أنواعها)، والاشتراك في البرامج المشغلة للطابعات والتصميم، وتوفير مستلزمات الطباعة الضرورية مثل: (الأحبار، والأوراق بجميع أنواعها، والصيانة الدورية للأجهزة والأدوات والمعدات).

الخاتمة

بالرغم من استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) خلال عام 2021م، واصلت الهيئة العامة للإحصاء العمل والإنجاز في قطاعاتها المختلفة، وتابعت عملها في إنتاج ونشر المؤشرات والأرقام الإحصائية الساعية للنهوض بالقطاع الإحصائي والداعمة لكافة مجالات التنمية في المملكة. وتعمل الهيئة باستمرار على تطوير نفسها لتقديم منتجات إحصائية متطورة في الوقت المناسب، بما يلبي رغبة عملائها، ويستجيب لالتزامات المملكة الإحصائية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

وقد كان عام 2021م عامًا مهمًّا بالنسبة للهيئة العامة للإحصاء؛ بسبب ما تستلزمه مرحلة التحول الإحصائي التي تشهدها الهيئة، فضلًا عن تعاظم أهميتها؛ نظرًا لدورها الوطني في دعم صنَّاع القرار وراسمي السياسات، والمسئولين والمخططين في جميع القطاعات، وذلك من خلال تزويدهم بالبيانات الإحصائية الدقيقة التي تساهم في وضع خطط التنمية المستدامة لجميع المجالات في المملكة.

وفي هذا التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 2021م قدمنا موجزًا مختصرًا لأهم التطورات التي شهدتها الهيئة، والأعمال التي قامت بها خلال هذا العام حيث تم تنفيذ عشرة مسوح ميدانيَّة جديدة، إضافة إلى إنجاز عدد من المؤشرات الإحصائية والأرقام القياسية الأخرى من واقع السجلَّات الإدارية لدى مختلف الأجهزة الحكومية، وقد وفَّرت هذه المنتجات الإحصائية البيانات والمؤشرات الإحصائية المطلوبة في جميع المجالات: السكانيَّة والاجتماعية والاقتصادية والبيئيَّة والمعرفيَّة، كما ساعدت على تلبية متطلبات عملاء الهيئة في الداخل والخارج.

وفي إطار استعداداتها لتنفيذ برنامج (التعداد العام للسكان والمساكن 2022م) اعتمدت الهيئة على البيانات الضخمة في التحضير لهذا المشروع الوطني المهم، وتم إنجاز (11) نظامًا إليكترونيًّا مختصًا بدعم أعمال التعداد، من بينها: (موقع تعداد السعودية 2022، ونظام المفتش، ونظام المراقب، ونظام الباحث الميداني، وبوابة التسجيل والترشيح لتعداد السعودية 2022 ... وغيرها).

وقد نفَّذت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2021م عددًا من مشاريع الربط الإلكتروني وتبادل البيانات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل: وزارة التجارة، ومركز المعلومات الوطني، وتم تحديث وتطوير تصنيف الأنشطة الاقتصادية، وإضافة خصائص جديدة على النظام، وإنجاز خدمات الاستعلام عن بيانات الأسر والأفراد (مركز المعلومات الوطني)، وإنجاز نظام الاستعلام عن متوسطات الأسعار الزراعية، والخدمات العامة (ثمان خدمات على الـ GSN)، كما تمَّ تطوير خدمات الربط التقني مع منصة بلدي التابع لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. وفي عام 2021م أكملت الهيئة العامة للإحصاء إنجاز (التصنيف السعودي الموحَّد للمهن)، ونظَّمت منتدى للتدريب على البرنامج التنفيذي والفعلي لتطبيق التصنيف الموحَّد للمهن بمشاركة كافة القطاعات الحكومية التي مثَّلها في هذا المنتدى أكثر من (330) مشاركًا ومشاركة.

كما قامت الهيئة خلال العام المالي الماضي (2021م) بعدد من المشاريع التي تركز على تطبيق الممارسات الاحترافية في الحوْكَمة وإدارة المشاريع، وتطوير قدرات وكفاءة موظفي تقنية المعلومات، مثل بناء الإطار العام لتحليل الأعمال الذي يعتمد على منهجية المعهد الدولي لتحليل الأعمال (IIBA)، كما تمَّ الانتهاء من بناء السياسات والإجراءات والنماذج المرتبطة به، وتدريب عدد من موظفي تقنية المعلومات وحصولهم على العديد من الشهادات التقنيَّة العالمية بما يتماشى مع استراتيجية الهيئة لتطوير الموارد البشرية.

وفي إطار جهود الهيئة العامة للإحصاء لتعزيز مشروع التحول الرقمي في قطاع الإحصاء الوطني في المملكة قامت بإطلاق (قاعدة البيانات الإحصائية) كمنصة إلكترونية حديثة، ويمثل ذلك ولا شك علامة بارزة في رؤية الهيئة لتصبح أحد أهم مراكز الإحصاء الحديثة الرائدة على مستوى العالم؛ إذ تغطي هذه المنصة إحصاءات المملكة في المجالات السكانيَّة والاجتماعية والبيئيَّة والاقتصادية وسوق العمل، إضافة إلى العديد من المجالات الأخرى، ويتم باستمرار تحديث محتواها من البيانات المختلفة، وتتيح هذه المنصة لمستخدميها الوصول إلى جميع البيانات الإحصائية التي تنتجها الهيئة العامة للإحصاء، كما توفر لهم إمكانية تنزيل البيانات ومعالجتها، إضافة إلى أنها تمكِّنهم من استعراض سلاسل زمنية أطول للبيانات الإحصائية، وتساعد طريقة عرض البيانات في المنصة الباحثين وراسمي السياسات في إجراء تحليلات إحصائية مفصَّلة تدعم تحقيق أهداف ومشاريع رؤية المملكة 2030.

وخلال عام 2021م حرصت الهيئة العامة للإحصاء على استقطاب أفضل الكفاءات البشرية المؤهَّلة والمدرَّبة على إنجاز الأعمال الإحصائية الموكلة إليها بأعلى قدْرٍ من الكفاءة والإتقان والاحترافية، كما اهتمت بتدريب كوادرها البشرية عبر تقديم عدد كبير من الدورات التدريبية وِفْقًا لأفضل المعايير العلمية المعمول بها عالميًّا في المجال الإحصائي.

ونأمل في الختام أن يكون هذا التقرير قد قدَّم صورة واضحة عمَّا بذلته الهيئة العامة للإحصاء من جهود، وما قامت به من أعمال خلال عام 2021م وما حققته في مسيرة تحولها الاستراتيجية الساعية بكل قوة لاستثمار إمكاناتها الكبيرة، وتوظيف طاقات كوادرها البشرية، واغتنام الفرص الواعدة أمامها لتصل إلى مكانة دولية مرموقة في مجال العمل الإحصائي.

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Stats.gov.sa

@Stats_Saudi stats.saudi Gastat